الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أحمد دراية – أدرار .

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

مؤتمر مدريد 1880 م وأثاره على العلاقات المغربية الأوربية

مذكّرة مكلمة لمتطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

جميلة صبرو

إشراف الأستاذ الدكتور:

محفوظ رموم

لجنة المناقشة:

الدكتور عبد السلام كمون	**رئيسا**	**جامعة أدرار**
الأستاذ الدكتور محفوظ رموم	**مشرفا ومقررا**	**جامعة أدرار**
الدكتورة خديجة حالة	**عضوا مناقشا**	**جامعة أدرار**

الموسم الجامعي: 1440–1441هـ/2019–2020م

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما.

إلى عائلتي الصغيرة، وخاصة إلى من كان لي سندا، زوجي حفظه الله ورعاه، وأبنائي: آدم، أشرف، أكرم و جمانة.

إلى إخوتي: مُحَّد، فاطمة، زكرياء.

الى كل من آمن بنجاحي وقال ستصلين يوما ما إلى ما تصبين إليه...

شكر وعرفان

بداية الشكر لله عز وجل، فالحمد لله الذي تتم بفضله الأمور، نحمده ونستعينه على التوفيق في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الشكر موصول للأستاذ الدكتور محفوظ رموم الذي أشرف على هذا العمل ، فله كل الاحترام والتقدير على توجيهاته القيمة.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة أحمد دراية أدرار.

وإلى كل من مد يد المساعدة خلال رحلة إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد، ولو بالكلمة الحسنة..

لكل هؤلاء أقول شكرا لكم جميعا.

المقدمة

المقدمة:

شغل المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حيزا واسعا من اهتمام الدول الأجنبية، التي أعلنت في تلك الفترة استعدادها لضمه إلى مستعمراتها، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وذلك لما يتميز به المغرب من موقع استراتيجي مهم بالنسبة لها.

ففرنسا كانت تسعى إلى استكمال مشروعها الاستعماري في شمال إفريقيا، خاصة بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م، وإعلان حمايتها على تونس سنة 1881م، ومن ثم أصبحت ترى أن لها حقوق شرعية بالمغرب.

أما بريطانيا، فكانت تهدف من وراء ضمها للمغرب الأقصى، إلى حماية تجارتها الخارجية، وحماية منطقة جبل طارق من أي منافسة أجنبية، باعتباره شريان التجارة للتاج البريطاني.

في حين كانت إسبانيا تستند إلى ماضيها الاستعماري بالمنطقة، عندما احتلت سبتة سنة*1415م، ومليلية سنة**1497م، حيث كانت السباقة في هذه المنطقة التي تعتبرها امتدادا لشبه الجزيرة الإيبيرية.

عمدت كل هذه الدول وغيرها، كألمانيا لاحقا، للتقرب من المغرب الأقصى عن طريق المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية، التي أعطت لرعايا الدول الأجنبية الكثير من الامتيازات، ثم تحولت بسبب ضعف السلطة في المغرب، إلى حقوق وصلت حدود التطاول على

*سبتة: من أشهر مدن المغرب ومرساها من أجود مراسي البحر، وهي على بر البربر، تقابل جزيرة الأندلس. ينظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، مج2، دار صادر، بيروت، دت، ص171.

**مليلة: مدينة مغربية، احتلت مكانتها بين المدن المتوسطية بجميع مرافقها، كما اشتهرت خلال الجزء الأول من العصر الوسيط بتجارتها ينظر: معلمة المغرب، ج 22، مطابع سلا، المغرب، 1410هـ/1989م، ص7263.

أجهزة الحكم في المغرب، وإلحاق أضرار باقتصاده، وإهانة المواطن المغربي وهدر حقوقه، وإذلاله فوق أرضه، تحت ما عرف باسم "الحماية القنصلية"، وهي موضوع بحثنا هذا.

بدت "الحماية القنصلية" متذرعة بحماية الرعايا الأجانب المقيمين على أراضي المغرب الأقصى، والذين تعرضت مصالحهم التجارية لتعسف الأعيان وظلم الولاة وجورهم في مختلف المدن والموانئ، حيث كانت السلطة المركزية أضعف من أن تتمكن من حماية حقوق الأجانب، التي تعرضت لعديد من تجاوزات الولاة.

ولكن تحت هذه الحجج لم تكن "الحماية القنصلية" في الواقع لتخرج من دائرة الأطماع الاستعمارية، والتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وتسخير خيراته لخدمة الاقتصاد الأوروبي، والإخلال بالنظام والنسيج الاجتماعي المغربي، مما جعل الأصوات المحلية ترتفع للسلطان للحد من ظاهرة الحقوق والامتيازات الأجنبية المتنامية، والذي بدا مدركا لخطورتها، وبدأ يوجه نوابه لمخاطبة قناصل الدول الأجنبية، وإعادة النظر في مسألة "الحمايات الفردية" لكن دون جدوى.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين الميلادي، تفاقمت الأطماع الاستعمارية، وأصاب العطب أجهزة المغرب المركزية، في مراقبة الأوضاع الداخلية، وانتشرت الفوضى في المدن والأرياف، وزاد سخط الرعية على سلطان وقف عاجزا منبهرا بلعبة أوروبية، فكيف به عن حماية مصالح رعيته أمام الأطماع الأجنبية!

لماذا لا ترقص هذه الدمية ؟ ولماذا لا تغني؟

لأن لولبها انكسر، يا مولاي.

ولولب الدولة من يضمنه لمولاي؟[1]

[1]–أمين الريحاني، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، د ط، دار المعارف، مصر، 1952م، ص41.

ظلت الدول الأوروبية تحيك المؤامرات وتدس الدسائس، وتولى القناصل تنفيذها على أرض الواقع، فدعموا الثورات الداخلية، وأوقعوا المغرب في معاهدات تجارية مجحفة، عمقت الأزمات الداخلية، وزاد فقر الطبقات الكادحة، بسبب عدم القدرة على المنافسة، وخفض الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية.

ومع تزايد التنافس الاستعماري، توصلت الدول الأوروبية إلى تسوية خلافاتها، بعقد اتفاقيات ثنائية تميزت بالسرية لحماية مصالحها، وعقد مؤتمرات للوصول إلى تسويات، أبرزها مؤتمر مدريد سنة 1880م، وهي الاتفاقات التي تجاوزت مجرد "الحماية القنصلية" إلى "الحماية المزدوجة" الفرنسية الإسبانية سنة 1912م. وهو محور هذه الدراسة الموسومة: **"مؤتمر مدريد 1880م وأثره على العلاقات المغربية الأوروبية.**

أهمية الموضوع:

يكتسي مؤتمر مدريد1880م أهمية كبيرة لأنه يعتبر البوابة التي تم من خلالها تسوية النفوذ الأوروبي بالمغرب الأقصى، ورسم العلاقات الأوروبية المغربية على ضوء التغلغل الأجنبي بالمنطقة، والذي مهد تاريخيا لرمي المغرب الأقصى في أحضان الاستعمار المباشر، بدل التبعية الاقتصادية الغير مباشرة، ومن ثم كان المقدمة الحتمية لوقوع المغرب في الحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية سنة 1912م.

أسباب إختيار الموضوع:

من بين دوافع اختيار موضوع دراستنا هذه نذكر:

– الرغبة في معرفة جذور الامتيازات الأجنبية بالمغرب الأقصى، وخاصة ما تعلق بمسألة "الحماية القنصلية"، والأسباب التي دفعت بالمغربي للتخلي عن مواطنته والاحتماء بالأجنبي!

– الوقوف على طرق التلاعب الأجنبي بمصائر الدول، وعقد المؤتمرات من أجل إعطاء الصبغة الشرعية، لتكريس المشاريع الاستعمارية.

– معرفة الظروف السياسية المعقدة التي مهدت لاستعمار المغرب بشكل مباشر.

– إدراك الأساليب القديمة والجديدة للتغلغل الأجنبي في شمال إفريقيا والعالم، وطرق تسوية المنافسات الأوروبية، بما يشبع النفوذ الاستعماري الحديث ، ويضمن استمراره.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتسليط الضوء على الأسباب التي أوقعت المغرب تحت نظام الحماية المزدوجة، وإن كانت عملية احتلال المغرب الأقصى قد تأخرت لفترة ما من الزمن، مقارنة بجيرانه في شمال إفريقيا (الجزائر1830م- تونس1881م- طرابلس الغرب1911م)، إلا أنه كان يعيش ظروفا صعبة، تمثلت في الثورات الداخلية، وتدخل الأجانب في شؤون المغرب، وتهديدات الحكومات الأوروبية في كل مرة، بقصف الموانئ المغربية، لإجبار السلطان على دفع تعويضات للأجانب، أو الاعتذار لهم في حالة تعرضهم لأي أذى من طرف المغاربة، وغيرها من الشروط التعسفية، والتي كانت تفقد السلطان هيبته أمام رعاياه في الداخل قبل الخارج، وهو ما جعل فئة من المغاربة أنفسهم تخرج عن سلطانه وتطلب حماية القناصل الأجانب، مما أدى ذلك إلى تكوين طبقة من أبناء المغرب مسخرة لخدمة الأهداف الاستعمارية.

كما توضح الدراسة العلاقة بين المغرب والدول الأجنبية قبل 1880م، وحتى تاريخ توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م، وذلك من الجانب السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، وانعكاساتها على السياسة الداخلية للمغرب، والأوضاع الاقتصادية، والحياة الاجتماعية للمغاربة.

إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الموضوع حول ظروف وسير ونتائج مؤتمر مدريد سنة 1880م، وآثاره على العلاقات المغربية الأوروبية. وذلك من خلال إلقاء الضوء على امتياز الحماية القنصلية، ودورها في إضعاف الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، والتي شكلت أحد أبرز أساليب التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى.

وللإحاطة بهذا السؤال نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بالحماية القنصلية؟ وما هي أسبابها وأهداف بعض المغاربة من الإقبال على هذا النوع من الحمايات ؟ وما هي دوافع الدول الأجنبية من الإسراف في توزيع الحماية القنصلية؟ وما هي قرارات المؤتمر؟ وإلى أي مدى ساهمت نتائجه في إضعاف موقف المغرب أمام الدول الأوروبية؟ وما مدى آثارها على علاقة المغرب بالدول الأوروبية، وعلى استقلال ووحدة المغرب الأقصى؟.

منهج البحث:

للإجابة على هذه الأسئلة، وفي مثل هذه المواضيع، اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي، الذي يساعد في عرض الأحداث وترتيبها كرونولوجيا، إضافة إلى المنهج التحليلي، الذي ساعدنا في ربط الأحداث وتحليلها وفهمها.

الدراسات السابقة:

خلال رحلة البحث لم نتمكن من الوصول إلى مؤلفات خصت مؤتمر مدريد 1880م بدراسات مستقلة، مع عدم الجزم بعدم وجودها. في المقابل تم التطرق إليه على شكل عنصر ضمن مؤلفات، في إطار دراسة الامتيازات الأوروبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى، أو أساليب التغلغل الأجنبي، أو التنافس الأوروبي حول المغرب على ضوء المؤتمرات.

ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مؤتمر مدريد، كجزء ضمن الكل، نجد هند مُحَمَّد عبد الله المطلق في بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة الملك عبد العزيز، تحت عنوان"الإمتيازات الأجنبية و أثرها على استقلال المغرب الأقصى"، إضافة إلى كتاب مصطفى البطراوي من خلال دراسته المعنونة " التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات بين 1856-1912".

مصادر ومراجع الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر أبرزها: اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس(خمسة أجزاء) لمؤلفه بن زيدان عبد الرحمن بن مُحَمَّد السلجماسي، استخدمنا الجزء الأول والثاني والثالث، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس الناصري اعتمدنا على الجزء الثامن والتاسع وحيث تميزت هذه المصادر بغزارة مادتها العلمية، وتغطية واسعة لأحداث القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، والدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، لمؤلفه السابق الذكر بن زيدان عبد الرحمن بن مُحَمَّد السلجماسي، والذي شمل ترجمة وافية لأبرز أعلام المغرب، وكذلك كتاب العلائق السياسية للدولة العلوية لعبد الرحمن بن زيدان العلوي، واحتوى على رسائل سلطانية تفيد الفترة المدروسة.

كما اعتمدنا مجموعة من المراجع منها: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب إلى مؤتمر مدريد1880م، وكتاب ابراهيم كردية الحماية أصلها وتطورها، اضافة إلى كتاب مُحَمَّد أحمد بن عبود

مركز الأجانب في المغرب ،كما اعتمدنا على كتاب الإستطان والحماية بالمغرب لمصطفى أبو شعراء(أربعة أجزاء) استخدمنا الجزء الأول والثاني، وهي من الكتب المتخصصة في موضوع الحماية القنصلية، عبد الهادي التازي من خلال كتابه: التاريخ الدبلوماسي للمغرب بجزئه 9 و10، والمحميون لمحمد كنيب، والذي أفادنا في تحليل تبعات الحماية القنصلية، وكتاب الصديق بن العربي الذي أفادنا في التعريف بالمدن المغربية رفقة معلمة المغرب، وضمن مجموعة المراجع المعتمدة في هذا البحث أخص بالذكر كتاب أمين الريحاني تحت عنوان: المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، الذي تميز بجرأته في تحليل الأحداث، من خلال نقده لأجهزة الحكم المغربية وعلى رأسها السلطان، وهو ما افتقرت اليه المصادر المغربية التي اعتمدنا عليها. زيادة على المجلات: دعوة الحق ومجلة دار النيابة، و من ضمن الموسوعات المعتمدة في هذه الدراسة الموسوعة السياسية والعسكرية لفراس البيطار و موسوعة سياسية لعبد الوهاب الكيالي.

الصعوبات:

على عادة البحوث الأكاديمية، ومن خلال دراستنا للموضوع، واجهتنا عدة صعوبات من بينها:

- صعوبة الحصول على مادة علمية ورقية، والاعتماد على ما توفر بالمكتبة الإلكترونية، وبسبب وباء كوفيد19 حيث نتج عنه استحالة التنقل، والعمل بشكل غير مباشر مع الأستاذ المشرف، والاكتفاء بالتواصل الافتراضي، والحجر الصحي المنزلي الذي رافقنا طيلة فترة إنجاز البحث.

1- صعوبة الوصول إلى دراسات ملمة بالموضوع ،ككتاب "المغرب و أوروبا" لمؤلفه جون لوي ميج، وكتاب حسن صبحي تحت عنوان "التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب1884-1904م"، وأعمال مُحَمَّد خير فارس المعنونة "المسألة المغربية".

خطة البحث:

ومن هذا المنطلق تم إتباع خطة تضمنت: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة لما تم التوصل إليه من نتائج، إضافة لمجموعة من الملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة، وفهرس للأعلام والأماكن وآخر للموضوعات المدرجة.

ويوضح الفصل الأول من البحث "واقع العلاقات المغربية الأوروبية قبل انعقاد مؤتمر مدريد من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية"، وقد تضمن مبحثين تناولنا في المبحث الأول: العلاقات السياسية والعسكرية، وفي المبحث الثاني: العلاقات الإقتصادية والإجتماعية.

أما الفصل الثاني من هذا البحث فخصص لانعقاد مؤتمر مدريد، ولذلك تناولت مباحثه الحماية القنصلية وأنوع المحميين، وتحليل الأسباب التي دفعت المغاربة إلى الدخول تحت نظام الحماية القنصلية، وأهداف الأجانب من منح هذا النوع من الحمايات، كما تم التطرق إلى أضرار الحماية القنصلية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا. كما تناول الفصل انعقاد المؤتمر، ومجريات أشغاله ونتائجه، وتقييم قراراته.

في حين خصصنا الفصل الثالث لدراسة الآثار الناجمة عن قرارات مؤتمر مدريد وانعكاسها على السياسة الداخلية للمغرب، وعلى اقتصاده، ومستقبل وحدة أراضيه، ومقوماته الوطنية والحضارية، وذلك من خلال التحول الذي شهدته العلاقات المغربية الأوروبية بعد 1880م، والضغوط الأجنبية التي كان يتعرض لها السلطان للحصول على المزيد من الامتيازات، التي وسعت من النفوذ السياسي للأوروبيين، وأضعفت الاقتصاد المغربي، وفتحت الباب للولوج داخل النسيج المجتمعي المغربي، وتحريضه على السلطة الحاكمة، بتشجيع الحركات الانفصالية وغيرها من الأساليب الاستعمارية، والتي أوقعت المغرب في نظام الحماية الفرنسية الإسبانية المزدوجة سنة 1912م.

أما خاتمة البحث فكانت استنتاجات ونتائج وضحت العلاقة المباشرة بين الحماية القنصلية، والأهداف الاستعمارية المباشرة.

وفي الأخير لا ندعي أننا أحطنا بموضوع البحث، فالتقصير من طبيعة البشر والكمال لله وحده، وما تم انجازه أننا حاولنا الإجابة على بعض الإشكالات المتعلقة بتاريخ المغرب الأقصى الحديث، وفتحنا الباب حول إشكاليات تستحق البحث والدراسة في المستقبل.

الفصل الأول:

واقع العلاقات المغربية الأوروبية قبل1880م.

الفصل الأول: واقع العلاقات المغربية الأوروبية قبل1880م.

ربط المغرب والدول الأوروبية قبل1880م، علاقات شملت مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وقد حاولت الأخيرة تعميق هذه العلاقات قصد زيادة تغلغلها، بما يخدم مصالحها، بينما حاول المغرب الاستفادة من التطور الأوروبي الذي حصل إبان القرن 19م، فيما يعرف بالثورة الصناعية.

شهدت الساحة السياسية الأوروبية خلال سبعينيات القرن 19م، تحقيقا للوحدتين الإيطالية والألمانية، حيث برزتا كقوتين إلى جانب القوى الاستعمارية القديمة (فرنسا وبريطانيا)، حيث بدأت تطالب بنصيبها في المستعمرات[1]، وهو ما أدى إلى زيادة التناقضات بين دول أوروبا، فكانت الحرب الفرنسية البروسية، والتي انتهت بهزيمة فرنسا في معركة سيدان Sedan سنة 1870م وميتز(Metz)[1]، مما اضطر فرنسا لتوقيع معاهدة فرانكفورت مع بروسيا في 10 ماي 1871م، ومن بين ما نصت عليه تخلي فرنسا عن الألزاس واللورين، وفرض غرامة مالية على فرنسا قدرت ب200جنيه. وهذا ما مهد في18 جانفي1971م لإعلان قيام الرايخ الألماني بقصر فرساي [2]. و عليه ازداد التنافس الاستعماري الذي أدى إلى انعقاد مؤتمر برلين1878م لتقسيم مناطق النفوذ.

[1] عبد العظيم رمضان، تاريخ أروبا والعالم في العصر الحديث، ج2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص.181

[1] شوقي الجمل، وعبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م، ص202.

[2] جلال يحي، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د ت، ص451.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والعسكرية

تعود العلاقات المغربية الأوروبية إلى فترات متقدمة، فالدبلوماسية كانت نشطة عبر تبادل القناصل والسفراء والمعاهدات التي كان يبرمها المغرب مع الدول الأجنبية؛ أما بالنسبة للعلاقات العسكرية فتميزت بالحروب التي خاضها المغرب ضد أشهر دول أوروبا كفرنسا وإسبانيا منذ القرن 15م، كما برزت البعثات الطلابية نحو الخارج، والتي كان تهدف إلى الرفع من مستوى الجيش عبر الاستعانة بالمدربين والخبرات الأجنبية، واستراد السلاح الأوروبي.

أولا: العلاقات السياسية

تحتوي دور أرشيف الدول الأوروبية التي كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع المغرب على وثائق توضح درجة الأهمية التي وصل إليها مستوى العلاقات الثنائية، خلال مختلف الحقب التاريخية التي استمر فيها التعامل الدبلوماسي بين الدول الأجنبية والمغرب، وبخاصة وثائق أرشيفات لندن وباريس ومدريد، ويرجع ذلك إلى الأهمية التي احتلها المغرب الأقصى في السياسة الخارجية لحكومات الدول الثلاثة.[1]

شكلت هزيمة إيسلي*1844م منعرجا حاسما في[2] تلطيف جو العلاقات المغربية البريطانية، حيث استغلت بريطانيا الخلافات بين المغرب وفرنسا وإسبانيا في تقوية علاقاتها مع المغرب، فحصلت على العديد من الامتيازات التي كان من شأنها أن تمس بسيادة المغرب. وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى استعمال شتى الوسائل للحصول على المزيد من الامتيازات وشجعها على إقامة قناصلها في كل الموانئ

[1] خالد بن الصغير، الأرشيف البريطاني، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 2016م، ص، ص159،160.

*موقعة إيسلي بالقرب من مدينة وجدة، للمزيد ينظر: معلمة المغرب، ج2، مطابع سلا، 1410هـ/1989م، ص439.

[2] عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ت، ص127.

التجارية بالمغرب.[1] كما أنشأت إسبانيا هيئة لتمثيلها، مثلما فعلت فرنسا، وأصبح الممثل هو المؤهل للقيام بالأعمال في طنجة*.

ظلت علاقة المغرب بالدول الأوروبية حتى خمسينيات القرن 19م، تختصر في اتفاقيات ومعاهدات بين الطرفين، ومع الوقت لم يعد المغرب قادرا على الوقوف في وجه التيار الاستعماري، ما أدى إلى استفحال التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية منذ مطلع الستينات[2].

وفي عهد السلطان الحسن الأول** حاول المغرب الاستفادة من التطور الذي كانت تشهده أوروبا، حيث عمل على تحديث أجهزة الإدارة وإيفاد البعثات والنهوض بالاقتصاد، عمت حالة الفوضى على مستوى الإدارة، حيث كانت المناصب تباع وتشترى، وحالة الاحتكاك بالدول الغربية وهو ما أدخل المغرب في مشاكل لا حصر لها.[3]

---

[1] مُحَمَّد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان 1989م، ص،ص41،39.

* طنجة : من اقدم المدن المغربية التي كان لها دورا بارزا في التاريخ القديم والحديث للمغرب ، وتقع في رأس بوغاز (جبل طارق) بين المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط يفصلها عن الشاطئ الإسباني 17كلم. للمزيد ينظر: الصديق بن العربي، المغرب، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1404 هـ/ 1984 م، ص، ص164 ، 165.

[2] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص41.

** السلطان الحسن الأول (1876م-1894م): اعتلى عرش المغرب الأقصى بعد وفاة السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمن، انشغل بأمور الدولة، اشتهر بالعدل والإصلاح. للمزيد ينظر: مُحَمَّد بن مصطفى بوجندار الرباطي، الإغتباط بتراجم أعلام الرباط، تح: أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط2، دار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع، 1435هـ/2014م، ص466. وينظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج9، تح: جعفر الناصري، ومُحَمَّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1418هـ/1997م، ص، ص 207، 128 .

[3] مُحَمَّد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002م، ص 24.

ثانيا: العلاقات العسكرية

تعرض المغرب الأقصى خلال القرن 19م، لمحن شديدة بسبب قرارات مؤتمر فينا 1815م، ومؤتمر إكس لاشابيل 1818م، حيث تقرر فيهما إعادة تنظيم أوروبا، الذي واكب بداية أفول نجم الدولة العثمانية[1]، ونتج عنه تسابقا استعماريا لاحتلال بقية الأقطار، حيث شهد المغرب تسابقا أوروبيا في المجال التجاري العسكري[2].

شكل الغزو الأوروبي لشمال إفريقيا خطرا كبيرا على المغرب الأقصى، فبعدما تولى السلطان عبد الرحمن*عرش المغرب، وقع الغزو الفرنسي الجزائر1830م، وكان ذلك إيذانا باحتلال المغرب بعد موقعة إيسلي 1844م، وحيث أن حدود المغرب الشرقية أصبحت في خطر[3]، وأدخل المغرب في صدام مع فرنسا على مختلف المستويات السياسية والعسكرية، بعد تسجيله لقرنين ونصف من الانتصارات[4].

انتهت معركة إيسلي بانتصار فرنسا، وأجبر المغرب على توقيع معاهدتين: كانت الأولى في طنجة يوم 10 سبتمبر1844م، واشتملت على مجموعة من البنود ومن بين ما جاء فيها منع تجمع الجيوش المغربية وإبعادها عن الحدود الجزائرية. إضافة إلى استمرار ملاحقة الأمير عبد القادر باعتباره خارجا عن

[1] مُحَمَّد الشرقاوي، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د ت، ص24.

[2] آفا عمر، مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم7، أيام دراسية من 6- 9 رجب 1404هـ/20-23 أبريل 1983م، ص79.

* السلطان عبد الرحمن: عندما حضرت المنية السلطان المولى سليمان جدد البيعة لابن أخيه المولى عبد الرحمن ابن هشام، عرف بالتقوى والعفاف، وملازمة العبادة والصوم، اهتم بأحوال الرعية وتثقيف أطراف المملكة. ينظر: أبو العباس أحمد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص، ص 3،7.

[3] رابحة مُحَمَّد خضير، سياسة الحسن الأول الداخلية (1873-1904) الإدارة العسكرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الموصل، مج17، ع2 ، 2010م، ص212.

[4] مصطفى بطراوي، الإمتيازات الأوروبية في المغرب الأقصى ظهورها وتطورها خلال القرنين 18و19م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة البويرة، مج5، ع12، ديسمبر2017م، ص137.

القانون. أما بالنسبة للمعاهدة الثانية "لالة مغنية" 1845م، فجاءت لتأكيد ما نصت عليه معاهدة طنجة.

1فقد المخزن هيبته أمام الرعية[1]، وبصورة عملية ظهر العجز العسكري للجيش المغربي، وظهر بصورة أسوء في حرب تطوان1860م[2] أمام إسبانيا، مما دفع المغرب إلى التفكير في تجديد الجيش[3]، وحيث عرف عهد الحسن الأول ارتفاعا في عدد البعثات الطلابية إلى أوروبا وتم إنشاء المدرسة الحسنية بطنجة، وتعيين خمسة عشر مهندسا إلى الخارج لتعلم اللغات الأجنبية[4]، غير أن دور تلك البعثات في تحسين مستوى الجيش كان ضعيفا.[5]

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

شهدت أوروبا تطورات كثيرة خلال القرن 19م، فتوفير متطلبات الثورة الصناعية دفعها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع المغرب قصد تسخير اقتصاده لخدمة تجارتها الخارجية، وبسبب قرب أوروبا من المغرب، فقد كان من السهل ربط علاقات اجتماعية معه، حيث عرفت الهجرة الأوروبية نحو المغرب ارتفاعا، في إطار ما عرف بالرعايا الأجانب، والتي أصبح لهم حقوق كبيرة.

[1] غازي مُحَمَّد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية 1884-1912م، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر، إشراف: بوتدارة سالم، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم لإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018م، ص7.

[2] إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1415هـ/1994م، ص127.

[3] بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844م-1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات رقم1، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1421هـ/2000م، ص360.

[4] بهيجة سيمو، المرجع السابق ، ص360.

[5] عبد الرحمن ابن زيدان، الصولة والجولة، ج2، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب 1382هـ/1962م، ص15.

أولا: العلاقات الاقتصادية

عرفت العلاقات التجارية المغربية الأوروبية مطلع القرن 19م، تحولات هامة ساهمت في نمو التبادل التجاري البحري، خاصة مع تراجع المحاور التجارية التقليدية. حيث بذلت بعض الدول الأوروبية مجهودا كبيرا من أجل فتح السوق المغربية لتصريف منتجاتها الصناعية، إضافة إلى استغلال خيرات المغرب الفلاحية، وكان سببا في انتعاش بعض الموانئ المغربية مثل ميناء الدار البيضاء* وآسفي** وميناء الصويرة***[1]

كانت التجارة التي تربط المغرب مع دول أوروبا، تتم عن طريق البواخر الإنجليزية (Forwood) والفرنسية (Ciepaquet) والألمانية (Oldenbo)، حيث تقوم هذه البواخر بربط الموانئ المغربية بالموانئ الأوروبية، كميناء جبل طارق وميناء لندن، وهامبورغ، ومرسيليا.[2] ومن بين المواد الفلاحية التي كان المغرب يصدرها :الحبوب والقطاني، إلى هامبورغ وسبتة وجبل طارق و وهران. كما كان يصدر الثيران حيث وصل عددها إلى6.000 رأس لكل دولة، إضافة إلى الأصواف والجلود والماعز والعجول وريش النعام[3].

* الدار البيضاء: تقع على ساحل المحيط الأطلسي، يرجع عهد بنائها إلى العصر القديم، كانت تسمى قديما بآنفا، استولى عليها البرتغاليون وأطلقوا عليها إسم كازابلانكا، وحتى بعد جلائهم عنها ظل يطلق عليها اسم الدار البيضاء، اكتسبت شهرة كبير بفضل ميناءها وأهميتها الاقتصادية. ينظر: عبد المجيد ابن جلون، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر 1949م، ص10.

**آسفي: ينتمي هذا الإقليم إلى الجهة الاقتصادية الكبرى تانسيفت، وتم تأسيسه كوحدة إدارية استقلت عن مراكش سنة 1965م، ويشغل هذا الإقليم مساحة 7285كلم2. ينظر: معلمة المغرب، المرجع السابق، ج2، ص428.

***الصويرة: مدينة حديثة التأسيس على شاطئ المحيط بين آسفي وأغادير، شيدت في عهد السلطان مُحَمَّد بن عبد الله العلوي، ولعبت دورا مهما في التجارة المغربية خلال القرن 19م. ينظر: الصديق بن العربي ، المرجع السابق، ص197.

[1] –جون واتر بوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغاني أبو العزم وآخرون، ط3، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب 2013، ص55.

[2] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص151.

[3] مصطفى أبو شعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1404هـ/1984م، ص299.

عرفت جغرافية المغرب الأقصى، تغيرا جذريا من جراء التسرب الأوروبي وجعل التجارة الخارجية تتحول إلى الواجهة البحرية، التي تهيمن عليها أكبر الشركات الأجنبية، وكان لهذا التحول أثره في إقحام المغرب في دائرة التجارة العالمية.

لقد عرف الإستراد والتصدير نوعا من الازدهار النسبي ، كما مر بمرحلة من الركود، مما أدخل المغرب في مشاكل داخلية وخارجية مثل أزمة 1856م، والتي استمرت إلى غاية 1859م، ونجم عنها نقص في التصدير والاستيراد بنسبة28% [1].

وفي إطار تحسين الحالة الاقتصادية للمغرب قام السلطان الحسن الأول بإنشاء بعض المصانع، وعرض المنتوج المغربي في المعارض الأجنبية، وتنشيط استعمال المال المغربي في الإنتاج الأجنبي، لمنافسة الموردين الأجانب[2].

ثانيا: العلاقات الاجتماعية

لقد تميزت الظروف العامة في مستهل القرن 19م، باتساع نطاق الثورة الصناعية، بفعل انتشار خطوط السكك الحديدية في مختلف أنحاء العالم، وتزايد خطوط الملاحة البحرية، التي كانت تربط بين مراسي الدول الصناعية، بمختلف المناطق.

كان المخزن قبل مطلع القرن 16م، حريصا على التقليل من الاتصالات مع الأوروبيين تفاديا للأسباب الممهدة للتسرب الأجنبي للمغرب الأقصى[3]. لكن ومع حلول القرن 19م، عصر التوسع الاستعماري، وعصر الثورة الصناعية اتسع نطاق هجرة الأجانب نحو مختلف أنحاء العالم وخاصة المغرب

[1] مصطفى أبو شعراء، ج1، السابق ، ص 298.

[2] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب 2003م، ص199.

[3] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص، ص 159،160.

الأقصى.[1]ء حيث بلغ عدد الأوروبيين المقيمين بالمغرب الأقصى مطلع ذلك القرن حوالي خمسة آلاف شخص، ثلاثة أرباعهم(4/3) كانوا يقيمون بمدينة طنجة، بينما توزع الربع (4/1) المتبقي منهم في المدن الساحلية والداخلية مثل فاس* ومراكش** و القصر، وانقسم الأوروبيون في المغرب إلى ثلاثة فئات: 1/فئة السفراء والوزراء 2/ فئة القناصل، 3/ فئة التجار[2].

ولقد تميزت علاقة المغاربة المسلمين مع الأوروبيين بالازدواجية والتناقض، فقد ندد القناصل بسكان سلا والرباط، باعتبارهم أكثر أهل المغرب عداوة للأوروبيين، بينما وصف آخر ما لقاه الأوروبيون من مظاهر الحفاوة والترحيب في نفس المناطق[3].

ارتبط تزايد عدد المستوطنين الأجانب في المغرب باضطراب الأوضاع الداخلية، مما جعل المخزن يستجيب أكثر لمتطلبات الأجانب، وهو الأمر الذي أدى إلى التوسع في الامتيازات وساهم في تدهور الأوضاع الداخلية أكثر فأكثر[4].

---

[1] مصطفى بطراوي، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الامتيازات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ولمعاصر، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018/2017م، ص30.

* فاس: مدينة مشهورة كبيرة على بر المغرب من بلاد البربر وهي حاضرة البحر، وقد نسب اليها جماعة من أهل العلم: أبو عمران بن موسىبن عيسى بن نجح الفاسي. ينظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، المصدر السابق ، ص261.

** مراكش: تسمى كذلك بالحمراء لأنها حمراء التربة والأسوار، ولا يخلو مدلول الكلمة من تناقض فيقال أن تسميتها نسبة لعبد يخيف الطريق إسمه مراكش، ويذهب البعض إلى أن الموضع الذي بنيت فيه المدينة اسمه مراكش وأصلها الأمازيغي إمشيمسر. للمزيد ينظر: معلمة المغرب، المرجع السابق، ج21، ص7077.

[2] فردريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، ط2، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب،2011م، ص25.

[3] عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 1830-1912م، منشورات جمعية رباط الفتح، مطابع الأطلس، الرباط 1996م، ص 246.

[4] مصطفى البطراوي، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات (1886-1912)، المرجع السابق، ص30.

كما أدى استقطاب المناطق الداخلية للأجانب، وتغيير المنتجات الجديدة لكثير من عادات ونمط الاستهلاك، إلى اتساع نطاق المبادلات التجارية وإلى تغيير التشكيلة الاجتماعية، حيث بدأ المجتمع المغربي يعرف اتساعا في التمييز الطبقي[1].

وانطلاقا من مبدأ التسامح الديني، حضي الأجانب المقيمين بالمغرب قبل 1880م بحرية مباشرة شؤونهم الدينية في دور قناصلهم، وتلى ذلك حصولهم على ممارستها في مؤسسات خاصة، حيث حصلت هي الأخرى على امتيازات عديدة.[2]

ولقد ساد الاعتقاد في الأوساط الأوروبية أن تردي الأوضاع بالمغرب مرجعه الجمود الديني، والمعتقدات الفاسدة، وركود المجتمع، لذلك ظهرت مشاريع اجتماعية مثل: "البيت المغربي"، الذي أسس بطنجة لإيواء الفقراء والمتشردين، وأنشأت مؤسسة مماثلة لها بتطوان*، كما تم إنشاء مستشفيات بطنجة وعدد من المستوصفات بتطوان والعرائش وفاس. وفي سنة 1873م، تيسر دمج العنصر الإنجليزي بالمجتمع المغربي، من خلال عقد قران الشريف الوزاني* بإيميلي كين Emily Keene، التي أصبحت تعرف ب"الشريفة وزان". وبذلك تم تسخير مختلف الطاقات البشرية الأوروبية للحفاظ على المصالح الأوروبية بالمغرب الأقصى.[3]

---

[1] جون واتر بوري، المرجع السابق، ص 56.

[2] محمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب، ط3، مطابع عكاظ، الرباط، المغرب 1988م، ص94.

*تطوان: مدينة صغيرة تنتصب فوق منحدر جبل درسة، جالسة بارتخاء على وادي مارتين المزهرة، غير بعيد عن البحر الأبيض المتوسط، وقبالة الأندلس، للمزيد ينظر: جون لوي ميج وآخرون، تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية، تر: مصطفى غطيس، منشورات جمعية تطوان أسمير، تطوان 2020م، المغرب، ص، ص8،7.

* الشريف الوزان: كان رئيسا للزاوية الوزانية ويقيم في طنجة، وله ممثلون في البلاد يجمعون له الأموال كجمع الضرائب، عبد المجيد ابن جلون، المرجع السابق، ص48.

[3] محمد أبو طالب، مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص304.

لقد كانت العلاقات المغربية الأوروبية قبل 1880م تكاد تختصر في معاهدات واتفاقيات عقدها سلاطين المغرب مع الدول الأوروبية، سواء في حالة الحرب أو السلم، غلب عليها الجانب التجاري، قصد توسيع التجارة الخارجية بين الطرفين، وتسخير ثروات المغرب البشرية والمادية لخدمة الاقتصاد الأوروبي، والسعي لدمج العنصر الأوروبي في الوسط المغربي، عن طريق هجرة الأوروبيين نحو المغرب، وهي إجراءات تمهيدية اعتمدتها الدول الغربية لفرض سيطرتها على المغرب.

الفصل الثاني:

أسباب و أهداف إنعقاد مؤتمر مدريد1880م.

الفصل الثاني: أسباب و أهداف إنعقاد مؤتمر مدريد1880م.

مرت العلاقات المغربية الأوروبية خلال القرن 19م، بنوع من التوتر خاصة مع فرنسا وإسبانيا، كما عرفت نوعا من التقارب مع بريطانيا، التي استغلت تلك الخلافات، في محاولة لتقوية علاقاتها التجارية، وبحصول الدول الأوروبية على المزيد من الامتيازات، التي خولت لها بسط حمايتها القنصلية على رعاياها المقيمين بالمغرب، فإن ضعف أجهزة الحكم، وتردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور العلاقات الاجتماعية، دفع بالسلطان الحسن الأول للدعوة لعقد مؤتمر دولي للخروج من الأزمة.

المبحث الأول: جذور الحماية القنصلية بالمغرب

تعتبر "الحماية القنصلية" السبب الرئيسي لانعقاد مؤتمر مدريد 1880م، وتعود جذورها إلى المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها سلاطين المغرب مع الدول الأجنبية، رغبة منهم في الاستفادة من التطور الصناعي الذي كانت تشهده أوروبا، ورغبة من تلك الدول في الحصول على امتيازات تمكنها من بلوغ مكانة الدولة المثلى لدى "المخزن"*.

فما هي الحماية القنصلية؟ وكيف نشأت؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء ظهورها؟

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحماية القنصلية:

*المخزن: مصطلح يطلق في المغرب على هيئة إدارية وتراتيب اجتماعية، وعلى سلوك ومراسم، ويتكون بصفة عامة من ثلاثة جماعات: الأولى ضيقة تنحصر في شخصين أوثلاثة يحمل كل شخص اسم وزير أو حاجب، الثانية: تعرب عن السياسة المرسومة وتذيعها بين الناس، و كان يقوم بذلك الكتاب الموزعون على الدواوين، أما الثالثة: فتتولى تنفيذ الأوامر وإعداد الوسائل المالية والعسكرية لذلك. للمزيد ينظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج2، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت ،2000، ص 209.

تستعمل كلمة "الحماية" في اللغة للدلالة عن الدفاع ومنع الضرر، فنقول حما الشيء حميا، وحمى وحماية ومحمية، أي منعه ودفع عنه.[1]

أما في الاصطلاح الدبلوماسي، وعلى صعيد العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، فهي تحمل معنى "التفويض"، الذي تمنحه دولة لدولة أخرى، تربطهما علاقة، بما يخول لها الحق في حماية رعاياها المقيمين بدولة لا تربطها معها علاقات دبلوماسية، أو تحكمها خلافات إيديولوجية أو نزاعات عسكرية، وهذا ما يسمح لهؤلاء الرعايا التمتع بنفس حقوق مواطني الدولة المقيمين على أرضها.[2]

ومن الناحية السياسية، فهو نظام استعماري غير مباشر، يمكن بواسطته أن تحتفظ الدولة المحمية بنظام حكمها، و مؤسساتها مع تولي الدولة الحامية الشؤون الخارجية والدفاع.[3]

أما "الحماية القنصلية"، فهي امتياز capitulations منحه ملوك المغرب لبعض دول أوروبا، بحيث يخول هذا الامتياز لهذه الدول حماية رعاياها، في أرض المغرب، فضلا عن حماية رعايا دولة أجنبية أخرى، حتى وإن لم تربطها علاقة مع المغرب، ويكون لأولئك الرعايا نفس الحقوق، التي يتمتع بها رعايا الدولة التي منحتهم حمايتها.[4]

ويعرفها عبد الوهاب ابن منصور: بأنها منح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد ما حمايتهم لرعايا تلك الدولة. فبالرغم من أنهم يحملون جنسيته، ويقيمون على أرضه، إلا أنهم لا يخضعون لقوانينه، غير مكلفين بأداء الواجبات الوطنية، وكما يسقط عنهم دفع الضرائب.

ثانيا: نشأة نظام الحماية القنصلية وتطوره بالمغرب الأقصى:

يرجع ظهور الامتيازات إلى أواخر القرن 16م، في الدولة العثمانية، و ذلك في عهد السلطان بايزيد الثاني (1481-1512م)، وكانت على شكل نشاط تجاري حيث أصدر مرسوما نص

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د ت، ص، ص 10،14.

[2] إبراهيم كردية، الحماية أصلها وتطورها، شركة الطبع والنشر زاوية زنقتي فوزييو بوزانسي، الدار البيضاء، د ت، ص11.

[3] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص، ص 74،75.

[4] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 1994، ص 157.

على منح امتيازات تجارية لفرنسا 1508م، كما أصدر سليم الأول* مرسوما آخر منح فيه مزيدا من الحرية التجارية للأوروبيين.

و لإنشاء هذا النظام[1]، كانت الدول الأوروبية، تتذرع بعدة أسباب منها:

- صرامة الأحكام والقوانين الإسلامية، خاصة الأحكام المتعلقة بالحدود.
- عدم وجود ضمانات و لا قانون واضح لحماية الأجانب من تعسفات الأعيان، وظلم وجور الولاة.[2]

وهذه الأمور وغيرها قد تقف عائقا أمام نمو التجارة، وتقف حاجزا أمام الأجانب المقيمين في البلدان الإسلامية.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فيمكن إرجاعها إلى القرن 17م، عندما أصبح الأجانب، يرفضون الخضوع للقانون المغربي، ويطالبون بالتبعية لقناصلهم، ونظرا لقلة عددهم، فإن ذلك لم يكن يشكل خطرا. وبذلك ارتبط المغرب بمعاهدات مع دول أجنبية، بما خول لها الحصول على امتيازات، من بينها "نظام الحماية القنصلية".

بعد انتصار المغرب على البرتغال في معركة وادي المخازن 1578م* وتمكنه من تأمين حدوده، والتوسع في ال صحراء، وبلاد السودان، اكتسب هيبة بين الدول، فأخذ سفراء الدول الأجنبية يتوافدون على ك سب صداقة السلطان وعقد المعاهدات التجارية معه.[1]

---

* سليم الأول: (918- 926 هـ /1512-1520م)اشتهر ب (ياوز سلطان) (السلطان المهول) ، تاسع ملوك آل عثمان. ينظر: أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من النشأة حتى عهد سيدي مُحَمَّد بن عبد الله، تح: رشيد الزاوية، ط1، مطبعة المعار ف الجديدة، الرباط، 1992م، ص93 .

[1] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1405هـ/1985م، ص، ص5،6.

[2] الحماية القنصلية أغنياء المغرب يحتمون بالأجانبhttps youtub.be.gx03ip-puwy، 2020/05/13، 16:00.

* وتعرف بمعركة الملوك الثلاث، أبلى فيها أحمد المنصور الذهبي بلاء حسن، وبويع بعدها سلطانا، خلفا لأخيه، فوصل ملكه إلى بلاد السودان. ينظر: أحمد بن مُحَمَّد المقري، روضة لأس العاطرة في ذكر من لقيته من أعلام الحاضرتين مراكش وفاس، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1983م، ص27.

وبذلك توالت المعاهدات التي أبرمها سلاطين المغرب من باب المجاملة أو تحت الضغط والإجبار، ففي سنة 1610م، وقع السلطان زيدان* معاهدة مع الأقاليم المتحدة، ركز فيها الطرف الهولندي على الاقتراحات التي تخدم المصالح التجارية مثل: حرية استعمال الموانئ المغربية. وفي بداية العهد العلوي عقد المولى إسماعيل** معاهدة أخرى مع الأقاليم المتحدة في سنة 1614م، اشتملت على واحد وعشرين شرطا، منها: حرية تنقل التجار ومراكبهم.[2]

اشتد التنافس بين الدول على توقيع الاتفاقيات لاحقا، حتى عرف عهد السلطان مُحَمَّد بن عبد الله*** بكثرة المعاهدات. حيث أبرم معاهدة 1763م مع السويد، ومعاهدة 1767م مع فرنسا.[3]

حصلت الأخيرة بموجبها، على حرية تنقل الفرنسيين، إضافة إلى امتيازات قضائية مثل إسقاط حق القضاء المغربي في الفصل في النزاعات التي تنشب بين الفرنسيين والمغاربة، بل تحال القضية إلى

---

[1] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص23.

* السلطان زيدان: بويع بعد المنصور 1603م، دخل في خلاف مع إخوته حول العرش، توفي 1627م، ينظر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية و بعض مفاخرها غير المتناهية، تح: إدريس بوهليلة،ج1، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005م، ص 264.

** المولى اسماعيل: بويع وهو ابن 26 سنة في 16 ذي الحجة 1082 هـ، وعاش 83 سنة، وبقي في الملك 56 سنة، بلغ ملكه بلاد السودان إلى ما وراء النيل، مآثره لاحصر لها. ينظر: مُحَمَّدالصغير اليقرني، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل ابن الشريف، تح: عبد الوهاب منصور، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1415 هـ/1995 م. ينظر: مُحَمَّد الطيب القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، ج3 ، تح: مُحَمَّد حجي، أحمد توفيق، ط1، مكتبة الطالب، الرباط، 1407هـ/1986م، ص292.

[2] عبد المجيد قدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عش والثامن عشر، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012م، ص، ص 332 ،333.ش\

*** مُحَمَّد بن عبد الله: ولد بمكناس الزيتون سنة 11ش\ش\34هـ/ 1721م، من شيوخه أبو مُحَمَّد عبد اله بن ادريس المنجرة والشرادي، وقيل عنه في العلم بحر لا يجارى، وفي التحقيق والمعارف لا يمارى، وهو في سن 25 سنة، بويع بعد وفاة والده سنة 1171هـ /1757م، توفي1790م. للمزيد ينظر: ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر،ج 3، ط 1 ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ص ،ص، ص 179،184،186.

[3] الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2011م، ص180.

السلطان وحاكم المدينة التي وقع فيها النزاع، ولا يستطيع القاضي أن يحكم في هذه الحالة إلا إذا كان المدعي فرنسي، أما إذا كان المدعي مغربي، فإن الفصل في القضية يكون من طرف القنصل الفرنسي.[1]

أما المعاهدة الموقعة مع البرتغال في 17 نوفمبر 1773م، فقد حصلت الأخيرة، على حق استراد السلع وتصديرها، وكان اعتراف المغرب رسميا بشمولية الحماية القنصلية للمستخدمين في القنصليات.[2]

أما المولى سليمان* فقد منح امتيازات تجارية كبيرة لإسبانيا، حيث أصبح بإمكان رعاياها منذ 1792م، القدوم إلى المغرب لغرض التجارة، ثم حصلوا على امتياز إضافي سنة 1795م تمثل في حرية استغلال مرسى العرائش، دون أن يحصل غيرهم من الدول الأجنبية على ذلك.[3]

كما وقع المولى سليمان معاهدة الصلح مع إسبانيا 1797م، والتي نصت على ثمانية و ثلاثون مادة، كانت أول حجر أساس فيما يخص نظام الامتيازات القضائية. حيث أنه فرض على المغربي إذا كان هو المدعى عليه أن يحاكم أمام قنصل إسباني، و هذا بعد خضوع المغربي للقانون الإسباني، تطبيقا لقاعدة المدعي يتبع المدعى عليه.[4]

و أدى انهزام المغرب في معركة إيسلي 1844م، أمام فرنسا إلى فقدان المغرب لمركزه الدولي، و ذلك نتيجة لضعف علاقاته الخارجية من ذلك ممارسة الضغط البريطاني عليه،[5]حيث أرغم المغرب على إبرام معاهدة 1856م**، و التي فرضت % 10 من الحقوق الجمركية على

---

[1] ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المصدر السابق، ج3، ص 312.

[2] عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، مج9، مطابع فضالة المحمدية، 1408هـ/1888م ، ص 142.

* المولى سليمان: ابن السلطان مُحَمَّد بن عبد الله، اشتهر بعدله، بايعه أهل فاس ومكناس، وقبائل الغرب والرباط عندما كان الصراع قائما بين إخوته. ينظر: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج8، ص 112.

[3] مُحَمَّد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين، تر: مُحَمَّد حميدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006م، ص 163.

[4] احمد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 78.

[5] حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003م، ص 45.

** ينظر: الملحق رقم(2) ص86..

المنتجات المستوردة، وإعفاء المحميين من دفع الضرائب، و من المثول أمام القضاء المغربي، وغير ذلك من التكاليف الأخرى مثل الخدمة العسكرية، وشملت الأشخاص الذين هم في خدمة الدبلوماسيين الأجانب، كما حصل اثنان من سماسرة التجار الأجانب على الحماية ومباشرة أعمالهم دون مضايقات.[1]

يضاف إلى ذلك المعاهدة التجارية (1861/11/20)، بين الخليفة المولى العباس* و"الدون كلدرون" عضو مجلس الشيوخ الإسباني، والتي اشتملت على أربعة وستون شرطا، ومن بين ما جاء في نصها: (إن سلطان المغرب وسلطان إسبانيا يهدفان إلى الاستغلال الجيد والأمثل لموارد البلدين، وتسهيل التجارة بين البلدين..وهما يوافقان موافقة تامة على كل ما يحظى به قناصل إسبانيا، من خصوصية في أحكامهم، وما يتمتع به الرعايا الإسبانيين من احترام ووقار في المغرب)[2]. كما أكدت على بنود اتفاقية 1856م، بين المغرب وبريطانيا، وتضمنت شرح واسع لكل النقاط. وتعتبر أول معاهدة ورد فيها مصطلح الحماية، ووسعت من نطاق الامتيازات الاقتصادية، مثل حرية استغلال الشواطئ المغربية، وحرية استثمار الموارد الأولية كالأخشاب، ورفع التكاليف المالية وغيرها، عن الرعايا الأجانب، مع الاعتراف لهم بحقوق أخرى، وأقرت إنشاء محاكم قنصلية مشتركة.

لقد أذلت هذه المعاهدة المغرب بتنازلات كالاستئذان من السلطات الاسبانية المتواجدة في الموانئ، والجزر المغربية، بشأن حركة السفن المغربية بسواحل الريف، [3] وقد استغلت فرنسا هذه الأوضاع، وفرضت تسوية على المغرب سنة 1863م، تمكنت من خلالها تأكيد حقوقها في تتبع

---

[1] روجرز (ب.ج)، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية، تر: يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب، 1401هـ/1981م، ص 230.

* الأمير المولى العباس بن عبد الرحمن: القائد الأعلى للجيش المغربي أثناء حرب تطوان 1858م-1860م. مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالى المحمدية، المغرب، 1416هـ/1995، ص 40.

[2] ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المصدر السابق، ج3، ص561.

[3] لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية، مقاربة تاريخية-قانونية، مجلة البحثية، كلية الحقوق، جامعة مُحَمَّد الخامس، السويسي، سلا، ع1، 2013م، ص 8.

القبائل الجزائرية، واكتسبت حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بمساعدة تجارها، وأعطت الحق لكل وكالة تجارية في اتخاذ المحميين.

أما بريطانيا فقد حصلت على هذا الامتياز في معاهدة 1856م، وإسبانيا حصلت عليه في معاهدة 1861م، لكن فرنسا استغلت هذا الامتياز أكثر من غيرها، وباتت تهدد سيادة المغرب.[1]

ثالثا: أنواع المحميون

بسبب الضعف السياسي والاقتصادي للدولة المغربية، مقابل الانفتاح على كل ما هو أوروبي، ازداد بلا توقف ما سمي بالحماية القنصلية، وبقدر ما كثر عدد المحميين تعددت أنواعهم.

وحسب ابن عبود فإنه أحصى ثلاثة أنواع من المحميين هم:

1-العاملين في القنصليات الأجنبية.

2-النواب السماسرة الذين يتعاملون مع التجار الأجانب.

3-المغاربة الذين يقومون بتقديم بعض الخدمات الخاصة لدولة أجنبية ما[2].

بينما يذهب مصطفى أبو شعراء، لتقسيم المحميين إلى خمسة أنواع:

1- المجنسون: وكان معظمهم ينتمي إلى الطائفة اليهودية المغربية، وبعض المسلمين، وكان الحصول على الجنسية يتم بعدة طرق أهمها: الزواج من أجنبي، أو الإقامة في بلد أجنبي لعدة شهور، أو حتى لبضع أسابيع[3]، أو الانخراط في الخدمة العسكرية فيها، وعند عودتهم إلى المغرب يتمتعون بنفس حقوق الأجانب، ويحضون بنفس المعاملة.[4]

[1] صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، ط6، المكتبة الأنجلو المصرية، 1993م، ص207.

[2] محمد احمد ابن عبود ، المرجع السابق ، ص108.

[3] مصطفى ابو شعراء، المرجع السابق ،ج1، ص420.

[4] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص18.

وقامت بعض الدول الأوروبية بمنح جنسيتها لكل مواطن زار بلد أجنبي، وهو ما يحرره من واجباته الوطنية، تجاه بلده الأم في حالة عودته إليها، وقد عارضه السلطان الحسن الأول، وقدم مندوبه بطنجة مذكرة، طالب فيها بإلغاء التجنيس، لكنه اصطدم بمعارضة اليهود المغاربة الذين كانوا أكثر المجنسين، وكسبوا دعما ، خاصة من الدول المستفيدة من عمليه التجنيس، بحجة أنه من حق كل دولة منح شهادة الجنسية لأي مواطن أقام على دولتها.[1] ورغم أن الحكومة المغربية، لم تكن تعترف لهم بذلك، إلا أن الدول الأجنبية كانت تقدم لهم تسهيلات وتساندهم وتقوي موقفهم .[2]

كما أن بعض المجنسين المغاربة حصلوا على جنسيتهم من الجزائر واسبانيا والبرازيل وهكذا تحولت أسماء المغاربة من دافيد الزاكوري إلى السينيور دافيد الاسباني، وأصبح سالمو الدرب يدعى سالمون الإنجليري، وعزار الزاوي مسيو ايزار الفرنسي. وما يعاب على المجنسين، أنهم كانوا يدفعون إتاوات كل سنة للدولة التي منحتهم جنسيتها، وكانوا سابقا يعترضون على دفع الضرائب للخزينة المغربية.

2-المحميون القنصليون

وهم العاملون في القنصليات كالمترجمين والكتاب والأعوان، ولم يكن عددهم كبير.[3] حيث أشار التقييد الخامس لابن زيدان، أسماء لبعض المحميين للقنصل يونلدى الاسباني منهم: مُحَمَّد بن عمر المديوني كاتب قائمة المحميين 1886م، وسعيد بوشعيب بن المنصر المسعودي المديوني وكان عونا، وحسب ما ورد في قائمة 1881م فقد شغل منصب حارسا لصندوق مال المخزن لصالح اسبانيا، ثم انتقل إلى السمسرة لصالح تاجر اسباني.[4]

[1] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي،ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م، ص116.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع نفسه، ص116.

[3] ابراهيم كرديه، المرجع السابق، ص 18.

[4] مصطفى أبوشعراء، المرجع السابق، ج2، 1407هـ/1987م، ص876.

3-المحميون الاستثنائيون:

وهم فئة من التجار، وغالبا من اليهود المغاربة، ولا علاقة لهم بالخدمة في القنصليات، ولا مع الوزراء، وكان من المفترض ألا يتجاوز عددهم اثنا عشر محميا عن كل دولة.

4-السماسرة:

وهم الذين يقومون بدور الوسيط التجاري بين التجار الأجانب والمغاربة، بحيث يقوم السمسار بشراء السلع من مواد خام مغربية، وتسويق السلع الأجنبية في الأسواق القروية المغربية.

ومن السماسرة الذين دخلوا تحت نظام "الحماية القنصلية": الحاج مُحَمَّد عبد الله الحبشي الحسكي الحريزي، وعبود بن الحاج مُحَمَّد بن علال البوعمري المديوني، وكان سمسارا للتاجر الفونسو كنيه، والحاج إسماعيل الحريزية، سمسار التاجر أرنوسه.[2]

5-الخلطاء(المخالطين):

وهم المغاربة المشاركين للأجانب في أعمالهم بالقطاع الزراعي، بحيث يكون رأس المال للأجنبي، والخبرة والعمل للمغربي.[3]

وبتعدد أنواع المحميين تعددت أهدافهم من الحماية القنصلية، التي كان لها بالغ الأثر على المخزن والمغاربة.

المبحث الثاني: أهداف وأضرار الحماية القنصلية

تعددت الأهداف التي جعلت المغاربة يقبلون على الاحتماء بالأجنبي، وكان للأجنبي أهدافه من إغراق المغاربة بالحمايات، والتي خلفت أضرارا على مختلف الجوانب منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومست حتى الحياة الدينية.

[2] مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق،ج2، ص876.

[1] مصطفى أبوشعراء، المرجع السابق،ج1، ص421 .

[3] عائشة القرشي، نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقات بين المسلمين واليهود بمغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث-مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج4، ع1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2020م، المغرب، ص91.

أولا: أهداف الطرف المغربي والأجنبي من الحماية القنصلية

خولت الامتيازات التي منحها المغرب للدول الأجنبية، نظام "الحماية القنصلية"، وكان لكل طرف أهداف يسعى لتحقيقها، سواء بالنسبة للطرف المغربي والمتمثل في المخزن والرعايا المغاربة، أو بالنسبة للطرف الأجنبي والمتمثل في حكومات وقناصل الدول الأجنبية.

1-أهداف الطرف المغربي:

ويمكن تقسيم هدف الطرف المغربي من الحماية القنصلية إلى قسمين:

ا-بالنسبة **للحكومة المغربية:** ترتكز ظاهرة "الحماية القنصلية" قانونيا، على معاهدات قديمة أبرمها سلاطين المغرب مع الدول الأجنبية، من أجل تنمية التجارة البحرية وكسب مصادر جديدة للتمويل ورفع مداخل الجمارك،[1] والحصول على الأسلحة التي كانت تستخدم في القضاء على الثورات الداخلية.[2]

وقد كان الموظفون لدى الحكومة المغربية يلجئون إلى ممثلي الأجانب ليتوسطوا لهم عند المخزن ليدفع لهم رواتبهم، وحتى الجنود المغاربة عادة ما كانوا ينظمون احتجاجات سلمية في مناطق تواجد السفارات والقنصليات الأجنبية لمطالبة الحكومة المغربية بتسديد رواتبهم، أو تجديد الملابس. كما كان الموظفون الذين يتخلفون عن أعمالهم، يلتمسون عطف القناصل طلبا للحماية، وتجنبا للعقاب، فقد استفاد الصدر الأعظم المدني الجلاوي، ووزير الدفاع المهدي المنبهي من مثل هذه الحماية.[3]

ب-بالنسبة **للمغاربة:** فقد تعددت أهدافهم فقد كان المخزن يعتمد في مداخيله على الجمارك وما يجمع من مكوس الأبواب والأسواق، وايجارات العقارات، أو الجزية المفروضة على اليهود.[4]

---

[1] ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، د ط، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1997م، ص 216.

[2] عبد المجيد قدوري، المرجع السابق، ص331.

[3] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص16.

[4] عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، المغرب، 1925م، ص351.

فوجد الأهالي، خاصة التجار في "الحماية القنصلية" مخرجا للتخلص من دفع الضرائب، وجعل مصالحهم تلتقي مع مصالح الدولة الحامية.[1] كذلك ساهم ظلم الولاة وتسلطهم، في تحصيل الجباية والأعشار، خاصة في الأرياف، للجوء للحماية، حيث لم يساهم هذا النظام الضريبي سوى في غنى العناصر المخزنية مثل الأعيان.[2]

ولم يكن ذلك يخفى على المخزن لأنه كان يدرك دوافع إقبال المغاربة على الحماية فعندما أخبر القائد مبارك بن الطاهر السلطان عبد الرحمن بأن عناصر كثيرة من قبيلة الرحامنة*، دخلت تحت الحماية الأجنبية، كان رد السلطان: "إن ذلك سببه ظلم العمال...وأكل أموال الناس بالباطل".[3]

2-أهداف الأطراف الأجنبية من الحماية:

لقد كان للحماية القنصلية أهمية كبيرة عند الدول الأجنبية، لأنها كانت إحدى الأدوات التي استعملتها هذه الدول في تحقيق مصالحها بالمغرب، وزيادة التغلغل الأجنبي، وإغراق المدن المغربية بمختلف السلع الأجنبية.[4] ولذلك تسابقت الدول من أجل الحصول على معاهدات تعترف لها بامتيازات لتنمية المبادلات التجارية.[5] وتحويل المواطنين المغاربة إلى أداة طيعة في يدها، تستعمل كسلاح ضد المخزن، دون أن يكلف ذلك الحكومات الأجنبية شيء.[6] مما نتج عنه إضعاف الروابط بين الأهالي والمخزن، وأرهق الخزينة، وكون طبقة اجتماعية هشة، وسهل السيطرة على المغرب.

---

[1] أمين الريحاني، المرجع السابق، ص31.

[2] دلندةالأقرشة، جمال بن طاهر، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس2003م، ص208.

* قبيلة الرحامنة: من القبائل العربية الكبرى من المجموعات المعقلية، أصلها من اليمن إستقرت بأطراف الصحراء المغربية الشمالية، موقع وحدة التواصل السياحي والديني والضاري والتاريخي، https،18،9:24/04/2020 //:www.albahboha.com

[3] الطيب بياض، المرجع السابق، ص182.

[4] مُحَمَّد القبلي، تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب، 2011م، ص470.

[5] ثريا برادة، المرجع السابق، ص216.

[6] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة القانونية، المصدر السابق، ص5.

ثانيا: أضرار الحماية القنصلية

لم يكن نظام الحماية القنصلية في المغرب يشكل خطرا في بداية أمره وذلك لقلة الدول صاحبة الامتيازات، ولم يكن عدد المحميين بالأمر الذي يلفت الانتباه.

لكن مع ضعف المغرب في النصف الثاني من القرن 19م،[1] وتزايد التنافس الاستعماري والضغط الدولي، تمكنت الدول الأجنبية من إبرام معاهدات سمحت لها بالحصول على امتيازات إضافية، اقتصادية وقانونية وقضائية، فتحت أبواب المغرب في وجه التغلغل الاستعماري، وتجاوز نظام "الحماية القنصلية".[2]

1-الأضرار السياسية:

اخترق القناصل نصوص المعاهدات التي نظمت علاقة المغرب بالدول الأوروبية، وبدأ عهد التجاوزات، فشرع القناصل في تأويل المعاهدات حسب مصالحهم، فالقنصل الإنجليزي اتخذ من معاهدة 1856م ذريعة لإعطاء القناصل حرية استخدام الرعايا المغاربة في القنصليات، وأسرف في منح الحمايات، ليتبع خطاه قناصل الدول الأجنبية الأخرى.[3]

وهكذا عمدت الدول الأجنبية إلى الإفراط في منح الحمايات الفردية، فالقنصل الذي أعطت له المعاهدات حق منح الحماية القنصلية لمترجم واحد، وخادمين، منحها للآلاف.[4] وأغرق نواب القناصل المغاربة، حتى وصل الأمر بهم إلى بيع الحمايات، مقابل عوائد مالية. مثل ما فعل عامل الترجمة بالقنصليات البرتغالية في مزغان، الذي باع ما يزيد عن ثلاث مئة شهادة حماية.

---

[1] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص101.

[2] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص29.

[3] تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، 1413هـ/1993م، ص، ص106،107.

[4] محمد أحمد ابن عبود، المرجع السابق، ص108.

ووصلت عدوى بيع الحمايات إلى التجار الأجانب، وكانت أسعار بطاقة الحماية تحدد حسب رغبة المشتري، وحسب طمع وجشع التاجر، فهي تجارة مغرية لا تحتاج لرأس مال ولا تكبد التاجر جهدا ولا خسارة.

وبلغ الأمر ذروته حين فتحت مكاتب، لتقوم بدور الوسيط بين مشتري الحماية ومن يمنحها، وامتد الأمر إلى تزوير وثائق الحماية من طرف بعض الأجانب ومنحها للفلاحين في القرى.[1]

وقد عبر السلطان الحسن الأول عن غضبه، في رسالة لنائبه مُحَّد الطريس* بسبب تجاوز التجار للقوانين في منح الحمايات للسماسرة، وحتى من لا علاقة لهم بالتجارة.

وتنطبق هذه الحالة على قبيلة مديونة المجاورة للدار البيضاء، فقد كادت أن تتحول إلى سماسرة ومخالطين، مما زاد في تطاول الحامي والمحمي على المخزن.[2] حيث قام اسباني بالتعدي على جندي مغربي في مدينة العرائش واشتكى إلى قنصل دولته، ففرضت عقوبة شديدة على الجندي المغربي.[3]

انتشرت الرشوة في الأوساط القنصلية، وأصبحت السفارات تشجع كل ما من شأنه إضعاف المخزن، لإجباره على تلبية مطالبها،[4] ومما كان متفق عليه مع بعض الدول الأجنبية أن يلتزم المغرب بدفع مبلغ خمسة آلاف ريال عن كل أجنبي يقتل على أرضه، وفي حالة الكشف عن هوية القاتل يلزم المتهم بدفع المبلغ. لكن رفعت اسبانيا المبلغ إلى خمسة وعشرين ألف، وأصبح الحكام

---

[1] تركي عجلان، المرجع السابق، ص 107.

* مُحَّد الطريس: ولد بتطوان ينتمي مُحَّد بن العربي الطريس إلى عائلة أندلسية، هاجر من غرناطة، وكما اشتغل آل الطريس بتجارة، كان لهم إهتمام بالسياسة، وكان أمينا بديوان تطوان، تولى عدة مناصب. ينظر: علال الخديمي، طنجة في التاريخ، المعاصر1800-1956م، النشر العربي الإفريقي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد الخامس، الرباط، المغرب، 1991م، ص56.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب1894-1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، المرجع السابق، ص، ص163-164.

[3] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص251.

[4] مُحَّد كنيب، المحميون، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1432هـ/2011م، ص205.

المحليين يقومون بدفع مبالغ باهظة للأجانب من مالهم الخاص، بحجة أنهم لم يقوموا بواجبهم في منع الحوادث التي يتعرضون لها.[1]

أفقدت هذه التصرفات المخزن هيبته أمام المغاربة، الذين أصبحوا متأكدين من عجزه عن حماية حقوقهم.

2-الأضرار القضائية:

نشأت الامتيازات القضائية الممنوحة للأجانب، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، من أجل تجاوز اختلاف الأحكام الشرعية، ولتحقيق المصلحة المشتركة، وكانت الأطراف المستفيدة منها تهدف إلى إحداث فضاء قانوني من شأنه تيسير أمور التجارة، والحفاظ على أنفس الرعايا وممتلكاتهم.[2]

لكن بسبب انتشار الحمايات الفردية، ضعف حكم السلطان، وتعطلت الأحكام[3]، حيث أنه إن تعرض أجنبي لضرر في نفسه أو ممتلكاته فإن ممثل بلده في طنجة يتدخل ويأمر بتعويض الأجنبي ومعاقبة الجاني، حتى وإن تطلب الأمر تنقل القنصل إلى العاصمة وأخذ التعويض من السلطان.[4]

وكان المحمي لا يخضع للقانون المغربي، ولا يحاكم في المحاكم المحلية، حتى في القضايا الجنائية، يحاكم أمام المحاكم القنصلية، التابعة للدولة التي منحته حمايتها. أما النزاعات التي تنشب بين المحميين والمغاربة، فيتم الفصل فيها بواسطة القنصل الأجنبي، والقاضي المغربي. فيصبح المغربي الغير محمي يحاكم وفقا للقانون الأجنبي وهو على أرضه.[5]

---

[1] تركي عجلان، المرجع السابق، ص112.

[2] مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، ص447.

[3] عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، اتحاف المطالع بوفيات أعيان القرن الثالث عشر والرابع، تح: مُحَمَّد حجي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م، ص272.

[4] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص، ص242-246.

[5] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص115.

وأمام استفحال نظام "الحماية القنصلية"، تم ابتداع عقاب تمثل في إقامة الحد على المغربي، الذي دخل في نزاع مع أجنبي، و ثبتت عليه التهمة، بالجلد أمام باب القنصلية التي ينتمي إليها الأجنبي.

وقد حاول السلطان حصر النزاعات بين المغاربة والأجانب، في يد نائب السلطان بطنجة، حيث تم الاتفاق مع البعثات الدبلوماسية على تعيين هيئة قضائية من شأنها الفصل في القضايا العالقة بين الخلطاء المغاربة والأجانب. وتم إنشاء المحكمة، لكن بسبب تدخلات القناصل، واعتداءات المحميين، وضعف المخزن حال دون ذلك.[1]

اختلت أجهزة القضاء واستفحل العطب، وضاعت الحقوق، وعجزت الدولة عن صيانتها، بسبب إنشاء المحاكم القنصلية، التي أسقط سيادة السلطان على رعاياه.

3-الأضرار الاقتصادية

فتحت اتفاقية 1857م، الباب على مصراعيه أمام بقية الدول الأجنبية لتطالب بامتيازات مماثلة لما حظيت به الجالية البريطانية، ثم توسعت هذه المعاهدة أكثر بعد بمعاهدتي (1860م-1861م) مع اسبانيا، ومعاهدة التسوية مع فرنسا 1863م، والتي خولت للأجانب الحق في منح الحصانة للمغاربة الذين يشتغلون بالتجارة.[2]

استغل التجار منافسة الأجانب، لتحقيق الاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم بالمدن والبوادي المغربية، والاستعداد الذي يبديه المفوضين في القنصليات لطلب التوقير والاحترام الذي ينعم به المخزن على أصحاب الحمايات، وما يلحق به من امتيازات ضريبية وقضائية مما ساهم في ظهور طبقة برجوازية.

ولحقت بهذه الفئة أفواج كبيرة من صغار السماسرة والمخالطين والمحميين الذين لا يملكون رأس مال ولا خبرة، ولكن يطمحون في الاستفادة من الفرص التي تمنحها لهم الحماية القنصلية، لكسب

[1] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص252.

[2] هند عبد الله المطلق، الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب(1856م-1912م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م، ص3.

المال بمختلف الوسائل كالغش والاحتكار.[1] وامتنع المحميين المغاربة من دفع الضرائب عن بضائعهم المستوردة، وكما امتنعوا عن دفع الزكاة.[2]

وكان الأجنبي يعمد إلى مشاركة المغربي في ممتلكاته، وتجارته مقابل ذلك يحصل المغربي على الحماية دون أن يكون لذلك الأجنبي رأس مال، والمحميون شركاء الأجانب تحولوا إلى أدوات استعمارية في أيدي القناصل.[3]

كان للأجانب ضرائب ملزمين بدفعها للمخزن، لكنهم استغلوا الامتياز المالي للتهرب من دفع الضرائب. فكان الأجانب يستأجرون مساكن ومحلات تجارية من الأوقاف وأملاك المخزن دون دفع مستحقاتها، مما دفع الحاج مُحَمَّد الطريس إلى تقديم أسماء كل من له دين ولم يدفعه من الأجانب في هذا الشأن وقيمة المبلغ الذي عليه، وقدم بيانا مفصلا لممثلي دولهم بطنجة دون أن يتلقى ردا.[4]

ويرجع الأمر نفسه على استئجار الأراضي الزراعية حيث لا يدفعون إجاراتها ولا حتى إيجار العقار الذي يستأجرونه من المواطنين المغاربة، ولكن الوضع يختلف إذا كان صاحب الدين أجنبي، فإن قنصل دولته يتدخل مباشرة مستعملا أسلوب التهديد، ويأمر الحاكم المحلي بتسديده، والذي يتوجه بدوره إلى المستدين ويجبره على الدفع دون سماع أقواله.[5]

كما يقوم التجار الأجانب بشراء معظم البضائع الموجودة في الأسواق من منتجات فلاحية ومواد خام، ويقومون بتكديسها، مما نتج عنه ارتفاع ثمن السلع، وتدمر الرعايا المغاربة،[6] وكما كان المستوطنون الأجانب يتصفون بقلة الاستقامة، والابتزاز وتضخيم ما على المغاربة من ديون.[7]

---

[1] مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، ص204.

[2] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص249.

[3] أمين الريحاني، المرجع السابق، ص31.

[4] مُحَمَّد أحمد مُحَمَّد ابن عبود، المرجع السابق، ص، ص111- 112.

[5] مُحَمَّد أحمد مُحَمَّد ابن عبود، المرجع نفسه.

[6] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص20.

[7] جرمان عياش، المرجع السابق، ص246.س

وبناء على ما تقدم فقد ساهمت الحماية القنصلية في إفراغ الخزينة وتسببت في إحداث عجز مالي للاقتصاد المغربي

4-الأضرار الاجتماعية والدينية

لم تقتصر أضرار الحماية القنصلية على الجانب السياسي والقضائي والاقتصادي، بل مست حتى الحياة الاجتماعية والدينية للمغاربة.

بعد إتباع المغرب سياسة الانفتاح على الدول الأوروبية، فتح باب الهجرة للأوروبيين، مما سبب للمغرب مشاكل ديموغرافية. نجمت عن إسراف الدول الأجنبية في توزيع الحمايات على المواطنين.[1]

وبسبب انتشار الحمايات الفردية التي أقبل عليها المغاربة، تعرضت الهياكل التقليدية للتدمير والتخريب بسبب انبهار المغاربة بالحضارة الغربية.[2]

وقد انحاز الأجانب لمحمييهم، الذين كانوا يتطاولون على أبناء وطنهم الغير محميين، وكان الكثير من المواطنين الأجانب يرغبون في منح "الحماية القنصلية" للمغاربة، وفي ذلك ضرر كبير.[3]

كما تزايدت الشكاوى التي قدمها المغاربة بسبب الأضرار التي لحقت بهم من جراء تربية الخنازير، فقام نائب المترجم بتوجيه استدعاء إلى نواب الدول الأجنبية، وكان مضمونها: الأضرار التي لحقت بالناس من بعض الحواضر والبوادي بسبب تربية الخنازير، التي صارت ترعى مع الأغنام والأبقار وما لحق الأراضي والمزارع من عفن، وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية وبلغت شكوى الناس مسامع السلطان، فأمر بمحادثة قناصل الدول الأجنبية وقد حدد أجل مدته ستون يوما لإخراج هذا الحيوان من الأراضي، أو يحتفظ به مالكه في داره دون أن يخرج للأزقة وغيرها.[4]

---

[1] بلقاسم لحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ،1989م، ص269.

[2] مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق، ج2، ص445.

[3] مُحَمَّد المنوني، مظاهر يقضة المغرب، ج1، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1392هـ/1973م، ص269.

[4] عبد الرحمان بن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق وتح: عبد اللطيف الشاذلي، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1420هـ/1999م، ص، ص130، 131.

ونظرا لما لهذه الظاهرة من أثار اقتصادية فإن لها أبعاد اجتماعية ودينية، وفي هذا الإطار قامت الحكومات الأوروبية بتشجيع البعثات التبشيرية المسيحية، من ذلك البعثات الفرنسية التي انتشرت عبر كامل المدن الساحلية في المغرب تحت تأثير الأب lerchundi.[1]

عمد الأجانب إلى استيراد كميات كبيرة من الخمور، وترويجها بين المسلمين، مما لفت انتباه أمناء الصويرة، فأمر السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمن* بمنع دخول ما يزيد عن حاجة الأجانب.

ومن أمثلة انتهاكات حرمة الواجبات الدينية، قيام تاجر انجليزي بقطع الطريق المؤدية إلى مسجد الصويرة.[2]

وبتعاظم التناقضات بين أجهزة الدولة، وبين مكونات المجتمع المغربي اضطربت العلاقة بين البوادي والمدن، ونشب الخلاف بين القبائل وحتى داخل القبائل نفسها، واتسعت الهوة بين مختلف فئات المجتمع خاصة الطوائف اليهودية والمسلمة .[3]

وبالرغم من أن ملوك المغرب نجحوا إلى حد ما في الحفاظ على حقوق اليهود "أهل الذمة "،[4] إلا أنهم كانوا محل اهتمام الأوروبيين، وإدخالهم تحت نظام "الحماية القنصلية"، حيث كانوا في مقدمة المستفيدين منها.

وشهدت هذه المسالة تطورات بعد التوقيع على اتفاقية "بكلار" 1861م* بين المغرب وفرنسا، وأقبل اليهود المغاربة على الحمايات الغير قانونية، بعد الاتفاقية المغربية الاسبانية عقب حرب تطوان1860م.

---

[1] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص204.

* مُحَمَّد بن عبد الرحمن: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن هاشم بن عبد الله بن إسماعيل بويع في 28 أوت1859، وقعت في عهده حرب تطوان ضد الإسبان، توفي بمراكش سنة1973م. للمزيد ينظر: عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، دط، المطبعة الإقتصادية بالرباط، المغرب،1937، ص70. ينظر: ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،ج3، المصدر السابق، 423.

[2] بلقاسم الحناشي، المرجع السابق، ص111.

[3] مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، ص 451.

[4] عبد الرحمن بن زيدان، العزة والصولة في معالم نظم الدولة،، المصدر السابق، ج2، ص132.

وفي النصف الثاني من القرن 19م، بعد زيارة موزيس مونيتفيور Montefior moses, وهو كبير يهود ايطاليا، أصدر السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان ظهيرا حول وضعية اليهود، سبب بلبلة في الأوساط المغربية.[1]

كما طالب "التحالف الإسرائيلي في باريس"، وهي جمعية مكونة من يهود فرنسا، بتدخل وزير الخارجية لدى السلطان المغربي للنظر في قضية اليهود المغاربة، الذين يتعرضون لمعاملة سيئة، وعند زيارة ديرموندهاي** إلى المقر الملكي 1873م، قدم احتجاجا على معاملة اليهود في الرباط وفاس ومكناس.

وهكذا عصفت الحماية القنصلية بأواصر المجتمع المغربي، بتقاليده، ووحدته، وبروحه الوطنية؛ وساد عدم الشعور بالانتماء وضياع الهوية.

ثالثا: المحاولات الأولى لتطويق نظام الحماية القنصلية

نتيجة للأضرار التي خلفها استفحال نظام "الحماية القنصلية" بالمغرب الأقصى، على مختلف الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ضعف المخزن، واضطراب الأمن واستنزاف الموارد الاقتصادية، واختلال الهياكل التقليدية، وتدخل القناصل في الشؤون الداخلية للمغرب، فقد سبقت انعقاد مؤتمر مدريد 1880م، محاولات للحد من ظاهرة الحماية القنصلية، أو التقليل منها، ويمكن إبرازها من خلال:

---

* اتفاقية "بكلار"1861:Beclard convention: هو مسؤول فرنسي تم تفويضه لتوقيع هذه الاتفاقية، وقعها مع السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان ويمكن الذهاب إلى أنه اعتمد نفس أسلوب هاي بإظهار تفهمه لمشاكل المخزن، عائشة القرشي، المرجع السابق، ص96.

[1] خالد بن صغير، الأرشيف البريطاني، المرجع السابق، ص162.

** ديرموندهاي: عاش في المغرب ممثلا لبريطانيا في المغرب منذ أن عين قنصلا عاما لبلاده سنة1845م، واستمر في منصبه إلى سنة1886م، وعاصر السلاطين: عبد الرحمن بن هشام، مُحَمَّد بن عبد الرحمن، والحسن الأول. ينظر: مصطفى البطراوي، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص5. ينظر: مصطفى أبوشعراء، ج2، ص513.

1-محاولات السلطان عبد الرحمان:

وكانت البعثة الأولى برئاسة عامل تطوان الحاج عبد القادر اشعاش، وتكونت من الأمين مُحَمَّد بن لحاج مُحَمَّد الزبدي، والأمين الحاج العربي بن الحاج عبد الكريم العطار وغيرهم، وكان تاريخ خطاب الاعتماد 9اكتوبر1845م، وقد قام بتدوين الرحلة الفقيه العدل الصفار، تناول فيها عدة جوانب، لكنه لم يفصح عن السبب الذي سافر من أجله، وربما كان من باب الاحتفاظ بأسرار الدولة.[1]

كما كانت جهود مُحَمَّد الخطيب*، نائب السلطان في الشؤون الخارجية، حيث قام بتوجيه رسالة دورية إلى البعثات الدبلوماسية بالمغرب في مارس 1854م، وطالب فيها بضرورة إرجاع "الحماية القنصلية" إلى مفهومها الحقيقي، وعدم تحريف بنود الاتفاقيات والمعاهدات، خاصة اتفاقية 1767م، التي أبرمها المغرب مع فرنسا، ويشير فصلها الحادي عشر إلى عبارة غامضة كانت عرضة للتأويل كل حسب مصلحته.[2]

2-محاولات السلطان مُحَمَّد الرابع:

كان السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمن يأمل في تطبيق بنود اتفاقية 1856م المبرمة مع بريطانيا، كما وعد ممثلها خلال المفاوضات بتعزيز الاقتصاد المغربي، مما يؤهل المغرب لإدخال إصلاحات على الجيش المغربي، وحصر الحمايات القنصلية في عدد قليل من المغاربة المستخدمين في القنصليات.[3]

---

[1] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، مج10، 1409هـ/1989م، ص، ص17،18.

* مُحَمَّد الخطيب: مُحَمَّد بن عبدالله الخطيب تاجر من وجهاء تطوان، عينه السلطان عبد الرحمان موظفا خاصا بدار النيابة، فكان بمثابة وزير الخارجية للمغرب، وعين نائبا للسلطان بطنجة بقي في منصبه مدة عشرون سنة، تم إعفاءه عقب حرب تطوان 1860م، استقر بتطوان حتى وفاته 1288 هـ/ 1871 م. ينظر: مُحَمَّد داود، مختصر تاريخ تطوان، ط 1، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، 1375هـ/1955م، ص، ص 311،312 . وينظر: علال الخديمي، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956م، المرجع السابق، ص55

[2] الطيب بياض، المرجع السابق، ص185.

[3] مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص469.

اعتقد كثيرون أن تسوية 1863 مع فرنسا سوف تنهي نظام الحماية القنصلية وذلك من خلال تصريح مفوض فرنسا بكلار لنائب السلطان مُحَمَّد بركاش* بطنجة، بأنه سيعمل على تقليص نظام "الحماية القنصلية".

وبعد مرور خمسة سنوات من التسوية، أي سنة 1868م، تمادى ممثلي الدول الأجنبية في منح الحمايات لمن يرغب فيها.[1] وكانت القوائم السنوية التي تضم عدد من المحميين، لا تعبر عن العدد الحقيقي فالكثير من الولاة كان يتفاجئ من وجود أشخاص محميين، لم تسجل أسمائهم في تلك القوائم، وذلك لأنهم لم يكونوا يقومون باستظهار بطاقة الحماية إلا عند الضرورة.

وأمام هذا الإفراط الكبير في منح الحمايات، طلب السلطان مُحَمَّد الرابع دعم بريطانيا من خلال ممثلها ديرموندهاي، من أجل وضع حد لمشكلة الحماية القنصلية، فعزم مراسلة قناصل الدول الأجنبية، لكن حرب 1870م وجهت أنظار الدول المعنية إلى ميادينها بأوروبا وحالت دون توجيه تلك الرسالة....[2]

3-جهود السلطان الحسن الأول:

كانت مسألة "الحماية القنصلية" من أولويات الحسن الأول، منذ اعتلائه عرش المغرب الأقصى سنة 1873م. وقد أبدى رغبة في فتح محادثات مع سفراء الدول الأجنبية بطنجة، منذ استقباله للسفير الفرنسي طيسو، والبريطاني ديرموندهاي، ثم الإيطالي Stefano Scovasso سنة 1876م وغيرهم. محاولا الاستفادة من التناقضات بين تلك الدول[3]. حيث جاءت فكرة إرسال بعثة دبلوماسية إلى عدد منها، وتم تعيين مُحَمَّد الزبدي الرباطي رئيسا للبعثة والكاتب إدريس

* مُحَمَّد بركاش: مُحَمَّد بن عبد الرحمان بركاش ولد سنة 1812م بالرباط، امتهن التجارة، وتولى عدة مناصب منها أمينا بالدار البيضاء، وتولى أشغال النيابة خلفا لمحمد الخطيب، كما كان نائبا للسلطان بطنجة. ينظر: مصطفى الشابي، المرجع السابق، ص35.

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص59.

[2] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص60.

[3] عز المغرب معنينو، سفارة الحاج مُحَمَّد الزبدي، مجلة دعوة الحق، ع 323، وفمبر1996م.

الجعدي، ومساعدين.[1] وفي أثناء المقابلة مع وزير خارجية بريطانيا في لندن جويلية 1876م، قام بلفت الانتباه إلى الأضرار الناجمة عن استفحال الحماية القنصلية"..إن الحماية أدخلت على الدولة ضررا عظيما.."، فالمحميين هم: المجرمين والمتابعين قضائيا والمتخلفين عن أداء واجباتهم.

وكما أشار الزبدي إلى انعكاسات إتفاقية بكلار، التي خيبت الآمال، إضافة إلى وجوب حصر الحماية في المستخدمين لدى القنصليات، وعلى أن يتخذ كبار التجار سمسارين فقط، وأن يكونوا من سكان المراسي، كما يجب أن تسقط الحماية عن أهل البادية[2]. وعادت السفارة إلى المغرب، بعدما طافت بعواصم الدول الأوروبية، وهي تحمل وعودا كسابقتها.

دفعت خيبات الأمل المتكررة بالحسن الأول، إلى نقل المحادثات الثنائية في ظاهرة الحماية القنصلية إلى المحادثات الجماعية أو الدولية. حيث قام نائب السلطان مُحَمَّد بركاش في طنجة بدعوة جميع ممثلي الدول المعنية بقضية الحماية القنصلية، وتسليمهم مذكرة السلطان، والذي عبر فيها عن استياءه من الحماية الغير قانونية، والخارجة عن الحدود المتعارف عليها[3].

وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر بمدينة طنجة، [4] استمر مدة شهر، من 9 جويلية إلى 10 أوت 1877م. وخلال عشر جلسات تمت فيها دراسة سلسلة من التعديلات التي قدمها نائب السلطان مُحَمَّد بركاش[5].

وقدم القنصل البريطاني اقتراحا لوضع حد للحماية القنصلية، وحصل على تأييد النمسا، والدنمارك، وبلجيكا، والسويد، والنرويج، وألمانيا لكنه اصطدم بمعارضة ممثل فرنسا. ورفض بقية ممثلي الدول الأجنبية التدخل في جوهر "الحماية القنصلية"، تقيدا بتعليمات حكوماتهم قبل بدأ المحادثات.

---

[1] ادريس الجعيدي السلوي، اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، تح: عز العرب معنينو، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004م، ص30.

[2] مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، ص96.

[3] عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، المصدر السابق، ص256.

[4] روحرز، المرجع السابق، ص247.

[5] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص204.

استمرت المحادثات دون التوصل إلى نتيجة[1]، ومن البديهي أن الدول الأجنبية لن تتخذ أي موقف من شأنه المساس بمصالحها داخل المغرب الأقصى. وهو ما دفعها للاستمرار في سياسة المماطلة، والوعود الكاذبة، ولم يجد الحسن الأول غير القبول باقتراح بريطانيا من خلال ممثلها ديرموندهاي، القاضي بعقد مؤتمر دولي خارج المغرب.

المبحث الثالث: انعقاد المؤتمر وتقييم قراراته

حاول السفير الانجليزي ديرموندهاي إقناع السلطان الحسن الأول، بقبول عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية الحماية القنصلية، بعدما نجح في إقناع حكومته.

أولا: الدعوة إلى عقد مؤتمر مدريد

أمام فشل المحاولات الأولى للسلطان عبد الرحمان، والسلطان مُحَمَّد بن عبد الله و مجهودات الحسن الأول لتطويق "الحماية القنصلية" بالمغرب، أو التخفيف من حدتها، وعجز المذكرة التي قدمت في مؤتمر طنجة1877م، من طرف مندوب السلطان. جاء اقتراح السفير الإنجليزي ديرموندهاي ليتفق مع رغبة الحسن الأول في عقد مؤتمر دولي لدراسة مشكلة الحماية القنصلية، خاصة أنها السبب في توتر العلاقات المغربية الأوروبية.[2]

ومن دوافع قبول الحسن الأول للاقتراح البريطاني، لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب الأقصى لعرض مسألة الحماية القنصلية، نقلا عن مُحَمَّد خير فارس:

- فشل محادثات طنجة في الوصول إلى نتيجة للحد من ظاهرة الحماية القنصلية، مما سبب إحباط للحسن الأول ولطاقمه الدبلوماسي.

- إسراف القناصل والتجار في منح الحمايات للمغاربة، متجاهلين شروطها و ما لحق بالدولة من أضرار.

[1] أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية(ليبيا السودان المغرب)، بيروت،1999م، ص، ص39، 40.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص177.

-الثقة الكبيرة للحسن الأول في شخص "ديرموندهاي" من خلال مواقفه المشجعة في الدفاع عن مطالب المخزن في مؤتمر طنجة 1877م.[1]

حيث أن ديرموندهاي استحوذ على مكانة متميزة بين الدبلوماسيين في المغرب لأمانته وصراحته.[2]

وجاءت موافقة وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح ديموندهاي في 9 أكتوبر1879م، وحيث بعث وزير خارجية بريطانيا اللورد ماركيز سيليزبوري* برسائل إلى سفراء بريطانيا المعتمدين بفرنسا واسبانيا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لحضور مؤتمر دولي تناقش فيه قضية الحماية القنصلية.

وقد عبر ماركيز عن رأيه، بأنه إن لم تتوصل الدول الأجنبية إلى الاتفاق في إيجاد حل، فالمخرج الوحيد هو عرض المسألة على لجنة، أو عقد اجتماع خارج المغرب.[3]

والحقيقة أن هذه المبادرة البريطانية، حركتها مصالح بريطانيا في المغرب نذكر منها:

-مخاوف ديموندهاي من احتمال اعتراض المخزن على كل ما من شأنه تشجيع الهجرة الأوروبية خاصة البريطانية إلى المغرب، بسبب استفحال الحمايات الفردية، حيث كان يهدف إلى فتح المجال أكثر أمام التجار الانجليز، لتوسيع المبادلات التجارية، وتمهيد المقاولات، والمؤسسات البريطانية والأوروبية.[4]

-خشية بريطانيا من التقارب الألماني المغربي، خاصة بعد زيارة السفير الألماني للسلطان الحسن الأول في سنة 1877م، وحصول ألمانيا على اتفاقية تجارية مع المغرب، من شأنها إضعاف النشاط

[1] ابراهيم كرديه، المرجع السابق، ص44.

[2] روحرز، المرجع السابق، ص 271.

* مركيز سليزبوري: وزير خارجية بريطانيا. ينظر: عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص71.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص77.

[4] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص332.

التجاري الانجليزي بالمغرب، وفي هذا الإطار طلب ديرموندهاي من وزير خارجية بريطانيا السماح له بفتح محادثات مع السلطان لإدخال تعديلات على اتفاقية 1856م.[1]

كانت بريطانيا تسعى للحفاظ على مكانتها المتميزة التي خصها بها السلطان دون غيرها. وكانت بريطانيا ترى في مدريد المكان المناسب لعقد هذا الاجتماع بسبب القرب من المغرب، إضافة إلى اهتمام اسبانيا حكومة وشعبا بأوضاع المغرب، وموقفها المعتدل بشأن الحماية القنصلية، مما يبشر بتسوية عادلة للقضية.

وكان في إمكان بريطانيا أن تختار مدينة جبل طارق، كمكان للاجتماع، نظرا لكونها أقرب المدن الأوروبية إلى المغرب، ونظرا لتاريخ العلاقات وعمق الصلات بحكومته وشعبه.[2] كما كان من الممكن أن تختار لشبونه، بحكم قربها من المدن الساحلية للمغرب أكثر من مدريد، وما تزخر به من قواعد التجهيز العالي، بما تتوفر عليه من فنادق، ما يضمن إقامة مريحة للمؤتمرين، ويسهل عملية الاتصال بينهم و بين حكوماتهم لتلقي تعليماتها.

ولكنه وقع الاختيار على مدريد، ليس للأسباب السالفة الذكر وحدها، وإنما كنوع من الإرضاء لكبرياء اسبانيا، ولتحقيق هدف في نفس بريطانيا، والذي يهدف إلى منع أي تقارب بين اسبانيا وفرنسا خلال الاجتماع.[3]

إضافة إلى رغبة بريطانيا في عزل فرنسا دوليا، والتي تزعمت معارضة انعقاد هذا المؤتمر، كما عارضه اليهود المغاربة، خشية أن تسحب منهم الامتيازات التي تحصلوا عليها.[4]

بينما قابلت اسبانيا الاقتراح البريطاني بشأن عقد المؤتمر بعاصمتها، بارتياح كبير، وفي 10فيفري بدأت في التحرك، من أجل إقناع الدول المعنية بقضية الحماية القنصلية، وعندما

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص473.

[2] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص77.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق.

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص117.

حصلت الحكومة الاسبانية على موافقة الدول المعنية بالملف المغربي، وجهت في10 أبريل دعوة تلك الدول لحضور المؤتمر.[1]

ثانيا: ممثلو الدول في المؤتمر

اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر دولي خارج المغرب الأقصى، لدراسة مشكلة الحماية القنصلية، وبعد موافقة سلطان المغرب، وترحيب اسبانيا بالفكرة، جاءت موافقة الدول الأجنبية على الدعوة الموجهة إليها، وشرعت الدول المعنية في اختيار من يمثلها في هذا المؤتمر.

1-الوفد المغربي:

بعد استشارة الحسن الأول لكبار موظفي الدولة، كالمدني بنيس المكلف بالشؤون المالية، وقع اختيار النائب مُحَمَّد بركاش، لرئاسة الوفد المغربي، بفضل خبرته في هذا المجال.[2]

ولما كان يتعذر على مُحَمَّد بركاش السفر إلى مدريد، كما ورد ذلك في رسالة الحسن الأول:" ذكرت أنه يتعذر عليك السفر لمرضك، وملازمتك الفراش...وعدم قدرتك على تغطية نفقات السفر...ارتأينا أن تتوجه للمهمة المذكورة لعدم وجود من هو أكفأ وأصلح منك".[3]

وبذلك رافق الوفد المغربي شخصيات مثل: عبد الكريم بريشة، والزبير سكيرج، المكلف بالترجمة،[4] ولم يتم العثور على وثيقة رسمية تكشف أسماء ممثلي المغرب في المؤتمر، ولا المهمة التي كلف بها كل عضو.

2- ممثلو الدول الأجنبية:

قامت الدول الأجنبية باختيار ممثليها، من بينهم سفراء، في مؤتمر مدريد. ولو أن اسبانيا اشترطت ألا يكون ممثلي الدول الأجنبية في مؤتمر مدريد 1880م، من نفس ممثليها في مؤتمر طنجة 1877م.

---

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص187.

[2] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص48.

[3] بن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج2، ص4.

[4] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص26.

ولذلك اختارت فرنسا النائب اميرال جوريس LeVic- Amiral Jouris

واختارت ألمانيا الكونت ابرهات دي سولمس سونيوالد Le Conte

Ebenhart deSoims-Sinnewald. ومثل النمسا الكونت ايمانويل لودلف Le Conte

Emmanuel Ludolf . ومثل بلجيكا السيد ادوارد انسباش Edouard Anspach.

وعن اسبانيا السينيور كانوباس ديل كاستيوCanovasdel Castillo. وعن الولايات المتحدة الامريكية الجنرال لويس فيرشيلدGénéral Lucius Fairchild. وعن بريطانيا العظمى والدنمارك السيد ليونيل ساكفيل ويست Lionel Sackville West

وعن ايطاليا الكونت جوزيف كريبي Le Conte Joseph Grepi

وعن هولندة الجونخير موريس دي هيلدوييرLe Jonkheer Maurice deHeidrwier .

وعن البرتغال الكونت دي كاسال ريبيروRibiro Le Cont de Casal

وعن السويد والنرويج السيد هنري اكرمان Mer Henri Akerman[1]

ثالثا: افتتاح المؤتمر

رغم معارضة بعض الأطراف انعقاد المؤتمر، إلا أنه تم عقد الجلسة الافتتاحية في يوم السبت 15ماي1880م، ترأسها ديل كاستيو رئيس وزراء اسبانيا، وممثلها في المؤتمر.[2]

كما حضرت الدول التي وافقت على الدعوة، ولم يستظهر الممثلين وثائق التفويض ما عدا المغرب، واسبانيا، والولايات المتحدة، والبرتغال، وهولندا، وانجلترا، وصرح ممثل البرازيل بعدم تلقيه الرد من طرف حكومته. أما روسيا فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي بالمغرب، ولم تتوفر لديها معلومات كافية حول مسألة الحماية القنصلية، إضافة إلى تأخر وصول الدعوة إليها، ولذلك تم الاتفاق على تأجيل الاجتماع إلى يوم الأربعاء 19 ماي 1880م، لعدم وصول وثائق التفويض لبعض الممثلين من حكوماتهم.

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص94.

[2] ابراهيم كرديه، المرجع السابق، ص49.

ومن بين الأمور التي اتفق حولها في هذه الجلسة التمهيدية، هو تجنب أي تأجيل آخر، وكذلك بالنسبة للدول التي لم تعين ممثليها أن تكتفي بقبول الدعوة. كما اتفق على أن تكون اللغة الفرنسية لغة المؤتمر.[1]

افتتح المؤتمر أشغاله في 19 ماي 1880، وكان من المفترض أن يصادق المؤتمرون على النقاط المصادق عليها في مؤتمر طنجة بدون أي مناقشة. حيث قام مُحَّد بركاش بتقديم مطالب1877م، تخللتها بعض التعديلات. وحسب ما ورد في بعض المراجع، فإن مطالب المغرب جمعت بين نصوص المعاهدة المبرمة بين المغرب وانجلترا 1856م، واتفاقية اسبانيا مع المغرب 1861م، وبين المغرب وفرنسا في إطار ما عرف بالتسوية المحلية 1863م.[2]

رابعا: مجريات المؤتمر

باشر المؤتمر أشغاله بعد وصول رسائل التفويض لبعض الممثلين، وقد انحصر النقاش في قاعة المؤتمرين بين ممثل المغرب وممثل بريطانيا[3] حول المصادقة على ما تم مناقشته في محادثات طنجة.[4] وشرع وزير اسبانيا في الحديث عن تحديد الحمايات بحيث أن الحماية لا تورث فمن مات تسقط حمايته، لكنه لقي معارضة شديدة من قبل ممثل ايطاليا، الذي كان يسرف في منح الحمايات لكل من يرغب فيها.[5]

كان مُحَّد بركاش يسعى إلى تقليص حرية التجار الأوروبيين في اختيارهم للسماسرة، وأن لا يكونوا من موظفي الدولة، إضافة إلى إسقاط الحماية عن السماسرة وتكليفهم بكل الواجبات المفروضة على المغاربة كدفع الضرائب وغيرها.

---

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص94.

[2] مُحَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص212.

[3] مُحَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص213.

[4] ابراهيم كرديه، المرجع السابق، ص50.

[5] ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، المصدر السابق، ج2، ص491.

صورة توضح احدى جلسات المؤتمر. ينظر: الملحق رقم (3)، ص95.

والإسقاط يتنافى مع تسوية أوت 1863م، والتي اعترفت لهم بذلك، لكن ممثل المغرب تحجج بأن تسوية 1863، لم يوقع عليها السلطان، ولم يصادق عليها الديوان، وبالتالي ليس لها لا ما للمعاهدات من قوة.[1]

أدرك المتشددون أن اقتراحات السلطان لا تخرج عما همس به وزير الخارجية البريطاني ديرموندهاي لممثل المغرب بركاش، لذلك حاولوا الإطاحة به و تجاهلوا اقتراحات السلطان.

كان أسلوب ممثل فرنسا جوريس جادا واستعمل التهديد، وكان قد تلقى تعليمات من حكومته بعدم التنازل عن أي شيء من الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا سابقا، إلا في حالة واحدة، لضمان تملك الأجانب للأراضي مقابل دفع السماسرة، وعبر بركاش عن استياءه، وأن الحل الوحيد هو الاستغناء عن التجارة الحرة وغلق المراسي المغربية، ورد جوريس بتذكيره بما حدث للصين عندما اتخذت نفس القرار.[2]

خامسا: نتائج المؤتمر

من خلال بنود الوثيقة التي وقعت في أخر جلسات المؤتمر، يمكن أن نلاحظ التناقضات والاختلافات بين الدول الأربعة عشر، التي كانت تحرص على تحقيق أكبر المكاسب من هذا المؤتمر.

فالتناقضات بين فرنسا واسبانيا، لم تؤثر على الأخيرة في استمرار احتلال سبتة ومليلة، ولا في استمرار فرنسا في الجزء الجنوبي الشرقي للصحراء. وكذلك التناقضات مع انجلترا التي كانت تسعى دائما للحيلولة في وجه أي تقارب اسباني فرنسي خلال المؤتمر لتجنب التشويش على منطقة جبل طارق، وكذلك مخاوف انجلترا من نجاح فرنسا في تكوين امبراطورية على طول خط شمال افريقيا.[3]

ونلخص بنود اتفاقية مدريد 1880م فيما يلي:

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص96.

[2] محمد كنيب، المرجع السابق، ص102

[3] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 118.

- عدم منح الحماية للمغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية[1].

- إعفاء تراجم ومستخدمي النواب من المغاربة من دفع الضرائب

- تحديد المستفيدين من الإعفاء لنواب القناصل

- فرض ضرائب على السماسرة والمحميون المشتغلون بالفلاحة والرعايا الأجانب

- وضع المغاربة العائدون إلى المغرب بجنسية أجنبية تحت الحكم المغربي.[2]

- لا يمكن اعتبار الحماية وراثية

- لا تشمل الحماية مستخدمي الكتاب و التراجمة الوطنيين

- في حالة تعيين دولة أجنبية لأحد رعايا السلطان بمنصب وكيل قنصلي، فإنه يحظى بالحماية هو وأسرته.

- إرسال قائمة بأسماء من تشملهم الحماية مرة كل سنة إلى وزير خارجية المغرب وكذلك الولاة المحليين.

- تمنع الحماية عن من هم في خدمة المستوطنين الأجانب، كما أنه لا يمكن سجنهم من غير علم القنصل، وهو ما ينطبق على السماسرة إلا في حالة تلبسهم بالجريمة.[3]

وبقراءة متأنية لهذه البنود نخلص إلى أن المؤتمر لم يحقق آمال وطموحات المغاربة، في استئصال داء الحمايات القنصلية. بل ترتب عنه ما يلي:

- فتح أبواب المغرب أمام التجارة الخارجية من خلال مبدأ المساواة التجارية للدول المشاركة في صياغة قرارات المؤتمر.

---

[1] عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب، ج5، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م، ص309.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ج3، ص277.

[3] مُحَمَّد العربي معريش، مرجع سابق، ص213.

فصول اتفاقية مدريد 1880م .ينظر: الملحق رقم (02)، ص89.

- تكرس مبدأ الحماية من خلال إعطائها صبغة قانونية، إذا أصبحت رسمية.
- بفضل البند الحادي عشر تمكن الأجانب من امتلاك العقار بعد ما كان محرم عليهم، مقابل إعطاء ضريبة فلاحية .
- أثبت المؤتمر حالة الضعف التي آل إليها المغرب من خلال مناقشات المؤتمر إذ لم يستطع ممثل المغرب مُحَمَّد بركاش مجابهة سياسة التهديد، التي كان يتبناها كل من ممثل فرنسا وايطاليا والبرتغال.

- وبالرغم من أن المؤتمر وصل إلى نوع من الترضية والتوفيق بين الأطراف المتنازعة حول مسألة التجنيس بالنسبة للرعايا المغاربة، إلا أنه فتح أبواب المغرب للنفوذ السياسي، والاقتصادي، والأجنبي الذي أحدث اضطرابا اجتماعيا بين مختلف الفئات المغربية.

كانت "الحماية القنصلية" سببا في انعقاد مؤتمر مدريد1880م، والتي تعود جذورها إلى معاهدات سابقة، وقعها ملوك المغرب مع الدول الأجنبية، ومن الدراسات ما توصلت إلى أن معاهدة 1763م مع السويد، ومعاهدة 1767م مع فرنسا، فتحت باب الحمايات الفردية، لما حملته من ميزات مثل: حرية تنقل الفرنسيين في المغرب.

جاءت موافقة السلطان الحسن الأول على مقترحات بريطانيا، لعقد مؤتمر خارج المغرب لدراسة مشكلة الحماية القنصلية، إلا أن الوفد المغربي كان الطرف الأضعف. كما أن نتائج المؤتمر لم تكن لصالح المغرب، وإنما جاءت لتكريس الحماية القنصلية بالمغرب.

الفصل الثالث:

آثار مؤتمر مدريد على العلاقات المغربية الأوروبية:

الفصل الثالث: آثار مؤتمر مدريد على العلاقات المغربية الأوروبية:

عقد مؤتمر مدريد من أجل إعادة النظر في استفحال مشكلة الحماية القنصلية، بسبب الإمتيازات التي كان المخزن يمنحها للأجانب، الذين أسرفوا في إغراق المغاربة بالحمايات، غير أن نتائج المؤتمر عمقت من أزمة المغرب الأقصى بالتدخل في شؤونه الداخلية، ووسعت من مجال الاستغلال الأجنبي لموارده الطبيعية وطاقاته البشرية، والتي كان لها نتائج سلبية على الجانب السياسي، والاقتصادي، وكذلك على الحياة الإجتماعية.

المبحث الأول: تنامي الامتيازات الأجنبية في المغرب بعد1880م:

أثبت مؤتمر مدريد 1880م فشلة في تحقيق الأهداف التي عقد من أجلها ولم يتمكن من إلغاء الحمايات الفردية أو الحد منها؛ وكما فتح أبواب المغرب على مصاريعها أمام النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجانب.

أولا: الآثار السياسية:

1-تأثير المؤتمر على السياسة الداخلية للمخزن:

أصبحت معالم الأطماع الاستعمارية بالمغرب أكثر وضوحا، بعد 1880م، والتي كشفت عن ضعف المخزن، وعجزه عن الوقوف في وجه التغلغل الأجنبي.

حيث أجبر السلطان على تقديم رخص لبعثات عسكرية غير مرغوب فيها، وربما قامت بأعمال الجوسسة لصالح حكوماتها، وأثقلت خزينة الدولة.[1] ووصل عددها إلى خمسة، منها البعثة الفرنسية في 1867م، والتي كلفت بتدريب فيلق الرماة، والبعثة الانجليزية 1884م، وكانت مكلفة بقيادة فيلق طنجة، ثم قيادة جيش الحرابة، والبعثة الإيطالية في سنة1887م، وكلفت بإنشاء وإدارة مصنع الأسلحة بفاس، والبعثة الإسبانية في سنة1890م، وكلفت بالأشغال الهندسية، والبعثة الألمانية المتخصصة في البطاريات والمدافع.[2]

[1] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص420.

[2] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص118.

وعندما أدرك الحسن الأول ما تشكله هذه البعثات من خطر على السياسة الداخلية للمخزن، بدأ يضع العراقيل أمامها، وتهميشها، وإجبار الضباط استبدال القبعة الأوروبية بالطربوش. بل طالب سنة 1889م من حكومة فرنسا سحب بعثتها العسكرية.

وفي عهد السلطان عبد العزيز* بدأت حركة التوغل السياسي تظهر أكثر، وقد احتدم الصراع بين البعثات خاصة الفرنسية والانجليزية، وإذا كانت الظروف الدولية قد وقفت إلى جانب الحاجب باحماد** وتمكن من التحكم في الصراع، إلا أن المجال فتح أمام البعثات لتوسيع نشاطها بعد 1900.[1]

حاول الحسن الأول الإستفادة من التنافس الأوروبي حول المغرب،[2] و أرسل البعثات العلمية لتلقي العلوم الحربية بمصر وسائر دول أوروبا،[3] وتجديد العلاقات المغربية العثمانية، في إطار فكرة الجامعة الإسلامية، وتجسد ذلك في زيارة الوزير المغربي "بريشة" إلى الأستانة لمقابلة السلطان عبد الحميد***.

---

* السلطان عبد العزيز: ولد سنة1297هـ، بويع بعد وفاة والده سنة1894م، واضطر للتنازل عن العرش1908م. للمزيد ينظر: عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المصدر السابق، ص111.

** باحماد: تولى الحجابة أيام خلافة المولى اسماعيل، كان يتمتع بالذكاء، وكان نبيها وحازما، مستبد بالأمور، وأصبح صدرا أعظما في عهد السلطان عبد العزيز، توفي سنة1900م ينظر: أحمد غريط، فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب زمان،ط1، المطبعة الجديدة، فاس، 1346هـ، ص81. وينظر: عبد الرحمان بن زيدان السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،ج1، ص430.

[1] ثريا برادة، المرجع السابق، ص362.

[2] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص422.

[3] عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاس الزاهرة، المصدر السابق، ص104.

*** السلطان عبد الحميد (1842م-1918م): سلطان عثماني حكم من سنة 1876م، حتى عام1909م، تولى الخلافة بعد وفاة والده السلطان عبد المجيد الأول، وشملت انجازاته 18 مدرسة مهنية وتأسيس دار الفنون1900، التي أصبحت جامعة اسطمبول. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2003م، ص 776 ، 777.

عارضت الدول الأجنبية هذا التقارب وعلى رأسها فرنسا التي حاولت تحريض الدول الموقعة على اتفاقية مدريد 1880م،[1] في حين التزمت بريطانيا الصمت.

2-الاستفادة من الحركات الانفصالية المحلية:

في ظل الظروف التي تميزت بتوالي النكبات على المغرب، توالى دعم الخارج للانتفاضات الشعبية الثائرة ضد ظلم المخزن، مثل تأييد حركة الشريف الوزان، الذي حصل على الحماية الفرنسية، وعقد اتفاقا مع أورديقا*، خاصة وأن الحركة لقيت تأييد المغاربة بسبب أزمة الغداء سنة 1884م.[2]

كما اشتعلت ثورة الجيلالي اليوسفي الزرهوني المعروف ببوحمارة.[3] والذي كان منخرطا في سلك الطلبة المهندسين، ثم كاتبا بديوان المولى عمر بن الحسن ثم قائدا لحركة انقلاب فاشلة.[4] واستطاع الزرهوني أن يكسب سندا داخليا قويا مما جعله يلحق أضرار متتالية بالمخزن.[5] حيث إنظمت له شخصيات ذات ثقل سياسي، مثل قاضي السنة مُحَمَّد بن حدو أو عزوز، والذي كان يدعو أبناء الريف إلى الجهاد، وأرسل بعثة لمبايعة بوحمارة ضمت حوالي مئة رجل من مختلف قبائل الريف، تحت رئاسة عمرو وموح أمزيان الدغميري البوعياشي.

---

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص، ص108-109.

* أورديقا:Ordiga Laisstas ولد سنة1828م، انتقل إلى المغرب سنة1881م، تولى منصب وزير مفوض، ومثل بلاده فرنسا مدة3سنوات. ينظر: مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق، ج2، ص121.

[2] مُحَمَّد العربي معريش، المرجع السابق، ص220.

[3] لويس أرنو، زمن المحلات السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م، تر:مُحَمَّد ناجي بن عمر، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2002م، ص121.

[4] مُحَمَّد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى1909م، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص23.

[5] ابراهيم حركات، المغرب العربي عبر التاريخ، ج3، المرجع السابق، ص 291.

والمولى رشيد الذي كان خليفة السلطان بتافيلالت*، وطلب دعم بوحمارة لتكوين جيش، وإعلان الجهاد ضد الفرنسيين بالجنوب.[1]

أما بالنسبة لموقف العامة من هذه الحركة، فيمكن استخلاصه من الرسائل المتبادلة بين المخزن وأعوانه، من ذلك التقرير الذي قدمه القائد بوزيان علي السعدي إلى المولى عبد العزيز سنة 1902م، ومما جاء فيه: "لقد التفت حول بوحمارة كل القبائل الريفية، من كلعية، وبني سعيد، وبنو يحي وغيرهم." وتوضح تلك الرسائل توفر كل مبررات الثورة، واستنكار الناس للجبايات، ورفض الولاء للسلطان، وعدم الدعاء له في المنابر يوم الجمعة.[2]

تمكن الثوار من الاستلاء على معظم القطر الشرقي للمغرب.[3] حتى تمكن السلطان عبد الحفيظ من القضاء على الثورة بدعم فرنسي خوفا من أن يهدد الزرهوني حدودها مع الجزائر[4]، وبعد ما تكبد المخزن خسائر مالية فادحة، دفعت المخزن لسياسة القروض التي أباحت التدخل الأجنبي.

ثانيا–تأزم العلاقات المغربية مع بعض الدول الأوروبية:

كان من الطبيعي أن تعمل الدول الموقعة على اتفاقية مدريد 1880م على تطبيق البنود التي تخدم مصالحها، وتعمل على خرق وتجاوز ما من شأنه أن يهدد مصالحها، مما أدى إلى حدوث أزمة بينها وبين المغرب.

* تافيلالت: يدل اسمها الأمازيغي على مجمع الماء، اسم جهة في جنوب شرق المغرب، وللمنطقة أهمية كبيرة تكمن في المعطيات البيئية لواحاتها، وتعتبر ممر أحد الطرق التجارة العابرة للصحراء. للمزيد ينظر: معلمة المغرب، المرجع السابق، ج7، ص2083.

[1] مُحَمَّد الصغير الخلوفي ، المرجع السابق، ص- ص53-54.

[2] مُحَمَّد الصغير الخلوفي، المرجع السابق، ص55.

[3] عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، المصدر السابق، ص357.

[4] أحمد غريط، المصدر السابق، ص117.

1-أزمة العلاقة المغربية البريطانية:

مثل دير موندهاي أساس العلاقات المغربية البريطانية، واستطاع أن يكسب ثقة السلطان، وهذا قبل مؤتمر مدريد 1880م، خاصة بعد الحماية الفرنسية على تونس1880م، حيث طلب السلطان دعم بريطانيا للوقوف التي وجهت إنذار لفرنسا إن هي أقدمت على أي تدخل من شأنه أن يؤدي إلى فرض الحماية على المغرب.[1]

لم يحض كرين* بنفس المكانة التي حضي بها سلفه ديرموندهاي، فقد كان يسعى إلى تعديل معاهدة 1856م، رغبة في الحصول على مزيد من الحرية التجارية من خلال اجتماع عقده في أبريل 1882بين ممثلي فرنسا واسبانيا وايطاليا .[2]

وبإعلان السلطان الحسن الأول على موافقته بتأجير منطقة بالقرب من فجيج** لفرنسا، والسماح لها بإقامة سوق بالقرب من وجدة، دون استشارة "كرين" الذي عبرعن انزعاجه من خلال رسالة وجهها إلى وزير خارجية بريطانيا "سوليسبوري".[3]

ومن أبرز الخلافات التي زادت من توتر العلاقة المغربية البريطانية هي قضية طرفاية***، وتحذير الطريس الغريط إلى ضرورة الحذر من الأجانب الذين يدعون الصداقة مع المغرب.[1] باعتبار المركز يمس بالسيادة المغربية . وقد عبر السلطان عن رفضه لأن معاهدة 1856م، تعترف بسيادة المغرب على منطقة وادي نون بكاملها.[2]

---

[1] محمد العربي معريش، المغرب المرجع السابق، ص224_225.

* كرين: ولد سنة1836م، بنابولي بإيطاليا، وكان كاتبا للقنصل البريطاني العام بالقاهرة، واشتغل كاتبا خاص لديرموندهاي، في1886م عين قنصلا بطنجة. ينظر: مصطفى أبو شعراء، ج2، المرجع السابق، ص523.

[2] خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 34،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1997م، ص491.

**فجيج: اسم أمازيغي تطلق على مجموعة كبيرة من الواحات والقصور التي تحتل مساحة 30ك.م.م، يبلغ ارتفاعها900م، تضم 7 قصور. ينظر: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص214.

[3] روجرز. ب.ج ، المرجع السابق، ص274.

***طرفاية: أنشأ فيها مركز تجاري سنة 1880م، من طرف المهندس الإنجليزي دونالد ماكينزي، خاص بشمال غرب افريقيا. ينظر: عبد الهادي التازي، المرجع السابق، مج2، ص70.

كما أنه مع ظهور ألمانيا على الساحة، تعرضت مكانة بريطانيا للتهديد، وذلك لمحاولة ألمانيا قلب موازين القوى في أوروبا، ومنافسة بريطانيا[3]. ومما ساعد ألمانيا في بروز مكانتها لدى المخزن، انسحاب ديموندهاي، وتعنت سياسة "ليون كرين"،[4] الذي شدد الضغط على المخزن للحصول على موافقة السلطان في مد خط التلغراف وتجديد معاهدة 1856م.[5]

عينت بريطانيا البر شارلز ايفان ممثلا سنة 1892م، للتفاوض مع السلطان في عدة قضايا من بينها :مسألة طرفاية، والنظر في قضايا الحماية القنصلية بما يخدم مصالح بريطانيا، وإقناع السلطان بقبول اقتراحات ديموندهاي بشأن معالجة اتفاقية 1856م،لكن المفاوضات فشلت.[6] وبعد مغادرة "سميث"المغرب في 1892، عينت ايرنيست ساطوا Ernest Satow سفيرا في 1893م.[7] حيث حسمت مسألة المركز التجاري لشركة شمال غرب افريقيا في رأس جوبي باتفاقية 13مارس 1895م.

ومما توصل إليه، أن يقوم المخزن بشراء منشآت شمال غرب افريقيا في طرفاية، ورفض أي إدعاء على الأرض بين وادي درعة ورأس بوجادور، والمناطق الداخلية، باعتبار كل تلك المناطق خاضعة للسيادة المغربية. كما تعهدت حكومة المغرب بعدم تأجيرأي جزء من تلك الأرض بدون الرجوع إلى الحكومة البريطانية، ودفع خمسين ألف جينية لـ"شركة شمال غرب افريقيا" مقابل ممتلكاتها في رأس جوبي.[8]

---

[1] مصطفى أبوشعراء، المرجع السابق، ج2، ص223.

[2] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، مج10، ص70.

[3] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط2، تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1440 هـ/1984م، ص64.

[4] مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق، ج2، ص527.

[5] خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر1856-1886م، المرجع السابق، ص504.

[6] مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص193.

[7] عبد الهادي التازي، المرجع السابق، مج10، ص72.

[8] روحرز، المرجع السابق، ص227.

2- أزمة العلاقات المغربية الفرنسية:

كانت فرنسا سباقة منذ مؤتمر مدريد 1880م، عندما أعلنت أن لها حقوق مشروعة في المغرب الأقصى،[1] ولقيت تأييد بسمارك* الذي حاول توجيه أنظار فرنسا خارج القارة الأوروبية لإلهائها عن فكرة الانتقام، بعد هزيمتها أمام ألمانيا 1870م.[2]

انتزعت فرنسا حق متابعة الثوار الجزائريين في المغرب، ولما فشلت في مشروع إقامة السكة الحديدية، ألح أورديقا على ضرورة احتلال منطقة فجيج، بحجة أنها تشكل نقطة أمن لفرنسا.[3]

بدأت أزمة العلاقات المغربية الفرنسية تتفاقم سبب سياسة أورديقا حيث قام بإرسال مبعوثين إلى منطقة تافيلالت لكسب تأييد بعض المرابطين، وكما حاول استغلال الحركات المناوئة للسلطان .

أثارت سياسة أورديقا مخاوف السلطان، وكما أقلقت هذه السياسة نواب الدول الأجنبية في طنجة، مما جعل "ديرموندهاي" يحذر السلطان من المؤامرات الفرنسية التي تهدف إلى فرض الحماية على المغرب. ولما كثرت الشكوى حول أورديقا عزل وعين مكانه شارل فيرو، الذي استطاع أن يكسب ثقة السلطان.[4]

لكن بظهور سياسة التقارب المغربي الألماني، وفي سنة 1885م توجه عبد المالك بن علي عامل وجدة، رفقة الوزير الفرنسي فيرو على متن باخرة حربية فرنسية، وقام الوفد بالتفاوض مع جول فيري، حول النزاع على الحدود الشرقية، ومسألة الحماية القنصلية والتجنيس . وعبر الجانب الفرنسي بأنه يطبق اتفاقية مدريد بكل أمانة، وبعد وفاة فيرو

---

[1] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة القانونية، المرجع السابق، ص7.

* بسمارك: سياسي ورجل دولة بروسي ولد سنة 1815م، اشتهر بتعصبه الشديد لبروسيا، وكان يؤمن يؤمن الحكم الملكي المطلق، توفي سنة 1898م. للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق، ص، ص475، 480.

[2] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص58.

[3] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص، ص121،122.

[4] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص240.

1888م، ارتأت فرنسا العودة لسياسة أورديقا، خاصة بعد ما كانت المعارضة في البرلمان والصحافة الفرنسية الاستعمارية في طنجة منذ عهد فيرو تعمل ضد سياسته .[1]

وفي سنة 1889م، عينت بعثة برئاسة عامل الشاوية الحاج المعطي عبد الكريم المزامري، رفقة أحمد الكردودي والحاج مُحَمَّد بنيس، إضافة إلى بعض المترجمين وموظفي المخزن، وجرت المحادثات حول مسألة الحدود الشرقية، لكن دون أن يتوصل الطرفان إلى نتيجة.[2]

3-أزمة العلاقات المغربية الاسبانية:

لم ينجح المغرب في إنشاء روابط صداقة مع اسبانيا، رغم الجهود الدبلوماسية المغربية، بسبب الوجود الإسباني في الموانئ المغربية. ثم إجبار المغرب على توقيع معاهدة تطوان، التي وسعت حدود سبتة ومليلية، وضبط حراسة المناطق المحادية، والتخلي عن إيفي،* ودفع تعويض قدره 20 مليون ريال، وإبقاء تطوان محتلة حتى أداء التعويض.[3]

تجددت أزمة العلاقات بسبب كثرة الحوادث، التي كانت تتكرر في منطقة مليلة، التي شهدت أحداث خطيرة سنة 1893م، رغم توقيع اتفاقيتين بشأن الحدود في سنة 1891م. وذلك عندما أرغمت اسبانيا المخزن على السماح لها بتوسيع حدود مليلة، وعند شروع اسبانيا في بناء منشآتها بجوار ضريح "سيدي ورياس"، قام السكان بهدمها بعدما حاولوا إقناع الإسبان بالبناء في مكان آخر.[4] فتطورت الأحداث إلى حرب حقيقية، ودخلت قبيلة قليعة الزناتية في مواجهة الجيش الإسباني.

[1] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ج3، المرجع السابق، ص271.

[2] ابن زيدان عبد الرحمن مُحَمَّد السجلماسي، المصدر السابق،ج2، ص380.

* ايفني: قطعة من أرض المغرب، إستولت عليها إسبانيا عقب حرب تطوان 1860م، واسترجعها المغرب في الفاتح جويلية 1869م، وأصبحت جزء من أقاليم أغادير. الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص71.

[3] ميغل مارتين، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860-1956، تر: عبد العزيز الوديي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1988م، ص9.

[4] ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ص273.

كانت إسبانيا تخشى من تدخل دولي، لذلك قدم سفير إسبانيا الماريشال مارتيني سكامبوس إلى المغرب للحل، واستطاع انتزاع تعويض من المخزن قدره أربعة مليون ريال، كدية مقدمة عن قتلى الإسبان.[1]

4-أزمة العلاقات المغربية الألمانية:

بدت العلاقات المغربية الألمانية، ذات طابع اقتصادي.[2] عندما نجحت لأول مرة في تعيين سفير لها بطنجة سنة 1873م، واستقبال وفودا للمغرب منذ سنة 1878م، بقيادة الطيب بن هيمة عامل آسفي، وعبد السلام بن رشد، ثم وفد برئاسة الحاج مُحَمَّد بركاش رفقة بعثة الطلبة الحربية. ثم وفد للتعزية بوفاة الإمبراطور فردريك، والتهنئة بتولى إبنه غليوم الثاني* عرش ألمانيا.[3]

وعلى حسب ما ورد في الوثائق المغربية، فإنه سنة 1892م، هي السنة التي تمكنت فيها ألمانيا من تثبيت أقدامها بالمغرب وبشكل ملفت للانتباه، حيث حظيت بمكانة الدول المثلى ، وهذا على حساب فرنسا وإنجلترا .

لكن مع كثرة الحوادث ضد الألمان وسرقات ممتلكاتهم، وارتفاع التعويضات.[4] ازداد ضغط طنباج على المغرب، ففي شهر أفريل 1895م طلب من حكومة ألمانيا إرسال قطع من الأسطول الحربي الألماني إلى المياه المغربية، لفرض مطالب تجار ومحميو ألمانيا.

ثانيا: الآثار الاقتصادية:

[1] مُحَمَّد المشرفي، المصدر السابق،ج2، ص215.

[2] سراب جبار خورشيد، العلاقات المغربية الألمانية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص67.

* غليوم الثاني: ملك بروسيا، ثم امبراطور ألمانيا، وهو ابن الإمبراطور فردريك الثالث، تولى الحكم بعد وفاة والده 1888م. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، ص357.

[3] عبد الرحمن إبن زيدان العلوي، المصدر السابق، ص272.

[4] مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، 344.

أدت نتائج مؤتمر مدريد 1880م إلى فتح باب التنافس التجاري في المغرب بسبب مبدأ المساواة الذي اقره المؤتمر، في التجارة بين الدول المشاركة في المؤتمر و الدولة المغربية.

مما جعلها تتسابق للحصول على المزيد الامتيازات التي تسهل عملية استغلال الموارد المغربية.

وكما ساهمت في تفاقم أزمة مالية جعلت المغرب رهينة بنوك الدول الأوروبية.

1-اتساع النشاط التجاري الأوروبي في المغرب بعد 1880م:

اتساع النشاط التجاري البريطاني بالمغرب:

شهدت المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا ارتفاعا ملحوظا، فبعد أن سجلت سنة 1848م مبلغ بقيمة 15 مليون فرنك، ارتفع في 1883م إلى 34.4 مليون فرنك، وفي سنة 1900م قدر ب 88 مليون فرنك.

ويرجع هذا الارتفاع في حجم المبادلات التجارية إلى ارتفاع استيراد الشركات الإنجليزية، وكذلك سيطرة بريطانيا على سوق الأقمشة القطنية والشاي.[1] واستطاعت بريطانيا أن تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية مع المغرب، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين 34 مليون فرنك، في حين بلغت مع فرنسا 20 مليون فرنك.

وبعد عام 1906م نزلت بريطانيا إلى المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية مع المغرب، بسبب استرجاع فرنسا لمركزها الأول، حيث سجلت بريطانيا سنة 1908م نسبة 32%، وسجلت فرنسا 40% من حجم المبادلات.[2]

[1] البير عياش، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعود، ط1، دار الخطابي للطباعة، المغرب 1985م، ص46.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص222.

وانطلاقا من هذه النتائج فان الوجود البريطاني بالمغرب كان يرتكز على أساس المصالح الاقتصادية،بالإضافة إلى هدف استراتيجي يتمثل في المحافظة على الوضع الدولي لطنجة، حسب ما يتطابق مع مقولة تلمون" إن لم تكن طنجة إنجليزية، فيجب أن تكون منطقة دولية".[1]

توسع النشاط الفرنسي بالمغرب:

تمكنت فرنسا من الحصول على امتيازات جديدة مع المغرب في سنة 1892م وانطلاقا من هذا التفوق الدبلوماسي بدأت فرنسا تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق إجراء تسويات مكنتها من عقد اتفاقيات أخرى.[2]

وفي 20 أبريل 1902م وقع المغرب اتفاقية مع فرنسا ورد في مضمونها قيام الدولتين بوضع قوات بوليسية في الصحراء وإنشاء أسواق مختلطة في المناطق الصحراوية، حيث تشرف عليها عناصر مغربية وفرنسية.

وفي نفس السنة أضيفت أمور أخرى لهذا الاتفاق، تضمنت تسهيلات من الطرفين، فيما يخص الأسواق التي على الحدود الجزائرية ووقع على هذه الإضافات مُحَّد الجياص.[3]

فقد ظل التبادل التجاري الاسباني مع المغرب ضعيفا. حيث احتلت المرتبة الرابعة[4] بعد انجلترا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا .

اتساع النشاط التجاري الألماني بالمغرب:

نتيجة إقرار "مبدأ المساواة في التجارة مع المغرب"، والذي كان نتيجة لتضافر الجهود الألمانية البريطانية، فإن الأولى تحصلت على امتيازات مماثلة لبقية الدول التي لها علاقة قديمة مع المغرب.

[1]-أمين ريحاني، المرجع السابق، ص88.

[2]-فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص42.

[3]-عبد الرحمن بن زيدان العلوي، المصدر السابق، ص78.

[4]-مُحَّد العربي معريش، المرجع السابق ص 238.

وقد بدأ النشاط التجاري الألماني بالمغرب في الاتساع حيث عرفت سنة 1886م تأسيس ثلاثة شركات ألمانية وهي فروع لشركة "هامبورغ" و"ستيتن" وشركة "بريم". كما حاول الألمان التوغل في سوق المغربية من خلال التعرف على متطلباتها فقاموا بإرسال سفينة Goltop إلى شاطئ الدار البيضاء تحمل منتجات ألمانية.

ومواصلة للمساعي الألمانية من أجل عقد معاهدات تجارية مع المغرب بعث سفير ألمانيا بمشروع فتح أبوب المغرب أمام التجارة الألمانية وتصدير الحبوب والماشية إلى ألمانيا، وأمام الضغوط رضخ المغرب وعقد معاهدة تجارية سنة 1890م، منحت للألمان حق استيراد الحبوب وضبط الرسوم الجمركية على المواد المستوردة والمصدرة[1]

وبذلك قفز العمل التجاري الألماني بالمغرب من 2,9 بالمئة إلى 10 بالمئة سنة 1905[2]. لذا اعتبرت معاهدة 1890م، أكبر نصر حققه الألمان في تلك الفترة، حتى أن الأوساط التجارية الألمانية أثنت على طاطنباخ، وغدت ألمانيا تنافس وبقوة التجارة الفرنسية والبريطانية.

2-تفاقم الأزمة المالية:

ضربت الأزمة المالية المغرب الأقصى في نهاية النصف الثاني من القرن 19م، وبداية القرن 20م. ويمكن إرجاع مقدمات الأزمة المالية إلى ما قبل فترة حكم السلطان الحسن الأول. وذلك بسبب:

-غرامات الحروب:

التي كان المغرب يدفعها للدول الأجنبية إثر الانهزامات العسكرية، مثل حرب تطوان 1276هـ/1860م. والذي قدر بعشرين مليون ريال وكان السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان قد دفع عشرة ملايين، واتفق الطرفان على أن يقوم أمناء اسبانيا مع أمناء المغرب بالمراسي المغربية

[1] آفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، البنيات والتحولات 1830-1912م، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب1427هـ/2006م، ص414.

[2] مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص417.

على اقتسام المداخل بين الطرفين لإكمال المتبقي.[1] مما أفرغ الخزينة واضطر إلى دفع كل ما توفر عليه من القطع الفضية والذهبية. وتم الاقتراض من بريطانيا لحل الأزمة.[2]

يضاف إلى ذلك الغرامات التي كان المخزن يجبر على دفعها للأوروبيين، بسبب الاعتداءات التي كانوا يتعرضون لها في المغرب، ففي سنة1880م طالبت اسبانيا بدفع مبلغ 100,000 فرنك، وفي سنة 1895م طالبت ألمانيا بنفس المبلغ على مقتل تاجر ألماني.[3]

-إجحاف المعاهدات:

كان لعدم تكافؤ المعاهدات التي كان يجبر المغرب على إبرامها مع الدول الأجنبية، أثرا سيئا على الاقتصاد المغربي. فمعاهدة 1856م مع بريطانيا، فتحت أبوابه على مصراعيها أمام التجارة الخارجية، وكما جاء في شرطها الثالث: إعفاء رعايا بريطانيا من دفع الغرامات، وهو ما حرم الخزينة المغربية من الحقوق الجمركية.[4]

-الضرائب:

بسبب تبعات "الحماية القنصلية"، التي تهافت عليها المغاربة، والتي أعفتهم ورعايا الدول الأجنبية من دفع الضرائب. كما أن فتح باب امتلاك الأجانب للعقار، الذي أقره مؤتمر مدريد، دفع الأجانب إلى التملص من شرط الضريبة على العقار.[5]

بالإضافة إلى رفض بعض القبائل دفع الضرائب، والذي كلف المخزن قله السيولة وفراغ الخزينة.

[1] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص-ص 177-178.

[2] -جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق ،ص83.

[3] مُحَمَّد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، المغرب 1992م، ص383.

[4] روحرز، المرجع السابق، ص 339.

[5] مُحَمَّد أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص98-99.

4-انهيار العملة المغربية:

عرفت العملة المغربية، انهيارا خطيرا، حيث فقدت 10/9 قيمتها مابين 1844و1873م. وترجع بداية الانهيار إلى الفترة التي وقعت بها معاهدة 1845م.

وبعد ما قام المغرب بدفع النقود الموجودة بالخزينة إلى اسبانيا 1860م، انعدم وجود النقود الذهبية، وبقيت النقود الفضية وحدها سائدة.[1] مع قلة النقود المصنوعة من النحاس بسبب ارتفاع الريال الإفرنجي بمراكش، وانخفاض قيمته بفاس. حيث كان يصرف في مراكش بـ63 أوقية، أما بفاس فكان يصرف بـ53 أوقية، فعمد التجار إلى جلب النقود النحاسية من مراكش إلى فاس، وصرفها بالريال، للحصول على نسبة من الأرباح. وانتشرت هذه الظاهرة مما ساهم في قلة النقود في مراكش ولحق بالضعفاء ضرر كبير[2].

وقد استغل الأوروبيون هذا الانهيار النقدي في نهب خيرات البلاد.

5-فشل فرض ضريبة الترتيب:

أصدر السلطان عبد العزيز مرسوما في 1903م، حول ضريبة الترتيب الجديد، كضريبة سنوية تدفع من الماشية والمزارع وحتى الأشجار بمختلف أنواعها،[3] لتوفير مداخيل للخزينة.

ويحمل هذا الترتيب المساواة، حيث فرض على كل من يقيم على التراب المغربي سواء كان غنيا أو فقيرا، خليفة أو عاملا، أما الهدف منه هو تحقيق جانبا من العدالة السياسية، ورفع الضرر عن الرعية، ومنع القواد من أخذ أي شيء من الرعايا، باعتبارهم يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة.

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص104.
[2] أبو العباس أحمد الناصري، المصدر السابق، ج9، ص163.
[3] علال الخدمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص30.

عارض القواد والأشراف ورجال الزوايا هذا الترتيب، فهو يقف في وجه الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها. وعرقلوا تنفيذه، من خلال تعبئة المغاربة بدعوى أن هذا الترتيب يتنافى مع الشريعة الإسلامية.[1]

كما عارضت فرنسا وبشدة ضريبة الترتيب، بحجة إثارة المشاكل الداخلية، ولكن سنتين من تعطيل تنفيذ الضريبة، كانت كافية لإسقاط المغرب في فخ القروض الفرنسية.[2]

6-مسألة القروض:

إن مسألة الاقتراض في المغرب ترجع إلى حرب تطوان، وإلى انعدام الأمن، وفراغ الخزينة، وعدم أمانة موظفي المخزن، الذين امتدت ايديهم إلى أموال الرعية، ويمكن اعتبار القرض الانجليزي، بمثابة إنذار بغزو أوروبي.

اضطر المخزن إلى الاقتراض من الدول الغربية بفوائد ربوية[3]، ففي سنة 1903م، وقع المخزن قرض مع الانجليز، وفي ماي من نفس السنة وقع على قرض مع البنوك الفرنسية قدره 62 مليون فرنك، على أن يدفع خلال خمسة وثلاثون سنة، [4] وذلك للقضاء على ثورة الزرهوني . وهو ما فتح الباب للديون الخارجية.

ثالثا: الآثار الاجتماعية

انعكس تدهور الحياة السياسية والاقتصادية على الحالة الإجتماعية للمغاربة، فبسبب ضعف المخزن، والأنظمة البالية، واستنزاف الموارد الاقتصادية، واستفحال الحمايات، وضياع الحقوق، عاش المغاربة في ظروف صعبة يمكن إبرازها من خلال:

[1] مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص264.

[2] الطيب بياض، المرجع السابق، ص275.

[3] مُحَمَّد الباقر بن عبد الكبير الكتاني، أشرف الأماني بترجمة الشيخ مُحَمَّد الكتاني، تح: نور الهدى عبد الرحمن الكتاني، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان 2005م، ص14.

[4] عبد الرحمان بن زيدان العلوي، المرجع السابق، ص279.

1-أثار فساد المخزن:

يشير عبد الرحمان بن زيدان إلى عدم نزاهة المحيطين بالسلطان، فلم يحط به سوى الخائنين ومن لا يملك خبرة في السياسة والإدارة. فانتشر السلب والنهب، وكثرت الشكاوى التي كانت ترفع للسلطان والتي لم يطلع على معظمها بسبب كتمان عمال الديوان بالمخزن.[1]

عانت الرعية من تسلط كبار القواد، كالأخوان المدني والتهامي الكلاوي، اللذين نهبا أقاليم الشمال، مما أدى إلى قيام تمردات في مكناس وفاس.[2]

وكان لعدم دفع أجور الجنود أثره في إحداث اضطرابات مثلما حدث في الدار البيضاء، حيث قام الجنود بنهب محلات الجمرك، فوافق الأمناء على منحهم دفعة من مستحقاتهم، لكنهم لم يحصلوا على أجورهم فأعلنوا إضرابا لمدة يومين، حتى تدخل القنصل الفرنسي في القضية.[3]

2-تردي الأوضاع المعيشية والصحية:

تميزت البوادي المغربية بطابع عتيق، من حيث نمط العيش والإنتاج، والظروف الغير صحية ، وتدني في مردودية الإنتاج، خاصة منطقة الغرب والجنوب. وتوالت المجاعات في 1881، ونعت عام 1882م بالعام المشؤوم، وظل الوضع على ماهو عليه حتى سنة 1884م.[4]

وشهدت منطقة الشاوية موجة من الجفاف والقحط، وعانا أهلها الجوع، خاصة بين 1905- 1906م، مما أدى إلى قلة الحبوب، وارتفعت الأسعار بسبب التضخم المالي. وارتفعت نسبة البطالة، وفتكت الأمراض بالناس.[5]

---

[1] عبد الرحمن بن زيدان السجلماسي، المصدر السابق، ج1، ص483.

[2] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص446.

[3] أحمد زيادي، انتفاضة الشاوية سنة 1907م، ط1، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب 1986، ص 12.

[4] حسن أحمد الحجوي ، المرجع السابق، ص119

[5] أحمد الزيادي، المرجع السابق، ص12.

وأمام سوء الأوضاع الاجتماعية، عملت الدول الأوروبية على زيادة الضغط على المغرب.

3-تطور الاستيطان الأوروبي والمحميين بالمغرب:

بسبب امتيازات مؤتمر مدريد1880م و التي منحت امتيازات جديدة للأجانب المقيمين بالمغرب مثل حق امتلاك العقار، ارتفع عدد الأجانب فبلغ عددهم سنة 1894م تسعة آلاف أجنبي.[1]

وفي سنة 1911م، كان لإسبانيا وفرنسا بين 4000 و5000 محمي، وعدد مواطنيها في المغرب لم يتجاوز 2500 نسمة. كما كان لألمانيا 3381 محمي وعدد الألمان بالمغرب حوالي 5 شخص.[2]

سبب ارتفاع عدد الأجانب والمحميين والمجنسين، مشاكل جمة للمغاربة، فكانوا مصدرا لمشاكل يومية نتيجة الامتيازات، حيث ساد الإحساس بالظلم لدى المواطنين، الذين كانوا يتعرضون لاعتداءات الأجانب دون عقاب، بسبب تدخل قناصل دولهم، علاوة على التعويضات المرتفعة واستقدام الأساطيل والتهديد بقصف الموانئ المغربية.[3]

وفي محاولة لبعض التجار الإنجليز في منطقة سوس لبيع الأسلحة لأهلها، تم اعتقال التجار من طرف القائد الجلولي، حيث قادهم إلى منطقة جبل طارق. لكن محكمة الجنايات أعفتهم، وهو اختراق للعدالة الدولية التي تجمع في حكمها على معاقبة المتهمين في مثل هذه القضايا.[4]

استغلت الدول الأوروبية قرارات مؤتمر مدريد، لتثبيت وجودها، فعملت على شراء ذمم موظفي المخزن وتسخيرهم لخدمة مصالحها، وجعلت المغرب سوقا لتصريف منتجاتها، وأضعفت الخزينة المغربية بسبب تملص المحميين من دفع الضرائب، وفرضت الغرامات الحربية

[1] محمد رزوق، طنجة في تاريخ المعاصرة 180-1956م، المرجع السابق، ص99.
[2] ابراهيم كردية، المرجع السابق، ص71.
[3] محمد رزوق، طنجة في التاريخ، المرجع السابق، ص99.
[4] محمد المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص230.

مما أثر سلبا على الحياة الاجتماعية للمغاربة من إذلال وضياع الحقوق، والشعور بالظلم، وتدني المستوى الصحي والمعيشي، جراء الضرائب، التي أثقل المخزن كاهل السكان بها.

المبحث الثاني: تصاعد التنافس الأوروبي على المغرب بعد 1880 م

بعد عقد مؤتمر مدريد1880م،وما أسفر عنه من نتائج تكرس الحماية الأجنبية بالمغرب، وتفتح باب التنافس الاستعماري، خاصة بعد وفاة الحسن الأول سنة 1894م، واضطراب الأوضاع الداخلية، مما جعل حتمية اصطدام الدول المرشحة لاحتلال المغرب مؤكدة.

أولا–الاتفاقيات الثنائية:

في إطار الجهود الأوروبية لاحتلال المغرب، بدأت فرنسا عن طريق دبلوماسييها بإزالة كل العراقيل التي تحول بينها وبين فرض سيطرتها عليه، حيث اتجهت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية للانفراد بالمغرب.

1- الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902:

وجهت ايطاليا، أنظارها نحو سواحل إفريقيا، لقربها الجغرافي، وسعيها إلى فتح باب الهجرة والعمل للعنصر الايطالي، و إحياء أمجاد روما. وبعد استكمال وحدتها، وضعت مشاريع الاستقرار على الساحل الممتد من نهر السنغال على المحيط الأطلسي[1]. غير أن مصالحها اصطدمت بالأطماع الفرنسية، وبلغ الصراع ذروته حول تونس ثم المغرب.

تمكنت فرنسا من الوصول إلى الاتفاق مع ايطاليا[2]، ونص على حصول فرنسا على حرية العمل في المغرب مقابل إطلاق يد ايطاليا في طرابلس الغرب.

2-الإتفاق الفرنسي الاسباني:

تعتبر اسبانيا من أكثر الدول حضورا واحتكاكا بالمغرب الأقصى، بحكم مستعمرتي

[1] عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ/2002م، ص204.

[2]- شوقي أبو خليل، الإسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الرشيد، دمشق 1396هـ/1976م، ص189.

سبتة ومليلية.[1] وفي سنة 1881م، تأسست جمعية الدراسات الإفريقية في مدريد، والتي تولت مهمة الدعاية للسياسة الاستعمارية، وروجت لفكرة أن أي اعتداء على المغرب يهدد سلامة اسبانيا.

ويعتبر مشروع 1902م، والذي قام "ديلكاسي" بطرحه على اسبانيا مكسبا عظيما لها.، إذ يمنحها المنطقتين الشمالية التي تمتد من وادي سيبو على الأطلس حتى ملوية، وتضم فاس وتازا، والمنطقة الجنوبية التي تمتد من ريودوروا الصحراء من خط 36 شمالا في جبال الأطلس، وتشمل كذالك وادي نون ودرعة وميناء أغادير.*[2] على أن تحظى الدولتين بحرية العمل في المغرب بما تقتضيه مصالحها.[3]

3 -الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م:

في الوقت الذي كان يجري فيه ديلكاسيه مفاوضاته مع حكومة اسبانيا، كان كامبون في سنة 1902م يفاتح حكومة بريطانيا بشأن قضية المغرب، ولم يكن ذلك بالأمر السهل، نتيجة لشدة التنافس بين البلدين، والذي ساهم في حدوث عدة أزمات مثل أزمة فاشودة سنة 1898م، إضافة إلى الاستهزاء الفرنسي من الهزيمة البريطانية في حرب البوير. وفي إطار التحضير للمفاوضات بين فرنسا و إنجليترا 1903م، واجهت الحكومة الفرنسية صعوبة في إقناع اليسار الفرنسي بتدخل فرنسا في المغرب.[4]

سلمت بريطانيا بالأطماع الفرنسية في المغرب، بعد التوقيع على "الاتفاق الودي"، في أفريل 1904م،[5] ومما جاء فيه:

---

[1] -مُحَمَّد بن تاويت، تاريخ سبتة، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1402هـ-1989م، ص185.

*أغادير: أحد مدن الساحل الأطلسي، تعرضت للاحتلال البرتغالي سنة917هـ، وتعتبر من أهم موانئ الجنوب، وشكلت مركز صناعي لأقاليم السوس. ينظر: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص-ص52-53.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص220.

[3] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص27.

[4] عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، مج 10، المرجع السابق، ص35.

[5] عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ، قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1433هـ/2012م، ص3.

-امتلاك فرنسا حق تقديم المساعدات للمغرب للقيام بالإصلاحات.

-تبقى المعاهدة البريطانية المبرمة مع المغرب سارية المفعول.

-عدم قيام فرنسا بسن قوانين أو اتخاذ أي إجراء من شأنه المساس بالمصالح البريطانية في المغرب.

-إبقاء الوضع في المنطقة الساحلية الشمالية دون تحصين باستثناء مليلة ووضعها تحت إشراف اسبانيا.

- الاتفاق البريطاني الفرنسي ساري المفعول حتى في حالة رفضه من طرف اسبانيا.

ثانيا: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

مع بداية 1905م عرفت القضية المغربية تطورا خطيرا، برهن عن شدة الصراع الدولي، الذي أصبح أكثر حدة بين فرنسا وألمانيا، فالأولى سعت لإلحاق المغرب، من أجل تكوين إفريقيا الشمالية الفرنسية، لكنها اصطدمت بمعارضة عدوتها التقليدية ألمانيا.

وجاءت زيارة غليوم الثاني لطنجة في 31 مارس 1905، لتعبر عن معارضة ألمانيا للمساعي الفرنسية، حيث صرح بأنه "جاء ليزور سلطان المغرب سيد البلاد ".[1]

وبعد عشرة أشهر من زيارة غليوم الثاني للمغرب انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء.* وكان السلطان عبد العزيز يرى ضرورة عقد مؤتمر دولي لمجابهة الدبلوماسية الفرنسية، التي كانت تسعى لفرض حصار على المغرب، وذلك لأن كل المقترحات التي ستناقش في هذا المؤتمر بين ممثلي المغرب وممثلي الدول الأجنبية سوف تنتهي بتعهدات جماعية.[2]

[1] مُحَمَّد حجي، وثيقة جديدة حول زيارة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني لطنجة، مجلة دار النيابة، ع 8، 1983، ص25.

* الجزيرة الخضراء: تقع على مضيق جبل طارق، سميت باللاتينية Algesiras، وعندما فتح المسلمون الأندلس تمكنوا من الاستحواذ عليها سنة 92هـ، لكنهم خسروها على يد ألفونسو الحادي عشر عام 773هـ. ينظر: ناجي النجار، الجزيرة الخضراء ومثلث برمودة، ط1، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص-ص 227-228

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص73.

شارك في المؤتمر إلى جانب المغرب كل من ألمانيا والنمسا وبلجيكا واسبانيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد.[1] وقد اقترح الشيخ مُحَمَّد الكتاني أن يعقد المؤتمر بالمغرب، وقد مثل المغرب الحاج مُحَمَّد الطريس والأمين الحاج مُحَمَّد المفري رئيس الوفد والمتحدث باسم المغرب في جلسات المؤتمر.

ومن بين القضايا التي كان المغاربة يأملون في مناقشتها هي قضية الحدود بين الجزائر و المغرب، والتي حرصت الدبلوماسية الفرنسية على استثنائها، لتتخذها ذريعة للتدخل في شؤون المغرب،[2]ومن بين قرارات المؤتمر:

- الاعتراف بسيادة السلطان المغربي.
- الاستقلال ووحدة التراب المغربي.
- المساواة التجارية مع الدول المشاركة في المؤتمر.[3]
- تشكيل شرطة فرنسية واسبانية.
- إقرار إصلاحات جمركية، وتأسيس بنك مركزي تحت إشراف فرنسا واسبانيا
- وورد في نصه السادس بند لتنظيم الخدمات العامة.[4]

أما عن نتائج المؤتمر:

قسم المؤتمر المغرب إلى ثلاث مناطق، فأخذت فرنسا القسم الأكبر، وكان نصيب اسبانيا أقل منها، أما القسم الثالث فهو مدينة طنجة، والتي أخذت صبغة دولية. وبذلك أصبحت قضية المغرب مسألة دولية، وحال ذلك دون إنفراد فرنسا به، كما كشف المؤتمر عن عزلة ألمانيا، والتي وقفت وحيدة في المؤتمر دون مناصر سوى النمسا.

[1] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 62.

[2] علال الخديمي، المرجع السابق، ص74.

[3] إسماعيل ياعي، العالم العربي المعاصر، المرجع السابق، ص402.

[4] عبد الكريم محمود غرايبة، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1912 -1958، ط1، مطبعة جامعة دمشق، 1380هـ/1960م، ص181.

لم يحقق المؤتمر النتائج المرجوة من انعقاده، حيث اخترقت بنوده بعد عام واحد من طرف فرنسا واسبانيا.[1] كما أن المغاربة لم يقتنعوا بها ورفضوها واعتبروا السلطان المولى عبد العزيز متورطا في المصادقة على هذه المعاهدة. وكان ذلك أحد أسباب خلعه.[2]

ثالثا: أزمة أغادير 1911م:

أعطى مؤتمر الجزيرة للمسألة المغربية بعدا دوليا، وحال دون إنفراد فرنسا بالمغرب، إلا أنها عملت على اختراق بنوده، وأرسلت قطع من الأسطول للقيام بمناورات بحرية في ميناء طنجة.[3]

وفي ظل هذه الاختراقات، التي زادت من توتر العلاقة بين فرنسا وألمانيا، التي تدخلت تحت ما عرف باسم "أزمة أغادير"، ويمكن إبراز هذه التجاوزات من خلال:

1-إحتلال وجدة أبريل 1907:

تصاعد الغضب المغربي من الأجانب، وخاصة الفرنسيين الذين كانوا يفتعلون الأسباب، ويتحينون الفرص للتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب. وجاء مقتل الطبيب الفرنسي موشان سنة 1907م، ونهب محله،[4]على خلفية رفعه العلم الفرنسي على محله.

اتخذت فرنسا من قضية الدكتور موشان ذريعة للتخلص من مقررات مؤتمر الجزيرة، والوصول إلى حدود نهر ملوية، حسب ما جاء في تصريح وزير خارجية فرنسا "بيشون" أمام البرلمان الفرنسي بأن موشان قدم بموته خدمة جليلة لفرنسا في المغرب.[5]

---

[1] عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، المصدر السابق، ص372.

[2] مُحَمَّد الباقر بن مُحَمَّد بن عبد الكبير الكتاني، المصدر السابق، ص 16.

[3] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص61.

[4] أحمد بن مُحَمَّد المفضل غريط، المصدر السابق، ص102.

[5] أحمد زيادي، انتفاضة الشاوية، ص15.

فرضت فرنسا شروطا مذلة على المغرب مقابل الجلاء عن وجدة، مما أفقد المخزن هيبته عند المغاربة. بينما هبت قبائل الجنوب وعلى رأسها قبيلة الرحامنة مطالبة بجلاء الأوروبيين والإفراج عن المتهمين في قضية "موشان"، وتعطيل القرار الخاص بعزل باشا مراكش عبد السلام الورزازي، وهددت بالانفصال عن المخزن.[1]

2-احتلال الدار البيضاء 1907:

في إطار توسيع نطاق تجارة المغاربة والمقيمين، اتفق السلطان مع شركة فرنسية ببناء مرفأ لمرسي الدار البيضاء، ولما انطلقت الشركة في مد السكة الحديدية للقطار، قام عناصر من قبائل الشاوية برمي الأحجار حتى انقلب القطار.[2]

مات إثر ذلك الحادث تسعة عمال بين اسبانيين وفرنسيين، وأرسلت الدولتان باخرة حربية بحجة حماية رعاياها ، وأنزلت الجيوش الفرنسية والإسبانية التي بدأت في إطلاق النار على المارة دون استثناء،[3] ودمرت الدار البيضاء، حيث استمر القصف ليومين من6إلى 7أوت1907م[4]. وتذكر المصادر أن عدد سكان الدار البيضاء 30 ألف نسمة، وبلغ عدد الشهداء بين 6 آلاف و15ألف شهيد.[5]

بعد انتهاء هذه الوقائع، شرعت الدول الأجنبية في البحث عن وسيلة لتعويض رعاياها المتضررين وحملوا المغرب مسألة التعويض، فأصدر السلطان مرسوما بتشكيل لجنة للنظر في الخسائر، وتعيين قضاة محليين وأجانب. ووصل عدد الدعاوى التي رفعت للجنة

---

[1] أحمد زيادي، المرجع السابق، ص 15.

[2] ابن زيدان عبد الرحمان السجلماسي، انحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المصدر السابق،ج2، ص 487.

[3]- مُحَمَّد بن مُحَمَّد غريط، المصدر السابق، ص101.

[4] ملال وهيبة، بدة أحلام، التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى1881-1912م، شهادة ماستر، إشراف: يوسف خياط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019/2018م، ص94.

[5] شعيب حليفي، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999م، ص16.

3506، وكلف الخزينة الملايين كتعويضات[1]. كما قيدت الدول مسألة الانسحاب بالتعويض، وهو ما عجز عنه المخزن في تلك الفترة. وبسبب عجز السلطان عبد العزيز عن مقاومة التغلغل الفرنسي بمنطقة الجنوب،[2] قام أهل المغرب بخلعه وتنصيب أخاه المولى عبد الحفيظ*.[3]

وقد تم مبايعة المولى عبد الحفيظ بيعة مشروطة، قام بصياغتها أحد أبرز رجال الفكر: أحمد ابن المواز، واعتبرت ميثاقا دستوريا للمغرب الأقصى ومن بين ما ورد فيها:

- استرجاع الأجزاء المقتطعة من الحدود المغربية.
- تحرير المناطق المحتلة.
- إلغاء معاهدة الجزيرة.
- عدم استشارة الأجانب في الشؤون الداخلية للمغرب.[4]

3-احتلال فاس:21 ماي 1911م:

أمام تردي الأوضاع الداخلية للمغرب، واشتداد التنافس الأجنبي، زادت نقمة المغاربة على السلطان عبد الحفيظ، وقاموا بمحاصرة فاس. وعملت فرنسا عن طريق دبلوماسيتها، على إقناع السلطان بقبول تدخل فرنسا رسميا، لكن الأمر لقي معارضة، وزاد الوضع تفاقما بإعلان المولى زين سلطانا على مكناس، وتمت مبايعته على نفس الشروط التي بويع عليها

[1] ابن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المصدر السابق، ج1، ص497.

[2] مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي، ط1، مطبعة القرويين، الدار البيضاء، المغرب 2009م، ص 20.

*المولى عبد الحفيظ: ابن السلطان الحسن الأول، بويع له بفاس1325هـ/1907م ، وتنازل عن الملك بالرباط1330هـ/1912م، توفي بفرنسا بقصره ببلدة انغيان عام1356هـ/1937م. ينظر: عبد الرحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، ص-ص117-118.

[3] عبد السلام بن عبد القادر ابن سودلة، المصدر السابق، ص376.

[4] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص108.

السلطان عبد الحفيظ. وبعد تضيق الخناق على فاس، وجه السلطان عبد الحفيظ نداءا إلى فرنسا لقمع الثوار.

بدأ الجيش الفرنسي الزحف على فاس بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ، فاحتلتها في 21 ماي 1911م، ثم مكناس في 8 جوان، والرباط في 9جويلية 1911م.[1]

أما اسبانيا فقامت بإنزال قواتها بمدينتي العرائش والقصر، بالرغم من معارضة فرنسا، لذلك تمت تسوية الخلاف بإعلان إسبانيا أن احتلالها لتلك المناطق مؤقت[2]، ومن منطق القوة التي كانت ألمانيا تؤمن به، لم تتأخر في إظهار قوتها عندما تطلب الأمر ذلك، حيث أرسلت باخرة بحرية إلى ميناء أغادير، بحجة حماية رعاياها.[3] وقد فهمت فرنسا، أن تحقيق مطامعها في المغرب، يتوقف على مساومة ألمانيا.

4- الاتفاق الفرنسي الألماني:

شكل التدخل العسكري الألماني بالمغرب مفاجأة كبيرة لفرنسا في إطار ما عرف بأزمة أغادير. وجاء رفض جيلاكس gailaix للاقتراح الذي قدمه وزير خارجية فرنسا، و المتمثل في إرسال سفينة حربية فرنسية إلى الصويرة، خوفا من نشوب حرب بين فرنسا وألمانيا، ولهذا تلقت الدبلوماسية الفرنسية تعليمات بعدم إرسال أي سفينة حربية إلى الجنوب المغربي.

وللخروج من هذه الأزمة، حاولت فرنسا كسب دعم بريطانيا وروسيا، غير أن حكومة بريطانيا اكتفت بتأييد فرنسا ونصحها بضرورة الدخول في مفاوضات مع ألمانيا، أو

[1] عبد الكريم محمود غرابيه، المرجع السابق، ص181.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص145.

[3] نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أروبا والعالم، ج2، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان 1416هـ/1995م، ص375.

مفاوضات رباعية تجمع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، وعبرت عن أملها في عودة الأمور كما كانت عليه، وذلك بانسحاب القوات العسكرية الأوروبية المتدخلة في المغرب.[1]

أما روسيا فكانت ترى ضرورة الوصول إلى نوع من التفاهم بين فرنسا وألمانيا، في حين عبرت إيطاليا والنمسا على إيجاد حل نهائي للمسألة المغربية، وهذا يعني دخول فرنسا وألمانيا في مفاوضات.

استغرقت المفاوضات وقتا طويلا استغلته فرنسا في الكشف عن النوايا الحقيقية لألمانيا. ووقع الخلاف بين الجانبين حول مكان إجراء المفاوضات، حيث كان كل طرف يصر على إجراء المفاوضات في عاصمة دولته، وتحققت رغبة ألمانيا، فكانت برلين مقرا لهذا الاتفاق، الذي تم بين جول كامبون j/cambon سفير فرنسا و kiderlen .[2]

تنازلت فرنسا، وفق الاتفاق، عن جزء من مستعمرتها في الكونغو الفرنسي، قدر بحوالي 3000كلم[3] مقابل أن تلتزم ألمانيا بعدم معارضة الإصلاحات الفرنسية بالمغرب في المجال الإداري والاقتصادي والقضائي، ولا على احتلال أي جزء من المغرب. كما أعطى هذا الاتفاق لفرنسا حق التفاوض مع الدول باسم المغرب.

عبرت روسيا عن موافقتها لهذا الاتفاق وتلتها إيطاليا وانجلترا، وهكذا تخلت ألمانيا عن المغرب، وكشفت عن وجهها الاستعماري .

كانت ألمانيا آخر عقبة في طريق فرنسا، لبسط سيطرتها على المغرب الأقصى. إذ حمل الوزير الفرنسي رينول وثيقة الحماية، ليتم عرضها على السلطان عبد الحفيظ، وفي 16 مارس 1912م، خرج من مدينة طنجة ليصل إلى القصر الكبير في 19مارس1912م، وفي

[1] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية،، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البضاء، المغرب 2006م، ص128.

[2] المرجع نفسه، ص 128

[3] فادية عبد الله القطعاني، الرجع السابق، ص45.

26 مارس استقبله السلطان وتمت قراءة رسالة الحكومة الفرنسية، والتي اعتبرت مقدمة لمعاهدة الحماية.[1]

وكنتيجة لصدام المصالح الأوروبية، قامت فرنسا بعقد اتفاقيات ثنائية مع بريطانيا وإيطاليا، واستثنت ألمانيا. ليبدأ المغرب الأقصى عهدا جديدا في ظل الاستعمار، الذي ارتدى ثوب الحماية المزدوجة، والتي تدعي إدخال إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية.

[1] عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية من بدءها إلى نهايتها، حسب افادات معاصرة، ص8.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر المغرب الأقصى البلد الوحيد في شمال إفريقيا، الذي لم يدخل تحت الخلافة العثمانية، لكن مع تعرض الجزائر للغزو الفرنسي 1830م، لم يعد في مأمن من الأطماع الاستعمارية، خاصة بعد انهزامه في معركة إيسلي 1844م، ثم نكسة تطوان 1860م أمام إسبانيا، أفقدته هيبته أمام الرأي الدولي، وكشفت عن مدى تدهور وتخلف نظامه.

مع تفكك السلطة المركزية، برز نظام "الحماية القنصلية" بالمغرب الأقصى كوسيلة استعمارية لإضعافه تمهيدا لاحتلال، بينما كان إقبال المغاربة على "الحماية القنصلية" لرفع الظلم الذي كانوا يتعرضون له من طرف الرعايا الأجانب وحتى المغاربة المحميين أصحاب النفوذ، وبذلك أصبح المغربي يحاكم وفقا للقانون الأجنبي، ويتلقى العقاب أمام القنصليات الأجنبية

ألحق نظام "الحماية القنصلية" أضرارا كبيرة بالمغرب بدأ من المخزن الذي فقد هيبته أمام المغاربة، الذين تذرعوا بالحماية الأجنبية للتهرب من الواجبات الوطنية، إضافة للفوضى التي عمت الجهاز الإداري، حيث أصبحت المناصب تباع وتشترى، وصولا إلى الوضع الاقتصادي المتردي، بسبب اتساع النشاط التجاري الأجنبي، وإعفائه من دفع الضرائب والرسوم الجمركية.

وكان لذلك انعكاسات سيئة على الحياة الاجتماعية والدينية للمغاربة، فقد تمكن استفحال نظام الحماية القنصلية من إحداث شق في المجتمع المغربي، بين المغاربة المسلمين واليهود، الذين قويت شوكتهم بسبب دعم الدول الأجنبية لهم، وتسهيل حصولهم على "الحماية القنصلية"، وحتى مع المسلمين المحميين الذين تطاولوا على أبناء وطنهم الغير محميين. كما اكتسحت الحضارة الغربية المجتمع المغربي وتغيرت عاداته ونمط استهلاكه.

حاول المغرب قبل مؤتمر مدريد 1880م، الحد من ظاهرة "الحماية القنصلية"، خاصة أيام السلطان عبد الرحمان، من خلال محاولات مُحَمَّد الخطيب، الذي وجه رسالة في مارس1854م، إلى البعثات الدبلوماسية بالمغرب، يطالب فيها بضرورة إرجاع "الحماية القنصلية" إلى مفهومها الحقيقي، وعدم تحريف بنود الاتفاقيات، وأيام السلطان الحسن الأول، الذي عقد مؤتمر طنجة 1877م، وقدم سلسلة من التعديلات، على نظام الحماية القنصلية، إلا أن المغرب لم يحصل سوى على وعود.

وافق السلطان الحسن الأول على عقد مؤتمر مدريد سنة 1880م، بعد فشل محاولاته للحد من ظاهرة "الحماية القنصلية"، ولثقته في الوزير البريطاني ديرموندهاي، إلا أن المؤتمر كان شبيها بحلبة صراع بين ممثل فرنسا الأميرال جوريس، وممثل المغرب مُحَمَّد بركاش.

خرجت الدول الأوروبية منتصرة بوثيقة مؤتمر مدريد 1880م، التي وقعت عليها الدول الأربعة عشر، حيث كرست نظام "الحماية القنصلية"، وأصبح تدخل القناصل في الشؤون الداخلية للمخزن أمرا مألوفا، وأسرف القناصل في منح الحماية، حتى أصبح المخزن لا يفرق بين المحميين ورعايا السلطان.

بعد المؤتمر تملك الأجانب العقارات، وفتحت الأبواب في وجه التجارة الأجنبية، فتوسع النشاط التجاري الأوروبي، وغزت البضائع الأجنبية الأسواق المغربية، وأفرغت الخزينة المغربية، وضاق المغاربة بتصرفات الأجانب والمحميين المحليين، فكثرت المخالفات ضدهم وارتفعت التعويضات مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية، وكثرت الحركات الانفصالية مثل حركة الشريف الوزان وحركة الجيلالي الزرهوني.

تصاعد التنافس الأوروبي، وكثرت المتناقضات، فعمدت فرنسا إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بهدف إبعاد المنافسين مثل الاتفاق الفرنسي الإيطالي سنة 1902، والفرنسي الإسباني، و"الاتفاق الودي" مع بريطانيا سنة 1904م.

وقفت ألمانيا في وجه الأطماع المتفردة لفرنسا بالمغرب فأوعز إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، فحرمت نتائجه فرنسا من الإنفراد بالمغرب. وفي نفس السنة خرقت فرنسا وإسبانيا بنوده، باحتلال وجدة والدار البيضاء، وإثر تلك الأحداث قام المغاربة بخلع السلطان عبد العزيز ومبايعة السلطان عبد الحفيظ بيعة مشروطة، وعبرت ألمانيا عن استياءها بتوجيه بارجة حربية إلى ميناء أغادير1912م، فاضطرت فرنسا لإرضاء ألمانيا بالتنازل لها عن جزء من مستعمرتها في الكونغو، وبذلك أزاحت فرنسا آخر عقبة في طريقها لفرض حمايتها على المغرب مع إسبانيا سنة 1912م.

وفي الأخير كان واجبا ولازال علينا، الاستفادة من هذه الأحداث، فالحماية لم تنتهي بمجرد تحقيق الاستقلال، فلازالت الكثير من شعوب المستعمرات تتطلع إلى الاحتماء بالأجانب عن طريق التجنيس، الذي يعتبره البعض فخرا لصاحبه.

فالعبث أن تدخل هذه الأحداث بين رفوف المكتبات أو مجرد روابط لاستكمال البحوث، دون ربطها بالواقع الحالي، بل يجب أن ترفع درجة الوعي في أمتنا وندرك أن الحماية ماهي إلا أداة ووسيلة لجأت إليها الدول الاستعمارية لتحقيق أطماعها في فترة ما، وستعمد إلى غيرها في الحاضر والمستقبل.

الملاحق

ملحق رقم(1): بعض بنود المعاهدة المغربية البريطانية 1856م

الحمد لله وحده.

سلطان مراكش وفاس.
وسلطانة أكرت برطن[5] وارلنض

حيث مرادهم في الدوام وزيادة الخير في المحبة المنعقدة من قديم بين ايالتهم ورعيتهم[6] اقتضى نظرهم التجديد والتجويد للشروط المقررة بين الايالتين.

فسلطان مراكش وفاس عين نائبه الفقيه السيد محمد الخطيب.

وسلطانة أكرت برطن عينت الكبلير جان هي ادرمند هي نائبا مفوضا في أمورها وقونص خنزال موجها لجانب سلطان مراكش.

وبعد ظهور ما بأيديهم من ظواهر التفويض لبعضهم بعضا اتفقوا وتفاصلوا في الشروط الآتية :

الشرط الأول

بهذا انعقد الصلح والمهادنة دائما بين جانب سلطان مراكش وفاس وبين جانب سلطانة أكرت برطن وارلنض ولمن يأتي بعدهم في مقام الرتبة وبين ايالتهم ورعيتهم.

الشرط الثاني

إن جانب سلطانة أكرت برطن تعين قونصواً واحداً أو أكثر في ايالة جانب سلطان مراكش وفاس . ويكون للقونص المذكور ، واحدا كان أو متعددا ، السكنى بمرسى[٦] من مراسيه أو مدينة من مدنه على ما يختروه من ذلك القنصوات المذكورين أو دولتهم ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمة سلطانة أكرت برطن واعانة لتجارها ورعيتها .

الشرط الثالث

إن نائب سلطانة أكرت برطن أو من هو موجه من جانبها لسلطان مراكش مع قونصوات أكرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خلاف النائب المذكور ، يكون لهم الوقر والاحترام دائما يوافق منزلتهم ، وكذلك دراهم وأهلهم يكونوا محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلمة ولا بنقص في مرتبتهم قولا أو فعلا ، ومن تعرض لهم بشيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تأديبا له وزجرا لأمثاله ، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين أو غيرهم ، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيئا من الجزية والغرامة ولا مايشبه ذلك ، واما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين أو من غيرهم ، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا ما يشبه ذلك ، وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة تقنصوات[٨] بمراسي سلطان مراكش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنين بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، ولا يكون له احد تحت حمايته من رعية هذه الايالة الا عياله فقط ، ويؤذن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم . وفي جعل السنجاق[٩] لجنسهم في كل وقت بأعلا ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة أو خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر ، ولا يلزم النائب والقنصوات المذكورين صاكة[١٥] على حوائجهم وأثاثهم ومسائلهم التي

ترد عليهم لايالة مراكش لأنفسهم ولأهل دارهم في الايالة المذكورة . والنائب والقنصوات المذكورين حيث تصل حوائجهم وأثاثهم للمراسي يحتاجون أن يوجهوا للأمين خط أيديهم بالتاريخ يذكر فيه عدد ما يريدون جوازه من حوائجهم . وهذا الانعام لا يكون إلا للقنصوات الذين لا يتجرون . وإذا دعتهم خدمة سلطانهم أو وجه آخر الى خروجهم لا يمنعون من ذلك بوجه من الوجوه . ولا يثقف لا هم ولا خدامهم ولا حوائجهم ولا أمتعتهم . بل هم على حريتهم في ذهابهم وأيابهم موقرين مكرومين . والنائب والقنصوات المذكورين لهم ما يكون في المستقبل لنواب وقنصوات الأجناس من الزيادة في ذلك .

الشرط الرابع

رعية أكرت برطن لهم أن يسافروا ويستقروا ويسكنوا حيث شاءوا بايالة سلطان مراكش دون تعرض ولا منع من أحد . نعم يتبع في ذلك قانون حاكم البلد مثل رعية خاصة الأجناس . ولهم الحق أن يكتروا ويجزوا[11] الديار والمخازن . وإذا لم يجدوا محلا موجودا يصلح بهم لديار سكناهم ومخازنهم فإن المخزن يعينهم على موضع ان كان المحل الذي يليق للبناء في محل سكناهم المعلوم لهم ليبنوا فيه ديارهم ومخازنهم . ويتفق كتابة مع مخزن البلد على مصروف زينتهم[12] قدر ما يبقى بأيديهم من السنين . ولا يخرجهم أحد من ذلك المحل الى أن تتم المدة المذكورة المتفق عليها . ولا يلزمهم شيء على أي وجه كان غرامة وما في معناه . ولا يلزمهم خدمة المخزن برا أو بحرا . ولا يلزمهم أيضا تسليف مالهم كرها أو اعطاء شيء دون خواطرهم . وديارهم ومخازنهم وما قاربهم للسكنى أو للتجارة يكون موقورين . ولا بحث ولا تفتيش كرها في ديار رعية أكرت برطن ولا بكنانيش تجارتهم ومكاتبهم وكواغطهم[13] إلا باذن وموافقة من القنص خنزال أو القنص أو نوابهم فقط . وعلى كل حال عاهد سلطان مراكش بأن رعية أكرت ابرطن المستقرين بايالة ونواحي سلطان مراكش يكون لهم الحق والأمن في أنفسهم وأمتعتهم مثل ما يكون لرعية

سلطان مراكش في ايالة سلطانة اكرت ابرطن ، وسلطانة اكرت ابرطن عاهدت بأن رعية سلطان مراكش يكون لهم بايالتها الحماية والاعانة مثل ما يكون لرعية خاصة الأجناس .

المصدر: روجرز(ب.ج)، المرجع السابق، ص323-326

ملحق رقم(2) وثيقة مؤتمر مدريد1880م

الفصل الأول:

والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط الإنجليز والصبنيول مع دولة المغرب والوقف الواقع بينهما وبين الفرنسيس والأجناس الآخر عام 1863م سوى التراتيب التي ستقع في هذا الوفق.

الفصل الثاني:

ونواب الأجناس يمكن أن يختارو ترجماناتهم وخدامهم من المسلمين أو غيرهم،وهؤلاء محميون لايلزمهم رؤساء المحل جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك، سوى ماهو مقرر في الفصل الثاني عشر والثالث عشر.

الفصل الثالث:

والقناصل وبس قنصلات والاخنطس قنصلات الذين هم رؤساء المستقرين بإيالة سلطان المغرب لا يمكن له أن يختاروا سوى ترجمان واحد ومخزني واحد ومتعلمين من رعية السلطان إلا إذا احتاجوا كاتبا عربيا،وهؤلاء لايلزمهم جزية ولا غرامة، ولا ما يشبه ذلك، سوى ما اشترط في الفصل الثاني عشر والثالث عشر.

الفصل الرابع:

إذا نائب من نواب الأجناس عين واحد من رعية السلطان اخنط قنصل بإحدى المراسي هذا الأخنط يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محتلرمين، ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا مايشبه ذلك، سوى ما اشترط في الفصل الثاني عشر والثالث عشر، ولكن لا يقدر أن يحمى

أحد من رعية السلطان إلا عياله فقط، وله الحق أن يكون عنده مخزني محمي وبس قنصلات من رعية هذه الإيالة يتصرفون في وقت خدمتهم في الحقوق مثل الحقوق التي للاخنط قنصلات من رعية السلطان.

الفصل الخامس:

الدولة المراكشية اعترفت للبشدورات والمنسطروس ونواب الأجناس بالخصوصية التي عندهم على مقتضى الشروط من اختيار الأناس لخدمتهم الخاصة أو لخدمة دولهم دون الأشياخ أو غيرهم من الخدام للدولة المراكشية، مثل العسكر أو المخازنية إلا ما يحتاجون من المخازنية لحراستهم، ولكن لا يقدرون يستخدمون حتى واحد من رعية مراكش عليه دعوى، ومعلوم أن الدعاوى الشرعية المبدية قبل الحماية تتم أمام المجالس التي بدأت فيها ولا يجدون مانعا في وفاء الحكومة، نعم الولاة المراكشية يجب أن يخيروا حينا بلحكم الصادر للكسيونس والقنصلات أو الأخنطس قنصلات الذين كان منهم ذلك المحمي والمحميون الذين تنحو من الحماية وعليهم دعوى مبدية قبل خروجهم من الحماية فدعواهم يكون الحكم فيها في المجلس الذي بدأت به، ولا تعطى الحماية للأناس الذين عليهم دعوى جريمة قبل أن يحكم عليهم ولاة البلد ويوفي الحكم الواقع عليهم.

الفصل السادس:

أهل المحمي داخلون في الحماية أيضا وله التوقير والإحترام في داره، ومعلوم أن الأهل يشمل الزوجة والعيال والأقارب من صغار السن الساكنين تحت سقف داره، والحماية لا تورث سوى استثناء واحد في شأن أهل بن شمون من حيث هو مقرر في وفق1863م، وبهذا الإستثناء لا تفتح الأبواب.

نعم إذا حضرة سلطان المغرب أنعمت باستثناء آخر فجميع الدول المجتمعين بالمجلس لهم الحق في طلب مثل ذلك.

الفصل السابع:

نواب الأجناس يخبرون كتابة لوزير الأمور الخارجية من حضرة لسلطان حين يختارون متوضفا ويدفعون في كل سنة للوزير المذكور تقييدا اسميا من الأناس المحميين الذين يحملون الأخطس في إيالة المغرب وهذا التقييد يوجه لولاة البلد ولا يحسبون محميا سوى ماهو مذكور فيه.

الفصل الثامن:

والاخطس يمكنون في كل سنة لولاة البلد الذي هم ساكنون بها تقييدا مع طابعهم من الأتاس المحميين عندهم والولاة المراكشية يبعثونها لوزير الأمور البرانية، ليطلع عليها، وينظر هل هي غير موافقة على الترتيب ليخبر نواب الأجناس المستقرين بطنجة والفسيال القنصلية يجب عليهم يخبرون في الحين بجميع التبديل الذي يقع في الأناس للمحميين من قنصلاتهم.

الفصل التاسع:

المتعلمون والفلاحة والمتوضفون الآخرون من رعية مراكش الذين هم في خدمة كتاب العربية والترجمانات المراكشيين مالهم حماية، وكذلك المتعلمون والخدام لرعية الأجناس، لكن فولات المسلمين لا يقبضون متعلما أو خادما لأحد في خدمة اللككسيون أو القنصلات أو رعية الأجناس أو محمي دون إعلام لحاكم جنسه، وإذا يوجد أحد من رعية هذه الإيالة في خدمة أحد رعايا الأجناس قتل أحد أو جرحه أو هجم عليه فيقبض في الحين، ويقع الإعلام لنائب دبلمتك أو لقنصل جنسه عاجلا.

الفصل العاشر:

لا يقع تبديل في شيء من أمر السماسرة بما هو مقرر في الشروط وفي وفق1863م إلا مايترتب في شأن الوضائف في الفصول التي ستأتي بعد.

الفصل الحادي عشر:

حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف ، وشراء هذه الملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع البلد، ولهم رفعها لوزير الأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط.

الفصل الثاني عشر:

رعية الأجناس والمحميون الذين لهم الملكية في الأرضين، أو يكونون اكتروها والسماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يبتغون الزكاة والأعشار وفي كل سنة يدفعون لقونصوهم تقييدا صحيحا بما يملكونه ويدفعون بيده مايجب عليهم من الزكاة والأعشار والذي يشهد بالزور يؤدي ذعيرة مرتين الأعشار الواجب عليه شرعا في هذا الشئ الذي سكت عنه، وإذا وقع منه هذا مرة أخرى فتثنى له الذعيرة المذكورة، والوجه والكيفية والتاريخ والقدر من هذه الزكاة والأعشار سيقع فيها ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس ووزير الأمور الخارجية للحضرة الشريفة.

الفصل الثالث عشر:

رعية الأجناس والمحميون والسماسرة الذين عندهم بهائم الحمل يؤدون ماوجب في الأبواب والقدر، وكيفية قبظ هذا الواجب تكون واحدة لرعية الأجناس ورعية السلطان، ويكون في

ذلك ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس في طنجة ووزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة، وهذا القدلر لايزيد فيه إلا باتفاق جديد مع نواب الأجناس.

الفصل الرابع عشر:

لا يقبل توسط الترجمانات وكتاب العربية و المخازنية الذين هم لبعض اللكسينس والقنصوات في أمور الناس الذين لم يستحقو الحماية من الكسينس والقنصوات، إلا إذا جلبوا بيدهم رسما بخط يد نواب الأجناس أو القنصوات.

الفصل الخامس عشر:

جميع الرعايا المراكشية الذين أخذوا النطرلزيس من الأجناس ورجعوا للمغرب واجب عليهم بعد مدة من استقرارهم فيه قدر المدة التي احتاجوها شرعا للحاق هذا النطريس أن يختاروا اما أن يدخلوا تاما تحت حكم شريعة الإيالة ويلزم عليهم الخروج من المغرب، إلا إذا ثبث أن هذا النطرلزيس الذي لحقوه الرعية المراكشية إلى الآن على مقتضى الشرائع الجارية في كل بلد، يبقى مستحفظا في كل وجه من غير نقص.

الفصل السادس عشر:

حتى حماية خارجة عن القانون أو بوجه التوسط لا تعطي في المستقبل والولاة المراكشية لا يعرفون أبدا حماية أخرى من أي وجه كان دون هذه الحماية الخاصة التي تفق عليها هذا الوفق، ولكن اجراء حق حماية كنستدبنير وهي الحماية المعتادة تستحفظ في صولرة واحدة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكشي لإحدى دول الأجناس أو لأسباب غريبة الوقوع، وكيفية هذه الخدمة ونية جزائهم بالحماية يقدم الإعلام بها لوزير لأمور الخارجية بطنجة ليمنه من الإحتجاج أن يعرض مراعاته والفصال المتمم تستحفضه الدولة التي وقعت لها الخدمة، وعدد هؤلاء المحميين لا يمكن أن يجاوز اثنى عشر لكل جنس، وهذا العدد

المعين هو الأعلى إلا إذا لحقوا قبولا من الحضرة الشريفة وحالة المحميين الذين عندهم الحماية على مقتضى العوائد التي أصلحت في هذا الفصل يكون من دون نقص من عدد المحميين من هذا الصنف الكائن الأن لهم ولعيالهم على السواء مثل الحالة المقررة للمحميين الآخرين.

الفصل السابع عشر:

دولة المغرب اعترفت لجميع الأجناس التي نوابها حاضرون في هذا المجلس ليجرى لهم جميع التفصيل الذي يعم به لجنس من الأجناس.

الفصل الثامن عشر:

وهذا الوفق سيثبت والتثبيتات يتبدلون بطنجة في مدة عن قريب يمكن أن يكون وبرضا مستثنى من الأجناس المتفقة ترتيبه يجرى من يوم ختمه بمدريد، ولثبوت ذلك المفوضون المذكورون وضعوا خطوط يديهم في هذا الوفق وطبعوا بطابعهم وجعلوا ثلاث عشر نسخة وحرر بمدريد في 3 يليه عام 1880م الموافق 24 من رجب عام 1297هـ.

المصدر: عبد الرحمن بن زيدان عبد الرحمن السجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المصدر السابق، ج2، ص498-503.

ملحق رقم(3) صورة توضح احدى جلسات مؤتمر مدريد1880م

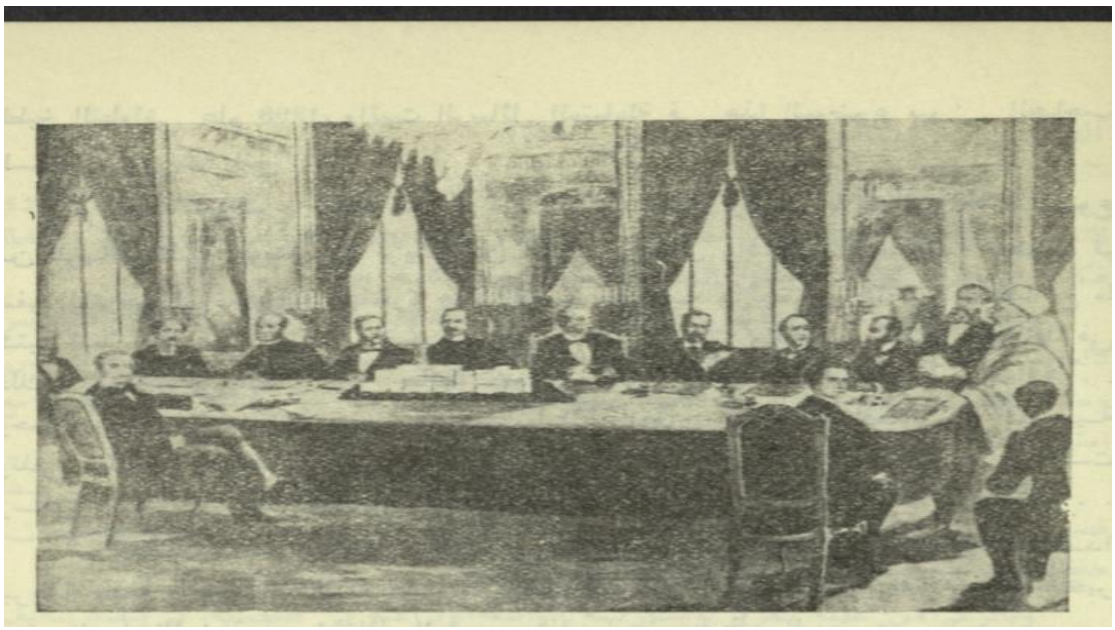

المصدر: مُحَمَّد داود ،المرجع السابق، ص323

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر:

1. بوجندار مُحَمَّد مصطفى، الإغتباط بتراجم أعلام الرباط، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط2، دار المذهب للطباعة والنشر، 2013م.
2. الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، مج2، د ط، در صادر، بيروت، د ت.
3. زياني أبو القاسم، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من النشأة حتى عهد سيدي مُحَمَّد بن عبد الله، تح:رشيد الزاوية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
4. السجلماسي بن زيدان عبد الرحمن، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،ج1،ج2،ج3، تحقيق: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.
5. السجلماسي بن زيدان عبد الرحمن، الصولة والجولة،ج1، ج2،دن ط، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1382 هـ/1962م
6. السجلماسي بن زيدان عبد الرحمن،الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الإقتصادية بالرباط، الرباط، المغرب، 1937م.
7. السلوي إدريس الجعدي، اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار، تحقيق: عز العرب معنبنو، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004م.
8. سودة عبد السلام عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعيان القرن الثالث عشر والرابع، تحقيق: مُحَمَّد حجي،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م.
9. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، مج2، د ط، در صادر، بيروت، د ت.

10. العلوي بن زيدان عبد الرحمن، العلائق السياسية للدولة العلوية، تحقيق: عبد اللطيف الشاذلي،د ط، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب،1999 م.

11. غريط مُحَّد، فواصل الجمان، في أنباء وزراء وكتاب زمان، ط1، المطبع الجديدة، فاس، 1346هـ.

12. الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1،مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر،1948م.

13. الفاسي علال،الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط 6 مصححة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، المغرب، 2003 م.

14. قادري مُحَّد بن الطيب، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني،ج3، تحقيق: مُحَّد حجي، أحمد التوفيق، ط1، مكتبة الطالب، الرباط، 1407هـ/1986م.

15. الكتاني مُحَّد الباقر عبد الكبير، أشرف الأماني بترجمة الشيخ مُحَّد الكتاني، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005م.

16. المشرفي مُحَّد بن مُحَّد بن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، تحقيق: ادريس بوهليلة،ج1،ج2، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2005م.

17. المقري أحمد بن أحمد، روضة الأس العاطرة في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس،ط1، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1403هـ/1983م.

18. ابن منظور، لسان العرب، دط، دار المعارف،دت.

19. الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج8، ج9، تحقيق:جعفر الناصري، مُحَّد الناصري، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1418هـ/1984م.

[20] اليقربي مُحَمَّد الصغير، روضة التعريف بمفاخر مولانا اسماعيل بن الشريف، تحقيق: عبد الوهاب منصور،ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1415 هـ/1995م.

قائمة المراجع:

1. آرنو لويس، زمن المحلات السلطانية الجيش المغرب وأحداث قبائل المغرب مابين 1860م و1912م، تر: مُحَمَّد ناجي بن عمر، د ط، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2002م.

2. الأقرشة دلندة، جمال بن طاهر، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشرالجامعي، تونس، 2003م.

3. أكنونش عبد اللطيف، تاريخ المؤسسات والوقائع الإجتماعية بالمغرب، د ط،افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، دت.

4. برادة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، د ط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م

5. البزاز مُحَمَّد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، في القرنين الثامن والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، المغرب، 1992م.

6. بياض الطيب، المخزن والضريبة والإستعمار ، د ط، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011م.

7. التازي عبد الهادي،التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم الحالي، مج9 ،مج10 ، مطابع فضالى، المحمدية،المغرب،1986م.

8. التازي عبد الهادي،الحماية الفرنسية من بدئها-نهايتها حسب افادات معاصرة ،دار الرشاد الحديثة، دط، الدار البيضاء، دت.

9. بن تاويت مُحَمَّد، تاريخ سبتة، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1402هـ/1989م.

10. تايلور (آ.ج.ب)الصراع على سيادة أوروبا1848-1918م، تر: فاضل جنكر، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2009،1430م.

11. جاطوم نور الدين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، ج2، ط1،دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 1416هـ/1995م.

12. عبد المجيد، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1999م.

13. الجمل شوقي، عبد الله عبدالرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، المنيل، القاهرة، 2000م

14. الجمل شوقي، عبدالله عبد الرزاق، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر، الرياض، 1422هـ/2002م.

15. حركات ابراهيم، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1415هـ/1994م.

16. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ،ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1415هـ/1994م.

17. حليفي شعيب، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999م.

18. الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمفاومة بلمغرب حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية،ط2، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

19. الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات1851-1947م، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.

20. الخلوفي الصغير مُحَمَّد، بو حمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي والريف، 1900م-1909م، د ط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م.

21. أبوخليل شوقي، الإسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1402م/1989م.

22. الخناشي بلقاسم، الحركات التبشيرية في المغرب لأقصى،تق:عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبجوث العثمانية والموريكسية والتوثيق والمعلومات، تونس، 1982م.

23. داهش مُحَمَّد علي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار،ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.

24. داود مُحَمَّد، مختصر تاريخ تطوان، ط1، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب،1375 هـ/1955م.

25. روجرز(ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية، تر: يونال رزق، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1401هـ/1981م.

26. الريحاني أمين، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية، د ط، دار المعارف مصر، د ت.

27. زيادي أحمد، انتفاضة الشاوية،1907م، ط1، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

28. سيمو بهيجة، الإصلاحات العسكرية بلمغرب1844-1912م، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، سلسلة رسائل وأطروحات رقم1، المطبعة الملكية، الرباط، 1421هـ/2000م.

29. الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1416هـ/1995م.

30. الشرقاوي مُحَمَّد، المغرب الأقصى، د ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،مصر، د ت.

31. أبوشعراء مصطفى، الإستطان والحماية بالمغرب،ج1،ج2، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1404هـ/1984م.

32. الصغير خالد، الأرشيف البريطاني، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، 2016م.

33. الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م.

34. عبد العظيم رمضان، تاريخ أروبا والعالم في العصر الحديث، ج2 ، د ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1997.

35. ابن عبود مُحَمَّد بن مُحَمَّد، مركز لأجانب في المغرب، ط3، مطابع عكاظ، الرباط، المغرب، 2011م.

36. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب،ج2، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2000م.

37. العقاد صلاح، المغرب العربي الحديث والمعاصر، ط6 مزيدة ومنقحة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

38. عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتطورات1830-1912م، ط1،دار الأمان، الرباط، المغرب،1427هـ/2006م.

39. عياش ألبير، المغرب و الإستعمار حصيلة السيطرة الإستعمارية، تر:عبد القادر الشاوي، ونور الدين سعود، ط1، دار الخطابي للطباعة، 1985م.

40. عياش جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، ط1،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

41. غرايبية عبد الكريم، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1912م-1958م، ط1، مطبعة جامعة دمشق،1380هـ/1960م.

42. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي،ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،1426هـ/2005م.

43. فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان، القصيبي، ط2، تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1440هـ/1984م.

44. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب،ج5، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م.

45. القبلي مُحَمَّد، تحيين وتركيب، ط1،منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، المغرب،2011 م.

46. قدوري عبد المجيد، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2012م.

47. كردية إبراهيم، الحماية أصلها وتطورها، د ط، شركة الطبع والنشر زاوية زنقتي وبوزانسي، الدار البيضاء، المغرب، د ت.

48. كنيب مُحَّد، المحميون، ط1،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، 1432هـ/2011م.

49. مارتين ميغل، الإستعمار، الإسباني في المغرب1860 ،1956م، تر: عبد العزيز الوديي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1988م.

50. مجموعة مؤلفين، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد الخامس، سلسلة ندوات و مناضرات رقم7، أيام دراسية من6إلى9رجب 1404هـ الموافق 23/20أبريل1983م.

51. مجموعة مؤلفين، طنجة في التاريخ المعاصر1800-1956، جامعة مُحَّد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991م.

52. معلمة المغرب، ج2، ج7، ج21، ج22 ، د ط، مطابع سلا، المغرب، 1410هـ/1989م.

53. ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية من نشأتها إلى مؤتمر مدريد1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1405هـ/1985م.

54. منصورمُحَّد، المغرب قبل لإستعمار المجتمع والدولة والدين، تر: مُحَّد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006 م.

55. المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الإستعمار، منشورات كلية العلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد الخامس، الرباط، المغرب، 1925م.

56. ميج جون لوي وآخرون، تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية، تر: مصطفى غطيس، منشورات جمعية تطوان أسمير، 2020م.

57. واتر بوري، أمير المؤمنين والنخبة السياسية المغربية، تر: عبد الغاني أبو العزم وآخرون، ط3، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، 2013م.

58. وايسجرير فردريك، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، ط2، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب،2011م.

59. ياغي اسماعيل، العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،1421هـ/2000م.

60. ياغي اسماعيل، ومحمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر،ج2،د ط، دار الرايخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ/1993م.

61. يحي جلال، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الأزابطية، الأسكندرية، د ت.

المقالات والمجلات:

1. البطراوي مصطفى، الإمتيازات الاجنبية في المغرب الأقصى ظهورها وتطورها خلال القرنين 18 و19، مجلة الحكمة التاريخية، جامعة لبويرة، مج5، العدد12، ديسمبر،2017.

2. بنيان مزعل عبد الجليل، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ، العدد1،كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1433هـ/2012م.

3. بورزمي لبنى، الإتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية قانونية، مجلة بحثية، العدد الأول،كلية الحقوق، جامعة مُحَمَّد الخامس، سلا، 2013م.

4. حارثي تركي عجلان، نمادج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،1413 هـ/1993م.

5. حجي مُحَمَّد، وثيقة مغربية جديدة حول زيارة امبراطور ألمانيا غليوم الثاني لطنجة، مجلة دار النيابة، العدد8، 1983م.

6. خورشيد سراب عبد الجبار، العلاقات المغربية الألمانية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد59، د ت.

7. رابحة مُحَمَّد خضير، سياسة الحسن الأول الداخلية 1873-1894م الإدارة العسكرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج17، العدد2 ،2010م، قسم التاريخ،كلية الآداب، جامعة الموصل.

8. القرشي عائشة، نظام الحماية القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقة بين المسلمين واليهود بمغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج4، العدد1،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب،2020م.

9. مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث-مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج4، العدد1،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2020م.

10. معنينو عز العرب، سفارة الحاج مُحَمَّد الزبدي، مجلة دعوة الحق، العدد323، نوفمبر1996م.

المذكرات و الرسائل:

1.بطراوي مصطفى، التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى من خلال نظام الإمتيازات، رسالة دكتوراه، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله،الجزائر،2017م.

2.المطلق هند عبد الله، الإمتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى1956-1912م، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م.

3.غازي مُحَمَّد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية1884-1912، شهادة ماستر، اشراف، بوتدارة سالم، قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 1439-1440هـ/1018-2019م.

4.ملال وهيبة، بدة أحلام، التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى1881-1912م، شهادة ماستر، اشراف: يوسف خياط، قسم : تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة08ماي1945م، قالمة، الجزائر، 2018-2019م.

الموسوعات:

1. عجيل أمل، قصة وتاريخ الحضارات العربية، دط، بيروت، لبنان، 1999م.

2. فراس ابراهيم، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.

3. كيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت.

الكتب الأجنبية:

1. Daniet Rivet,Histoire du MarocK,librairie Artheme fayard,cet ouvrage a été imprime en France par CPI Bussiere aSaint-Amand-Montrod Cher en octobre,2012.

مواقع التواصل الإجتماعي:

1.www.albahboha.com http,9 24,18/04/2020

الحماية القنصلية أغنياء المغرب يحتمون بالأجانب

2. Youtupe.be.gex03ip-puwyhttp// ,13/05/2020.15:15

فهرس الأعلام

فهرس الأ علام

العلم	الصفحة
باحماد	55
أحمد المواز	77
أرنوسه	30
إسماعيل الحاج	40
إسماعيل(المولى	25
أشعاش عبد القادر	41
اكرمان هنري	48
إميلي كين	19
انسباش ادوارد	48
أورديقا:	60.56
أوعزوز مُحَّد بن حدو	56
ايزار(الفرنسي)..	29
ايفان شارلز	59
بايزيد (الثاني)	23
بركاش مُحَّد	62.50.49.47.43.42
بريشة عبد الكريم	59
بسمارك	60
علي عبد المالك	60
طوسيو(السفير الفرنسي).	42
عباس (المولى)	27
عبد الحفيظ	78.77..83
عبد حفيظ(السلطان)	
عبد الحميد(السلطان)	
عبد الرحمن (السلطان)	82.32
عبد العزيز(السلطان)	83.77.75.55
عبد القادر الأمير	
عبد القادر(الأمير)	14
عبد الله مُحَّد (السلطان)	44.25
عبد الله مُحَّد الحاج.	
عطار الحاج العربي بن الحاج عبد الكريم	40
غليوم (الثاني)	83.62
فردريك(الإمبراطور	62
فيرشيلد لوسيوس	48
فؤيرشيلد لويس	48

بنيس الحاج

بنيس المدني

بونلدي(قنصل) 29

جلاوي المدني. 31

جوريس(الأمير ال) 50.48

جول كامبول. 79

جياص 62

الحاج مُحَمَّد عبود 30

حريزي لحاج مُحَمَّد بن عبد الله 30

حريزية اسماعيل. 30

حسن (الأول) 82.71.65.58.55.52.47.45.44.43.42.3.4.29.22.17.15.13

حسن عمر(المولى). 56

خطيب مُحَمَّد 82.41

درب سالمو 29

كامبول 79

كتاني مُحَمَّد 74

كرينكريبي جوزيف 48

كلاوي المدني والتهامي 69

كلدرون(الدون) 27

كودلف ايمانوال 48

كينيه ألفونسو 30

مُحَمَّد(السلطان) 65.42

عبد الله مُحَمَّد الحاج 25

مُحَمَّد الرابع. 65.42

مُحَمَّد.

مديوني مُحَمَّد بن علال البوعميري 30

مديوني مُحَمَّد بن عمر 29

مزامري الحاج المعطي عبد الكريم 61

دي هيلدوبير 48
الجونخير
موريس
ديل كاستيو 48
كانوباس
ديل كاستيو 48
كانوياس
ديلكاسي. 48
رشيد (المولى) 57
ريبيرو دي
كاسال
زاكوري 29
دافيد.
زبدي مُحَمَّد بن 41
الحاج مُحَمَّد
الزرهوني 57.56
بوحمارة
زيدان 25
(السلطان).
زين(المولى). 77
سكامبوس 62
مارتيني
سليزبوري 58.45
ماركيز

مفري الحاج مُحَمَّد مُحَمَّد(أمين 74
منبهي المهدي 31
موشان(الطبيب 76.75
مونتيفيرو موزيس 40
هاي ديرموند 60.59.58.46.45.
44.42.40
ورزازي عبد السلام 76
ويست ساكفيل لنيونيل 48
لودلف ايمانويل(الكونت). 84
كركودي أحمد 61
طيوس(السفير) 42
فيرو 60
كريبي جوزيف 48

سليم(الأول).	24	كركودي أحمد	61
سليمان (السلطان)	26	طيوس(السفير)	42
سولمس		فيرو	60
سونيو الدابرهات دي	48	شريف وزان..	56.19
شعيب سعيد المنصر المسعودي	29	صفار الفقيه العدل	41
طاطنباخ	65	طاهر مبارك.	44.32
عبد الرحمن مُحَمَّد	65.41.40.39	عياشي الدغميري	56

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحة
اسبانيا	83.78.75.74.713.72.71.6 7.66.64.62.61.49.48.47. 46.36.29.2827.12
آسفي	16
أغادير.	75-72
افريقيا	
أقاليم المتحدة	
ألزاس واللورين	11
ألمانيا	83-79-78-75-74-73-66 -65-64-62-60-59-43
أوروبا	55-24-22 -20-19-16-15-14—12
ايسلي	26-12
ايطالي	52-49-48-40
ايفني	61

الأماكن	الصفحة
شمال افريقيا	81-14
شمال غرب افريقيا	59
صويرة	16
طرفاية	59.58
طنجة	42.37.3 6.15.13
عثمانية.	
عرائش	78 -34-19
فاس	78 -77-54 -19-18
فاشودا..	72
فجيج.	60-58
فرنسا...	61-42-39 -45-43 -36-27 -12-11

-48-46
-52-50
-58-56
-62-60
-64-63
-73-72
-78-77
-82-79
83
باريس 40 فينا. 14
برازيل 78-79 قصر. 18
برتغال 24-26-48-52 لشبونة 46
بريطانيا. 11-27-28-42-43-44- مدريد 40-22-
45-46-47-48-49-52- 47-52-
56-58-59-6366-67-72- 54-56-
78-79 57-60-
62-70-
71-
تافيلالت 57-60 مراكش 18
تطوان 15-19-40-61-65-68 مغرب 11-12-
13-14-
16-17-
18-19-
20-22-
24-25-

-31-27
-33-32
-43-39
-45-44
-47-46
-50-49
-52-51
-56-55
-60-58
-62-61
-64-63
-67-65
-70-68
-72-71
-75-74
-79-78
83-82

تونس 71 مكناس 78
جبل طارق 16-46-50-70 قصر. 18
جزائر. 14-29-74-81 ملوية..
جزيرة الخضراء 73-83 مليلة 1-16-
61-50-
71
دار البيضاء 16-34-65-69-76 هولندا 48-50-
64

رأس بوجادور 59
رأس جوبي 59
رباط 78
سبتة 1-61-71
سلا 18
سنغال 71
سويد 43-48
النرويج 43-48
النمسى 43-48
هولندى 48
وهران 16
واد درعة 59-72
واد سيبو.. 72
وادي سيبو 72
وادي نون 58
مارسليا 16
وجدة 60-76
ولايات المتحدة 74.48
بلجيكى 48-74
الدانمرك 43-48
إنجلترا 48-50-64
همبورق 16

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....**1-9**

الفصل الأول: واقع العلاقات المغربية الأوروبية قبل1880م.....**11-20**

المبحث الأول: العلاقات السياسية والعسكرية.....**12-15**

العلاقات السياسية.....12-13

العلاقات العسكرية.....14-15

المبحث الثاني: العلاقات الإقتصادية والإجتماعية..... **15-20**

العلاقات الإقتصادية.....16-17

العلاقات الإجتماعية.....17-20

الفصل الثاني: أسباب وأهداف انعقاد مؤتمر مدريد1880م.....**22-52**

المبحث الأول: جذور الحماية القنصلية بالمغرب الأقصى.....**22-30**

التعريف اللغوي والإصطلاحي للحماية القنصلية.....22-23

نشأة نظام الحماية القنصلية وتطوره بالمغرب الأقصى.....23-28

أنواع المحميون.....28-30

المبحث الثاني: أهداف وأضرار الحماية القنصلية.....**30-44**

أهداف الطرف المغربي والأجنبي من الحماية القنصلية.....31-32

أضرار الحماية القنصلية.....33-40

المحاولات الأولى لتطويق الحماية القنصلية.....40-44

المبحث الثاني: انعقاد المؤتمر وتقييم قراراته.....44-52

الدعوة لإنعقاد المؤتمر.....44-47

ممثلو الدول في المؤتمر.....47-48

افتتاح المؤتمر.....48-49

مجريات المؤتمر.....49-50

نتائج المؤتمر وتقييم قراراته.....50-52

الفصل الثالث: آثار مؤتمر مدريد1880م على العلاقات المغربية الأوروبية...54-79

المبحث الأول: تنامي الإمتيازات الأجنبية في المغرب بعد1880م.....54-71

الآثار السياسية.....54-62

الآثار الإقتصادية.....62-68

الآثار الإجتماعية.....68-70

المبحث الثاني: تصاعد التنافس الأوروبي على المغرب بعد1880م..... 71-79

الإتفاقيات الثنائية.....71-73

مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م.....73-74

أزمة أغادير1911م.....75-79

الخاتمة.....81-83

الملاحق.....**85-95**

قائمة المصادر والمراجع.....**97-108**

فهرس الأعلام.....111-114

فهرس الأماكن.....116-119

فهرس الموضوعات.....121-123